منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

GOIC

# التعاون الصناعي

## في الخليج العربي

العدد 116 ديسمبر 2016

www.goic.org.qa

goic@goic.org.qa

Gulf Organization for Industrial Consulting

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

للإطلاع والأستفادة من خدمات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

لتنمية مشروعك الصناعي تفضل بزيارة موقعنا :

www.goic.org.qa أو أرسل رسالة إلى : goic@goic.org.qa أو اتصل بنا على : 44858888 974+

# التعاون الصناعي

## في الخليج العربي

دورية ربع سنوية تصدرها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، تعنى بنشر أخبار وتقارير ولقاءات في قطاع الصناعة، إضافة إلى مقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة في هذا القطاع.

كل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا يعبر عن رأي المنظمة، ويتحمل الكاتب المسؤولية وفق قوانين حقوق النشر.

ص . ب 5114 الدوحة - قطر

هاتف : 888 858 44 974 +

فاكس : 465 831 44 974 +

البريد الإلكتروني

goic@goic.org.qa

الموقع على الإنترنت

www.goic.org.qa

العدد 116 ديسمبر 2016

دورية صناعية ربع سنوية

تصدرها

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

Gulf Organization For Industrial Consulting

المشرف العام

الأمين العام للمنظمة

عبد العزيز بن حمد العقيل

رئيسة التحرير

عبير عادل جابر

الإخراج الفني والتصوير

حسن أحمد حسن

التدقيق اللغوي

عز الدين علي مهاود

للمراسلة والاستعلام

هاتف:

+ 974 44 858 717

+ 974 44 858 888

بريد إلكتروني:

aajaber@goic.org.qa

# التعاون الصناعي

## في الخليج العربي

العدد 116 ديسمبر 2016

# المحتويات

**40** عاماً في تنمية الصناعة الخليجية

**14** د. عبد الرحمن الجعفري: بيت الصناعة الأول في منطقة الخليج العربي

**84** "جويك" تنال شهادة "الأيزو" في الدراسات الصناعية والمعلومات ودراسات السوق

المنتدى الخليجي الثاني للمترولوجيا
The Second Gulf Metrology Forum

**48** "جويك": المنتدى الخليجي الثاني للمترولوجيا في ديسمبر 2017 برعاية معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

**5** كلمة سعادة الأمين العام: "جويك".. أربعون عاماً من الجهود الداعمة لتنمية الصناعة الخليجية

**72** مؤتمرات الصناعيين تحت المجهر

**76** عبد الرحمن الأنصاري: "جويك".. مسيرة مشرفة في النهوض بالتنمية الصناعية في الخليج

## مواضيع أخرى


**86** "جـــويك" تشـارك في قمـــة البســفور السابعة للتعاون الدولي

**53** عيــن على المنظمة في أربعة عقــود

**78** واقـع التنمية الصناعية بمجلس التعاون في أربعين عاماً

**124** عبيــر جـــابر: "جويك" مسيرة متواصلة للنهوض بالقطاع الصناعي الخليجي

**88** م. حازم الأنقر: بصمة "جويـــك" في الصنـــاعة الخليجية

**40** م. أحمد الإبراهيم: الربط الكهـــربائي.. أمـــن طاقة خليجي

**38** "جـويك" وجـامعة قطـر توقعان مذكرة تفاهم

**120** القـــدرة التنافســية للقطـاع الصناعي في دول التعاون

**118** "جـويك" تكرم موظفيها المنتهية خدماتهم

**123** فعاليـات صنـاعيـة

**108** أخبـار الصنـاعة

Gulf Organization for Industrial Consulting

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

جويك

بيت الخبرة الخليجي الأول في مجال الاستشارات الصناعية

www.kknowledge.goic.org.qa

www.goic.org.qa

برنامج فرص الاستثمار الصناعي MIOP

برنامج المناولة والشراكة الصناعية GSPX

البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية IMI

برنامج الدراسات والسياسات الصناعية ISP

برنامج التدريب وبناء القدرات TCD

برنامج المعونة الفنية الصناعية ITA

Gulf Industrial Knowledge Center

GOIC The First Gulf House of Experience in Industrial Consulting

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ص. ب. 5114 الدوحة – قطر

فاكس : 44831465 (974+) هاتف : 44858888 (974+)

البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa الموقع على الانترنت: www.goic.org.qa

# "جويك".. أربعون عاماً من الجهود الداعمة لتنمية الصناعة الخليجية

أربعة عقود مرت على تأسيس "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، كانت سنوات حافلة بالإنجازات وبالنجاح، ساهمت خلالها المنظمة في إرساء مفهوم التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجية، ولعبت دوراً مهماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة.

استطاعت المنظمة خلال هذه السنوات أن تحقق موقع الريادة كمؤسسة استشارية ذات مصداقية لدى الوزارات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة والمستثمرين ورواد الأعمال، والجهات المعنية بالقطاع الصناعي في دول المنطقة، إضافة إلى الثقة التي يضعها صناع القرار فيها.

وقد أكدت "جويك" خلال الفترة الماضية قدرتها على الإسهام بشكل بنّاء في دعم التكامل الاقتصادي بالقطاعات الصناعية في الدول الأعضاء، حيث كانت لها مساهمات لافتة في تحديد وإدخال الصناعات الحديثة في دول المجلس.

بذلت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" جهوداً حثيثة للنهوض بالعمل الصناعي المشترك، وشكلت الدراسات والتقارير التي أنجزتها مرجعاً مهماً للمضي قدماً في مسيرة العمل الصناعي الخليجي المشترك، وبشكل خاص عندما أنجزت دراسة الإستراتيجية الصناعية الموحدة المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولطالما كان سعينا في "جويك" لدعم هذه الخطوات، ومساندة وتهيئة دول مجلس التعاون للتفاعل مع التغييرات الاقتصادية والصناعية العالمية، والاستفادة منها في سبيل تحقيق النقلة الصناعية النوعية المرجوة.

واستفادت المنظمة من توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الداعية لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك، حيث تسعى "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" لدعم الدول الأعضاء، وخلق أرضية مناسبة للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وهذا ما يشكل أحد أهم الأهداف التي قامت عليها المنظمة.

أربعون عاماً مضت، وخلالها تركت المنظمة بصمتها على العديد من الإنجازات المهمة في القطاع الصناعي، وفي طليعتها إنجاز دراسة الخارطة الصناعية لدول المجلس في يونيو العام 2012، والتي أعدتها بتكليف من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. إضافة إلى خمسة عشر مؤتمراً للصناعيين الخليجيين، عقدت دورياً في مختلف الدول الأعضاء. وناقشت قضايا تهم القطاع الصناعي وتعالج شؤون وشجون الصناعيين الخليجيين والمستثمرين ورواد الأعمال. هذا إلى جانب عشرات الفرص الاستثمارية التي رفدت الصناعة الخليجية بالمشاريع الناجحة والتجارب المثمرة. ولا ننسى ما عملت عليه "جويك" من تطوير قواعد بياناتها لتكون مصدراً غنياً للمعلومات الصناعية في المنطقة.

أربعون عاماً في تاريخ "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) كانت شاهدة على حرص دول المجلس على تحقيق أقصى درجات التعاون والتنسيق للنهوض بقطاع حيوي، يشكل إحدى دعائم الاقتصاد الخليجي. وقد حظيت المنظمة خلال هذه السنوات الطوال بدعم ورعاية دولة المقر دولة قطر وقياداتها، وعلى رأسها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله، ومعالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر، وسعادة الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر، حيث نتقدم لهم بالشكر والتقدير والعرفان باسمنا وباسم جميع العاملين في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" على ما لاقيناه من دعم ومساندة في عملنا، لمواصلة النهوض بالصناعة الخليجية.

أربعون عاماً في تنمية الصناعة الخليجية.. والمسيرة مستمرة.

**الأمين العام**

**عبد العزيز بن حمد العقيل**

# "جويك" تدعم المستثمرين وتساهم بالنهوض الصناعي في الخليج

لطالما كان من أبرز أهداف "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) تقديم الدعم للقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، وفق برامج وضعتها، تلبية لاحتياجات هذه الدول.

مما دفع المنظمة إلى تأسيس قطاع متخصص في المشروعات الصناعية، والذي يضم نخبة من الخبراء المتخصصين في تقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني لقطاع الصناعة في الدول الأعضاء، مع التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سعياً لتعزيز قدرات العملاء لزيادة القيمة المضافة، وتحقيق النجاحات في الأعمال.

تركز عمل قطاع المشروعات الصناعية خلال العقود الأربعة الماضية على طرح الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة بما يواكب المتطلبات والشروط البيئية، وترشيد استخدام الطاقة، وذلك بناء على خطة مدروسة تواكب أهداف "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، بهدف جذب القطاع الخاص في الخليج والعالم للاستثمار في الأنشطة الصناعية بالدول الأعضاء.

تتلخص آلية عمل قطاع المشروعات الصناعية في طرح الفرص الاستثمارية، وإعداد دراسات ما قبل الجدوى، ودراسات الجدوى النهائية، وكذلك الترويج للفرص الاستثمارية على المستويين المحلي والدولي، فقد طرحت "جويك" قرابة **450** فرصة استثمارية في دول الخليج، وذلك من خلال الفعاليات المتعددة التي تنظمها، مثل "ملتقى استثمر في قطر"، و"ملتقى مصنعي مواد البناء"، أو تشارك فيها مثل المنتديات الخليجية، كمعرض "استثمر في البحرين"، والعديد من ورش العمل المتخصصة. وشكلت الفرص الاستثمارية التي قدمتها "جويك" مشاريع واعدة لرجال الأعمال الخليجيين والأجانب الباحثين عن مجالات صناعية جديدة قادرة على الاستفادة من المميزات النسبية لدول الخليج، مثل توافر المواد الخام، والفرص التصديرية، والمؤشرات الربحية المشجعة، ووجود خطط لإنشاء مناطق صناعية متطورة

وحسب الدراسات التي قامت بها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، والتي كان في طليعتها دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، تشير المعطيات إلى أن هناك العديد من الفرص الواعدة التي يمكن أن تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الخليجي، وتساهم في النهوض بالقطاع الصناعي في دول المنطقة.

وهنا لا بد أن نؤكد أنه نظراً لما تمتلكه "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" من خبرات تراكمية في مجال الدراسات الصناعية وطرح الفرص الاستثمارية الصناعية، فهي جاهزة للعمل على تطوير المزيد من الفرص الاستثمارية، وطرحها على القطاع الخاص في دول المجلس، في مختلف المجالات، مستندة للقيام بهذه الدراسات إلى نتائج دراساتها التي حددت الصناعات الغائبة، وكذلك الصناعات الواعدة على مستوى دول المنطقة.

أربعون عاماً مضت، عملت خلالها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) على رفد القطاع الصناعي بكل ما توفر لديها من خبرات وإمكانات، وسعت لتقديم الدعم للمستثمرين للنهوض بهذا القطاع المهم، وتنمية قدرات العاملين فيه. وكل هذا بدعم ورعاية من دولة المقر دولة قطر وقياداتها، وفي هذه المناسبة نتقدم إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله، ومعالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر، وسعادة الدكتور محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر، بالشكر والتقدير على دعمهم المستمر والمثمر لأنشطة "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية".

أربعون عاماً.. والمسيرة مستمرة.

**سعادة الدكتور علي حامد الملا**
الأمين العام المساعد
لقطاع المشروعات الصناعية - "جويك"
دولة قطر

# "جويك".. بنك معلومات الخليج المحدّث والموثق

سعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" منذ انطلاقتها لنشر المعرفة، وتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع الصناعي، وذلك تلبية لمتطلبات شريحة كبيرة من المعنيين، من راسمي السياسات وأصحاب القرار، والمستثمرين والباحثين والدارسين والإعلاميين. وذلك انطلاقاً من رسالتها المحددة في "تقديم خدمات استشارية عالية الجودة في مجالات التنمية الصناعية والمعلومات الاقتصادية، ومتطلبات السوق من خلال كفاءات وخبرات متميزة وتعاون إستراتيجي إقليمي ودولي".

وهذا ما جعل قطاع المعلومات الصناعية والدراسات في المنظمة العصب الرئيسي لنشاطاتها والمحرك الأساسي لفعالياتها، لكون البيانات والمعلومات من المداخل الرئيسية لدعم أنشطة الدراسات الصناعية، وإعداد ملفات الفرص الاستثمارية، إضافة لدورها الحيوي في رسم السياسات الصناعية، ودعم ومساندة القرار.

وخلال السنوات الأربعين الماضية عمل فريق متميز من الخبراء المحليين والإقليميين والدوليين في قطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك" على رفد القطاع الصناعي بالبيانات والمعلومات المحدثة دورياً، والموثقة ذات الأهمية الحيوية للتنمية الصناعية في دول المجلس، الأمر الذي ساهم في ترسيخ أهمية تنمية موارد المعلومات والمعرفة على مستوى الخليج.

كما أنجزت المنظمة مجموعة كبيرة من الإصدارات المتخصصة التي تعنى بمختلف القطاعات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الأدلة المتخصصة، والنشرات الدورية، وملفات الخليج الإحصائية التي تصدر سنوياً، وتتضمن بيانات قيمة عن الدول الأعضاء، إلى جانب الكتب التحليلية والإحصائية للقطاعات الصناعية المهمة. وقد شكلت هذه الإصدارات مراجع معتمدة لدى العاملين في الشأن الاقتصادي عامة، وفي المجال الصناعي بشكل خاص.

ويتركز الغرض الأساسي لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في تقديم خدمات معلوماتية متكاملة للإدارات الفنية بالمنظمة ومختلف المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة في دول المجلس. كما عمل قطاع المعلومات على توظيف واستخدام أحدث التقنيات والأجهزة والبرمجيات لحفظ وإتاحة البيانات والمعلومات، وأسهم بشكل نشط في بثها ووضعها في متناول المستفيدين.

وقد استطاع قطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك" أن يحقق إنجازات عديدة خلال السنوات الأربعين الماضية. وكان أبرزها "مركز المعرفة الصناعية الخليجي" المتخصص بتوفير الدراسات والتقارير الصناعية للمهتمين والمعنيين. إضافة إلى "البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية"، التي أطلقتها المنظمة استمراراً لنهجها في مواكبة التطور التقني المتسارع، والحفاظ على الريادة، ومنافسة المؤسسات المشابهة عالمياً، حيث أدخلت أحدث التقنيات بهدف توفير البيانات والإحصائيات المعلوماتية والمعرفية، والأبحاث ذات الجودة العالية، وتقديم الخدمات الاستشارية لأصحاب القرار والصناعيين والمستثمرين ورجال الأعمال في كل من القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء. ومما لا شك فيه أن قواعد بيانات المنظمة المتعددة تتضمن "ثروة" من البيانات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية الدقيقة والحديثة والمعتمدة عن الدول الأعضاء فيها.

وتواصل المنظمة يوماً تلو الآخر عملها في تحديث البيانات والمعلومات ورفد القطاع الصناعي بها، مساهمة منها في النهوض بهذا القطاع الحيوي، ورفع قدرات العاملين به لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول المنطقة.

وفي الختام نتقدم بالشكر والتقدير لدولة المقر دولة قطر وقياداتها، وفي طليعتهم حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني -حفظه الله-، ومعالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر، وسعادة الدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر، على دعمهم المستمر الذي ساهم في نجاح "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" خلال السنوات الماضية.

أربعون عاماً.. والمسيرة مستمرة.


**سعادة الأستاذ شملان بن حمود الجحيدلي**

الأمين العام المساعد

لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات - "جويك"

دولة الكويت

# "جويك".. 40 عاماً في مسيرة تنمية القطاع الصناعي بدول الخليج

إعداد: عبير عادل جابر
رئيسة تحرير مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي"

في العام 1976، تقدم سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن جاسم آل ثاني (رحمه الله)، بفكرة إنشاء "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، وذلك خلال ترؤسه اجتماع وزراء الصناعة في دول الخليج العربي، عندما كان وزيراً للصناعة والزراعة في دولة قطر.

يومها رحب وزراء دول المنطقة بوجود كيان صناعي يجمع بلدانهم، خصوصاً أن هذه الفكرة سبقت تأسيس مجلس التعاون الخليجي بخمس سنوات، فاتخذوا القرار بالإجماع لإنشاء المنظمة وأصبحت الدوحة مقراً لها. وبالفعل ساهمت "جويك" في مسيرة النهوض الصناعي في دول الخليج، وخطت خطوات واثقة نحو تحقيق التكامل الصناعي والاقتصادي بين دول المنطقة.

وفي تلك الحقبة، وتحديداً عام 1981 أطلق المغفور له بإذن الله سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن جاسم آل ثاني مبادرة تحفيز رجال الأعمال القطريين، خصوصاً في مجالات الاستثمار الصناعي، على الرغم من المخاوف الكثيرة التي كانت تحيط بهذا النشاط، وساهمت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" في طرح الفرص الصناعية، داعمة بذلك تلك السياسات الهادفة لتنشيط الاستثمار في القطاعات الصناعية والخدمية، لا سيما مع إقامة المناطق الصناعية المجهزة بالخدمات والتسهيلات المختلفة.

اليوم، وفي وقت فقدت فيه دولة قطر أحد أبرز شخصياتها الاقتصادية البارزة وهو الشيخ فيصل بن ثاني بن جاسم آل ثاني (رحمه الله)، صودف أن تزامن ذلك مع الذكرى الأربعين لتأسيس "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، هذا الصرح الصناعي الذي أرسى دعائم متينة في مسيرة النهوض الصناعي في دولة قطر ودول الخليج كافة.

مع دخول إنشاء "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) سنتها الأربعين، لا يسعنا إلا أن نتوقف عند تاريخها ونشاطاتها وأبرز الإنجازات التي حققتها ورسخت رؤيتها المتمثلة في كونها "بيت خبرة ذا سمعة عالمية تنافسياً ومتميزاً في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الصناعية".

فقد تأسست "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" وهي منظمة إقليمية في العام 1976، تنفيذاً لما اتفق عليه في مؤتمر وزراء الصناعة للدول الأعضاء الذي عُقد في العاصمة القطرية الدوحة، يومي 25 و26 صفر سنة 1396 هجرية، الموافق يومي 25 و26 فبراير 1976 ميلادية.

وتضم المنظمة في عضويتها كلاً من: دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اليمنية.

وقد كان اجتماع هذه الدول حول هذا الكيان الصناعي الجديد نابعاً من إيمانها بوحدة المصلحة القومية للدول العربية في الخليج، وإدراكاً منها بأهمية الصناعة في البنيان الاقتصادي فيها، وتوثيقاً لعرى التعاون والتنسيق الصناعي كخطوة لا مناص منها من أجل التكامل الاقتصادي بينها.

ووفقاً للمادة الثالثة من اتفاقية الإنشاء، فإن الغرض من إنشاء المنظمة هو تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء من خلال جمع ونشر المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية، وتقديم المقترحات الخاصة بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الأعضاء، وتقديم التوصيات للتوفيق بين مشروعات التنمية الصناعية، وتنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات والمؤسسات الصناعية القائمة أو التي ستقام، وتقديم المساعدة الفنية في تحضير وتقييم المشروعات الصناعية، وإعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة.

## قاعدة بيانات الخليج

تعمل المنظمة انطلاقاً من احتياجات الدول الأعضاء، فتضع برامجها ومشاريعها لتلبي طلبات هذه الدول. وعملت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" منذ انطلاقتها على نشر المعرفة وتوفير المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي الخليجي، من خلال البيانات

والإحصاءات التي وضعتها بمتناول شريحة واسعة من المهتمين.

ففي العام 1979، أي بعد مضي ثلاث سنوات من تأسيس "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، تم إنشاء مكتبة صناعية متخصصة، وتم تركيب أول حاسب آلي، حيث تم تصميم عدة أنظمة لقواعد المعلومات الاقتصادية والصناعية لدول الخليج، وكذلك قواعد بيانات ومعلومات التكنولوجيا عن العمليات الصناعية المختلفة في العالم. وتم تدعيم وتغذية هذه القواعد بنظام جمع البيانات، يستقي بياناته من العديد من المصادر المحلية والخارجية وبالاتصال المباشر ببنوك المعلومات العالمية.

وفي العام 1983، الذي أُطلق عليه آنذاك عام المعلومات بالمنظمة، تم ربط الدول الأعضاء بالحاسب الآلي، لتكون أول قاعدة مركزية للمعلومات على مستوى منطقة الخليج. وبحلول العام 2005 أطلقت المنظمة برنامج معلومات الأسواق الصناعية (IMI) وهو عبارة عن بوابة تفاعلية على شبكة الإنترنت تم تصميمها لتكون مصدراً سهل المنال للبيانات والمعلومات الصناعية، وكانت هي البوابة الأولى من نوعها في المنطقة التي تحتوي على ست قواعد للبيانات، وهي، الصناعة الخليجية، والتجارة الخارجية، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والفرص الاستثمارية في الخليج ومزودي التقنية، إضافة إلى قاعدة بيانات الخبراء في الخليج.

وتطورت آليات عمل "جويك"، خصوصاً بعد أن باتت هذه الإصدارات محط اهتمام راسمي السياسات وأصحاب القرار، وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين والباحثين والدارسين، لذا أصبح لزاماً على المنظمة أن تواكب التطورات التقنية، وتضع قواعد بياناتها المتنوعة بمتناول جمهورها بشكل أكثر سلاسة، وحداثة من خلال البوابة المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMI Plus) مع بداية العام 2012، حيث لم يعد الأمر مقتصراً على المخرجات الورقية التي يتطلب البحث فيها ساعات وساعات، بل يكفي البحث عن موضوع معين في قطاع ما ليجد الباحث ما يريده ضمن هذه القواعد، التي تضمنت خيارات متنوعة للبحث والاستفسار، وطباعة التقارير، وإصدار الأدلة، من خلال كلمات دالة تفتح للمهتم الكثير من الأبواب لمعلومات غنية وموثوقة.

## مركز المعرفة الخليجي

ولم تتوقف الجهود المبذولة عند هذا الحد، فقامت "جويك" بجعل البيانات التي تجمعها من مصادر متعددة وموثوقة متوفرة بطرق حديثة ومتطورة، فعملت على توظيف واستخدام أحدث التقنيات والأجهزة والبرمجيات لحفظ وإتاحة البيانات والمعلومات، وبثها ووضعها في متناول المستفيدين، على شكل دراسات صناعية، وفرص استثمار صناعي، وتقارير صناعية مفصلة عن مختلف القطاعات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال نافذة جديدة للمعلومات الصناعية هي "مركز المعرفة الصناعية الخليجي".

وبذلك وضعت "جويك" كنزاً من المعلومات الصناعية يمكن الوصول إليه بكبسة زر، مما يشكل إنجازاً جديداً يضاف إلى إنجازاتها، وهو بلا شك يواكب مسيرتها لتطوير وتوسيع مجالات خدماتها الاستشارية والفنية المختلفة لتطال القطاعات كافة.

هذا الأمر جعل المنظمة تحقق موقع الريادة كمؤسسة استشارية ذات مصداقية لدى المؤسسات في القطاعين العام والخاص، والشركات، والغرف الصناعية، والمستثمرين، ورواد الأعمال، والباحثين والإعلاميين، في دول المنطقة. كما وضع صناع القرار وراسمو السياسات ثقتهم فيها، واعتمدوا عليها للحصول على المعلومات والإحصاءات الموثقة والمحدثة المتعلقة بالقطاع الصناعي، في الدول السبع الأعضاء في المنظمة.

وهنا لا بد من التوقف أيضاً عند برنامج مصادر المعلومات (IR) الذي تأسس عام 1976، ويعد من المراكز المعلوماتية الرائدة والمتخصصة التي تهتم بتنظيم ونشر المعلومات في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. ويحرص هذا البرنامج على متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية في نظم وخدمات المعلومات، وذلك من أجل تطوير خدماتها المرجعية والبحثية، وتسهيل الحصول على المعلومات واسترجاعها باستخدام الحاسبات، وبالاعتماد على شبكات وقواعد المعلومات الداخلية والدولية، والاتصال بمراكز المعلومات والمكتبات المتخصصة الأخرى.

كما يصدر البرنامج النشرة الاقتصادية The

Economic Bulletin، وهي مجموعة من الأخبار المنتقاة من نخبة من أبرز وكالات الأنباء والصحف والمجلات والمواقع الإخبارية الإلكترونية، التي تتناول مختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية والصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

## فرص الاستثمار الصناعي

وقد دأبت المنظمة خلال الفترة الماضية على دعم المجهودات الهادفة إلى التكامل بين القطاعين العام والخاص الصناعي والاقتصادي في المنطقة، حيث نجحت في تزويد هذين القطاعين بأكثر من 450 فرصة صناعية جديدة في المنطقة من خلال برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)، كما أصدرت العشرات من التقارير الصناعية ودراسات الجدوى والدراسات متعددة العملاء، وقدمت "جويك" خدمات استشارية للعديد من العملاء في دول المجلس، ونظمت العشرات من المنتديات وحلقات الدراسة لتقديم الفرص الجديدة في المنطقة، واستعراض الملامح الاستثمارية العامة التي طورها فريق عمل تصنيع الفرص الصناعية، ودراسات ما قبل دراسات الجدوى، وعدد قليل من المشاريع الكبرى التي نُفذت حالياً.

وضمن هذا البرنامج، تقوم "جويك" بإجراء دراسات لتحديد الفرص التي يمكن أن تدعمها في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، بالارتكاز على تحليل العرض والطلب والتعرّف على أحدث التكنولوجيّات المتعلّقة بالممارسات الصناعيّة النظيفة، وتقديم منتجات تشكّل قيمة مضافة عبر استخدام الموارد المتاحة في دول مجلس التعاون الخليجي. ويتمّ تحديد الفرص الاستثماريّة هذه ودعمها بالتعاون الوثيق مع المستثمرين من القطاع الخاص والقطاع العام، والتواصل الدائم مع الجهات الموزّدة لأحدث التكنولوجيّات.

## دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص

برز دور "جويك" المتزايد مؤخراً في دعم القطاع الخاص في اقتصاديات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن، نظراً لأهميته في رفع مستوى الصناعة. وكان تركيز المنظمة على تقديم الدعم الكامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً عبر برنامج الدعم الفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة (ITA).

ووضعت المنظمة عدة برامج للدعم الفني بهدف زيادة القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية اليمن، من خلال تقييم تكلفة الإنتاج وجودة المنتج والمسائل البيئية، حيث يعمل برنامج الدعم الفني كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لقياس الأداء والتكاليف بالمقارنة بالصناعات المماثلة، ويسمح للمصانع الصغيرة والمتوسطة بتطبيق أفضل الممارسات دون الحاجة إلى توظيف الموارد والبرامج الداخلية، وزيادة الموفورات في جميع المجالات التي تؤدي إلى تحسين الربحية، وزيادة القدرة التنافسية للشركات على المستويين الإقليمي والدولي. وقامت المنظمة بتنفيذ مجموعة من دراسات الدعم الفني للمصانع الخليجية، وتقوم حالياً بالتعاون مع الجهات الحكومية التي بدأت بوضع برامج وطنية للدعم الفني للقطاع الصناعي، بهدف زيادة القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) الكثير من اللقاءات والاجتماعات التنسيقية وجلسات النقاش، بهدف وضع أرضية عمل لمستقبل المشاريع المشتركة المحتملة والتنسيق في مجالات الصناعة والتجارة، والأبحاث، والاقتصاد، والأعمال في المنطقة.

ومما لا شك فيه أن "جويك" تعمل بشكل متواصل مع مؤسسات القطاع الخاص من شركات ورواد أعمال بالتواصل المباشر أو عن طريق الغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال وسيدات الأعمال من ناحية، ومع المؤسسات الحكومية من وزارات وصناديق تنمية ومناطق صناعية من ناحية أخرى، لوضع حلول للمشاكل التي تواجه القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي. ويكمن دور المنظمة بالدعم الاستشاري من دراسات للقطاعات الصناعية ودراسات جدوى، ودورات تدريبية، وتنظيم ملتقيات صناعية، ومقارنات مع تجارب خليجية وعالمية ناجحة من أجل تذليل العقبات أمام مشاركة القطاع الخاص بالقطاع الصناعي.

## تنمية قدرات القطاع الصناعي

وفي إطار سعيها الدائم لتطوير القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون، قدمت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) خلال السنوات الأربعين الماضية برامج تدريبية متنوعة للعديد من الجهات، وذلك ضمن برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، وقد كان الهدف الرئيسي للمنظمة من هذه الدورات "زيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي بدول الخليج التي نعتبرها مسؤوليتنا".

وقد نظمت "جويك" عشرات الدورات التدريبية لمساعدة رجال وسيدات الأعمال، وبشكل خاص الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لدعمهم في تطوير مهاراتهم لتصبح مؤسساتهم أكثر قدرة على المنافسة إقليمياً ودولياً. كما دعمت المنظمة تطوير وتنمية قدرات أكثر من ألف شخص في منطقة الخليج العربي، من خلال التدريبات والحلقات الدراسية وورش العمل، مركزة على هدف أساسي هو تزويد المشاركين بمعارف وأدوات يحتاجونها لتفعيل مهاراتهم وزيادة الربحية والاستدامة.

وقد أقامت "جويك" شراكات مع عدد من أفضل الجامعات المتخصصة عالمياً، ومراكز التدريب والتعليم الفني، لتقديم دورات تدريبية وورش عمل ضمن برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، مستعينة بمهارات خبرائها العاملين فيها، إلى جانب الخبراء العرب والأجانب من مراكز وبيوت الخبرة العربية والعالمية، ومنها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وجامعة كارنيجي ميلون، وجامعة ديوك، وجامعة الملك سعود، وجامعة سلمان بن عبد العزيز في المملكة العربية السعودية، والمعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت، والمعهد الكوري للاقتصادات الصناعية والتجارية (كيت)، و"إنترناشونال إيكيم" IeC البريطانية للاستشارات.

كما تقدم "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" مجموعة من الدورات التدريبية للجهات المعنية وفق احتياجاتها الخاصة، في مجالات من أهمها: إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي، كيف تبدأ مشروعاً صناعياً، ترويج الصادرات الصناعية، إدارة مشاريع النفط والغاز، مخاطر الائتمان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقييم الربحية، برنامج إدارة المشاريع، كفاءة استخدام الطاقة، أساليب جمع ومعالجة وتحليل البيانات الصناعية، دراسة الجدوى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقييمها من وجهة النظر الائتمانية، برنامج السلامة المهنية في المصانع.

## الشبكة الخليجية للمناولة الصناعية

ومن أبرز برامج "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" الشبكة الخليجية للمناولة الصناعية GSPX، التي تعتبر خريطة طريق للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي. والشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية عبارة عن مبادرة للتعاون الصناعي تقدمت بها المنظمة عام 2001، ثم توجت هذه المبادرة بتوقيع اتفاقية بين "جويك" وبين "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" (يونيدو) عام 2003 لتطبيق آلية المناولة والشراكة الصناعية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي بواسطة دمج المبادرات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال ربط جميع مراكز المناولة والشراكة الصناعية على أرضية مشتركة.

ويقع المقر الرئيسي للمركز الإقليمي في دولة قطر، حيث يغطي 6 من دول مجلس التعاون الخليجي، ويعمل كقائد ودليل لجميع مراكز المناولة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد ساهمت "جويك" عبر برنامج المناولة والشراكة الصناعية SPX في تشجيع علاقات التآزر والتوافق بين آلاف المستثمرين والآمرين بالأعمال في المنطقة.

وتعمل هذه الشبكة على تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، تلبية لاحتياجات المشترين، وتحديد السوق أو التجارة المربحة أو فرص الاستثمار للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي. كما تعمل على ربط الشركات المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي، وسلاسل التوريد للشركات المحلية أو الدولية الكبيرة، إضافة إلى خلق قاعدة بيانات للموردين في دول مجلس التعاون الخليجي على الإنترنت ذات جودة عالية ومحدثة.

## الدراسات والسياسات الصناعية

من برامج "جويك" المهمة برنامج الدراسات والسياسات الصناعية (ISP)، هو برنامج يعمل على تطوير السياسات الصناعية والاقتصادية في الدول الأعضاء بالمنظمة، ووضع الأطر التي تساعد على تكريس التعاون الصناعي والاقتصادي فيما بينها، وذلك في المجالات التالية:

- إعداد الدراسات الاقتصادية والصناعية على المستوى الكلّي بدول المجلس والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية المؤثرة بالصناعة، ومجالات التنمية الصناعية وفرص التعاون والتنسيق والتكامل الصناعي، والموضوعات المحالة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- إجراء البحوث والمسوح الميدانية، وإعداد التقارير، وعقد ورش التدريب المتعلقة بالإستراتيجيات.
- التوصية بالسياسات الصناعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في دول مجلس التعاون.
- الاهتمام وبحث السياسات ذات الصلة ببيئة الاستثمار.
- الترويج للارتكاز الصناعي كالمناطق الحرة والحاضنات والتجمعات الصناعية (العناقيد).
- بحث التكامل التجاري وسياساته، وتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وشراكات القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية للصناعة.
- رصد ومتابعة التطورات المستجدة في الاقتصاد العالمي وآثارها على اقتصاد دول المجلس.

## الإصدارات والمطبوعات

أصدرت المنظمة خلال السنوات الماضية مجموعة كبيرة من الإصدارات المتخصصة التي قام فريق متميز من الخبراء المحليين والإقليميين والدوليين في "جويك" بإنجازها، وتضمنت العديد من الدراسات والتقارير حول القطاعات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية اليمن، والأبحاث والأدلة الصناعية إضافة إلى دراسات متعددة العملاء، ونشرات دورية، وملفات الخليج الإحصائية، والكتب التحليلية والإحصائية عن قطاعات صناعية مهمة. وجميعها متوفرة في الموقع الإلكتروني للمنظمة وفي مركز المعرفة الصناعية الخليجية.

كما أصدرت "جويك" مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي"، وهي دورية صناعية ربع سنوية تصدرها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، تعنى بنشر المقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي وتطبيقات التقنية الحديثة. وتتناول المجلة مواضيع اقتصادية متنوعة تشمل التحليلات المختصرة والمتعمقة عن الأوضاع الاقتصادية والصناعية الراهنة، وتقارير الصناعة الخليجية، خصوصاً التحديات التي تواجه الصناعات الوليدة، وملخصات المواضيع الصناعية والاقتصادية والمالية ذات العلاقة، ومواضيع البيئة الصناعية القائمة، والإحصائيات الصناعية مع التوقعات Forecasts، وتقنية البيانات والمعلومات الصناعية، والإدارة الصناعية، وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

كما سبق أن أصدرت نشرة "انسياب" خلال فترة امتدت من العام 2009 وحتى العام 2011. وكانت تعنى بنشر مقالات حول التوجهات الاقتصادية والصناعية وتطبيقات التقنية الحديثة في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. كانت "انسياب" توزع على المشتركين إلكترونياً، وهي متوفرة في موقع "جويك".

## الإنجازات

ساعدت "جويك" في إعادة تنظيم التنسيق بين الصناعات القائمة، وشكلت توصياتها خلفية للسياسة الصناعية العامة لعدة سنوات، وبصفة خاصة الإستراتيجية الصناعية الموحدة المشتركة التي صادقت عليها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتقدمت "جويك" مؤخراً لتلعب دوراً متزايداً من حيث الأهمية بالنسبة للقطاع الخاص في اقتصاديات الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وفي الواقع لعبت "جويك" دوراً محورياً في التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين القطاعين العام والخاص في المنطقة.

## مؤتمر الصناعيين

كما نظمت "جويك" 15 دورة من دورات مؤتمر الصناعيين الخليجيين، الذي يهدف لقيادة مسيرة مستقبل الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية اليمن. ويعتبر مؤتمر الصناعيين الخليجي الذي تتم استضافته بالتناوب بين الدول الأعضاء في "جويك" مرة كل عامين، أحد أهم إنجازات المنظمة منذ إنشائها، حيث ساهمت هذه المؤتمرات، التي كانت انطلاقتها في العام 1985 في الدوحة، في تطوير مسار الصناعة في دول المجلس واليمن على المستويين العام والخاص. ويتناول كل مؤتمر قضية معينة من القضايا التي تؤثر في تطور الصناعة في المنطقة، عن طريق أوراق عمل تقدم بواسطة خبراء دوليين ومتخصصين. وقد ساهمت توصيات المؤتمرات السابقة في بلورة الخطط الصناعية لدول المجلس خصوصاً فيما يتعلق بإستراتيجية التنمية الصناعية.

ويحظى المؤتمر باهتمام صانعي القرار والمسؤولين الرسميين، إضافة إلى شريحة عريضة من رجال الأعمال والصناعيين، ومن أبرز ما خرج به مؤتمر الصناعيين الخامس عشر "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية" ضرورة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في التكنولوجيا الحديثة والابتكارات ذات الخبرة في التسويق، وإشراك القطاع الخاص في وضع سياسات الاستثمار، بينما توقع وزراء الصناعة والتجارة في دول مجلس التعاون الخليجي تزايد فرص الاستثمار وفق الخطط التنموية المعرفية والمشاريع المطروحة.

وقد أوصى مؤتمر الصناعيين في دورته الرابعة عشرة "الصادرات الصناعية، الفرص والتحديات" بالعمل "على نحو فعال وسريع لتبني السياسات والإجراءات الخاصة بتسهيل وانسياب الصادرات الخليجية لتعزيز التجارة البينية بين دول المجلس واليمن"، وكذلك "الاستفادة من الموانئ في دول المجلس واليمن، لتصبح منفذاً آخر بجانب المنافذ البرية لدعم الصادرات الصناعية".

بينما أوصى مؤتمر الصناعيين الثالث عشر بضرورة تعزيز وتنمية ثقافة البحث العلمي والاختراع والتطوير والقيم الخاصة بأهمية دور العلم والعلماء، ونشر التوعية بذلك بين أفراد المجتمع، وفي أوساط رجال الأعمال والصناعيين في دول المجلس، وبذل الجهود لجذب القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الاستثمار في مجال البحث والتطوير، والعمل على استقطاب العلماء والمبدعين وتقديم الحوافز المادية والمعنوية المناسبة لهم.

## الأيزو

مؤخراً حصلت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) على شهادة الأيزو ISO 9001-2008 في نظم إدارة الجودة، وذلك في مجال توفير الدراسات الصناعية ودراسات السوق، وفي توفير الخدمات المطورة لمعلومات السوق الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من قبل المعهد البريطاني للمعايير (BSI) الحائز على اعتماد هيئة "UKAS" البريطانية، وصاحب السمعة العالمية في مجال الاعتماد.

وتتلخص سياسة "جويك" للجودة 2016، في تعزيز فهم احتياجات ومتطلبات عملائنا، مع غرس ثقافة تتجاوز توقعاتهم، ومراقبة الأداء، من خلال مقاييس الأداء من أجل التحسين المستمر لعملياتنا وخدماتنا، والتطبيق والحفاظ على معايير نظام إدارة الجودة (ISO 9001)

أما أهداف "جويك" للجودة فهي دعم أنشطة القطاعات الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي، وتحقيق رضا العميل، وحيازة شهادة نظام إدارة الجودة.

في عيدها الأربعين تتألق "منظمة الخليج للاستشارات الصناعي" مثبتة أنها استطاعت خلال مسيرتها الطويلة والعريقة أن تلعب دورها البناء في خدمة القطاع الصناعي، وأن تساهم بما لا يدع مجالاً للشك في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، بما حققته من إنجازات دفعت عجلة التنمية الصناعية قدماً نحو الأمام، ليس فقط في محيطها الجغرافي، بل في أنحاء العالم كافة.

# بيت الصناعة الأول في منطقة الخليج العربي

الرؤية الثاقبة والبصيرة النيرة تجعل صاحبها يستشعر ما لا يحسب حسابه الآخرون، ومن أخطر الأمور على الأمم أن يكون قادتها غافلين عما في المستقبل من مفاجآت فيعدوا له عدتهم، واليوم نسمع الحديث عن تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتمويل ميزانيات دول منطقة الخليج، علماً بأنه منذ ما يزيد على الأربعين عاماً، وبالتحديد في العام 1976، كان من بين رجالات الصناعة في المنطقة من كان له النظرة البعيدة للمستقبل، وفكر في تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير قطاع الصناعة، في الفترة التي تم فيها تصحيح أسعار النفط، وبدأت الثروة من عائداته تتراكم عند دول الخليج العربية.

د.عبد الرحمن بن أحمد الجعفري
الأمين العام الأسبق للمنظمة
(في الفترة من 1989 - 1999)

لقد أدرك أولئك الرجال أن الثروة التي حلت على المنطقة مصدرها ناضب، إن عاجلاً أو آجلاً، وأن عليهم أن يغتنموا الفرصة، ويحولوا تلك الثروة إلى أصول منتجة تنوع مصادر الدخل، وتبني اقتصاداً متنوع المصادر، وتؤسس لمستقبل آمن للأجيال، وأن الصناعة هي خيارهم الإستراتيجي، كما أدركوا أن ميزتهم النسبية في قطاع الهيدروكربون، هي سلاحهم الوحيد للدخول في عالم الصناعة المعتمدة على ذلك المصدر، كما لم يجهلوا أن اقتصاداتهم المتماثلة، والمعتمدة أساساً على وفرة الطاقة، لن تمكن مشاريعهم الوليدة من أن تنجح لو أن كلاً منهم دخل السوق العالمية بمنتجات متماثلة، ومن هنا اهتدوا إلى ضرورة إيجاد جهاز صناعي تنسيقي وتعاوني بينهم، لكي يحققوا النجاح، فالمنافسة بينهم لن تكون في صالح أي دولة من دول المنطقة.

قادة الصناعة في المنطقة كانوا يعلمون أن تطوير المؤسسات الصناعية يتطلب خبرة صناعية في الإنتاج والتسويق، وأموالاً كثيرة، قد لا تتوفر لدى بعض الدول، وأن المشاريع الصناعية المشتركة، هي الطريقة المثلى لتنويع مصادر الدخل، ففيها توزيع للمخاطر، وتوسيع للسوق المحلية، كما أن الحاجة لمركز خبرة صناعي محلي محايد ضرورة، في ظل غياب مراكز الاستشارات الصناعية في المنطقة، ومن هنا برزت فكرة إنشاء "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" لتكون بيت الخبرة الخليجي الذي يعمل:

أولاً، على وضع الخطط الصناعية للدول الأعضاء بناء على دراسات تحليلية وافية ورؤية واضحة لما يمكن أن يكون مجدياً اقتصادياً، ويؤدي إلى تنويع مصادر الدخل واستغلال الموارد الخام المتوفرة في المنطقة.

ثانياً، على البحث عن مشاريع صناعية واعدة ودراستها من النواحي التسويقية والفنية والمالية، والترويج لها بين الدول لتكون مشاريع مشتركة، ويتم تحديد موقعها أو مكان إقامتها، وفي أية دولة حسب الأفضلية الاقتصادية، التي تبينها دراسة الجدوى.

ثالثاً، إيجاد مركز استشاري محلي يقدم الاستشارات والمعلومات للدول الأعضاء، ويساعد في التنسيق بين المشاريع القائمة في الدول لكي تزدهر وتتطور، والعناية بالترويج للصناعة وضرورتها، ويكون مصدراً للمعلومات الموثوقة لمتخذي القرار في المنطقة.

هكذا كان الفكر، وهكذا كانت الرؤية والقصد من تأسيس "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" أن يكون هناك بيت خبرة صناعي يعمل على تنويع مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد على مصدر وحيد ناضب، ويكون فيه الخير لجميع دول الخليج العربية. هذا الفكر وهذه الرؤية وجوانب أخرى، هو ما جعلني أقبل الانتقال من وظيفتي عميداً لكلية الإدارة الصناعية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن إلى المنظمة، وكنت قد أوشكت على إنهاء برامج عمل لإعادة تطوير وصياغة برنامج ومنهاج حديث لتلك الكلية، فالعمل في هذه المنظمة الرائدة كان يمثل بالنسبة لي هدفاً أسمى ألا وهو المشاركة في بناء المستقبل، وتأمين مصادر دخل جديدة

لدول الخليج، ووظائف لأبناء المنطقة، وهو عمل يصب في مجال العمل العربي المشترك الذي أراه ضرورة لعزة الأمة وتطورها في الوقت الذي رُشحت فيه للعمل في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، كان قد سبقني للعمل بها، زميلان عزيزان هما، الدكتور علي بن عبد الرحمن الخلف، وهو أول أمين عام للمنظمة، وضع اللبنات الأساسية التي عليها بني التنظيم الإداري والفني والمالي، والبدء في البحث عن المشاريع الواعدة ودراستها، وهو صديق عمر تزاملت معه في مدرسة اليمامة الثانوية في الرياض، وكان كذلك أستاذاً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. والأمين العام الثاني هو الدكتور عبد الله بن حمد المعجل رحمه الله، زميل دراسة في الولايات المتحدة الأميركية، وزميل في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهو من اقترحني للمهندس مبارك بن عبد الله الخضرة وكيل وزارة الصناعة والكهرباء في المملكة، وممثل المملكة في مجلس المنظمة آنذاك، وفي اجتماع مشترك مع وزير الصناعة والكهرباء في المملكة المهندس عبد العزيز بن عبد الله الزامل، شرحا لي أهمية المنظمة ودعم المملكة للعمل العربي والخليجي المشترك، وكان المهندس الزامل حريصاً على أن أعطيه التزامي بالعمل في المنظمة في تلك المقابلة لكي يرفع الترشيح للجهات المسؤولة، وهذا ما تم.

عندما بدأت العمل وجدت أن الزميل المعجل -رحمه الله- قد بذل جهوداً كبيرة في تحقيق رسالة المنظمة وأهدافها، كما اجتهد بإضافة أعمال رآها مكملة وداعمة لعملها، ومنها على سبيل المثال، مؤتمر الصناعيين الخليجيين، ومؤتمرات الحوار مع الدول الأخرى مثل اليابان وغيرها، والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، وكنت حريصاً على أن أستفيد من تجربته خلال فترة عمله، وسألته عما ينصحني به وأعطاني خلاصة تجربته، فقال: أخ عبد الرحمن أسلمك المنظمة وهي أمانة، "هي الآن مثل القدر الذي زادت تحته النار وعليك أن تقلل من وهجها حتى لا تخرب الطبخة"، واجتهدت في التعرف على ما هدف إليه الزميل، وفي دراسة الكيفية التي يمكن بها تحقيق الأهداف التي رسمها الصانعون لهذا البيت الذي أطلقتُ عليه فيما بعد" بيت الفكر الصناعي الخليجي".

لقد تطابقت تطلعاتي وأهدافي العملية مع ما رُسم للمنظمة من أهداف ورسالة وواجبات، لذا كان عملي ممتعاً، لم أشعر يوماً أني في غربة، كنت أشعر أني أسهم في بناء مستقبل المنطقة من خلال تطوير القاعدة الصناعية الاقتصادية، من خلال الترويج لمشاريع وأفكار صناعية تمت دراستها، ونشر تلك المشاريع والأفكار في جميع الدول الأعضاء، بالتساوي والأمانة التي التزمت بها.

لقد كانت لدي قناعة بأن فشل العمل العربي المشترك، مصدره الشكوك في عدم حيادية العاملين في المنظمات المشتركة، فكلّ يود أن تأخذ دولته النصيب الأوفر، ولكن متى ما توفرت الثقة في أمانة وصدقية وحيادية العاملين في المنظمات المشتركة، فإن تلك المنظمات تزدهر، وهذا ما عملت عليه، لجعل المنظمة مفيدة لجميع الأعضاء وبالتساوي.

والنتيجة كانت في تقديري متميزة، لقيت كل تشجيع وكل مساندة، من جميع الدول الأعضاء خلال فترة عملي التي امتدت لعشر سنوات، عندما تسلمت العمل في المنظمة عام 1989 كان في حسابها في البنوك، نحو عشرين مليون ريال قطري، ومدينة بحقوق للعاملين في حدود ستة ملايين، وهناك دول متأخرة في سداد حصصها، وعندما غادرتها كانت جميع الدول منتظمة في السداد دون تأخير، وهناك احتياطي يقدر بثمانين مليون ريال قطري، وقد دُفعت معظم حقوق العاملين الذين قضوا خمس سنوات أو أكثر، لقد شعر العاملون بالأمان الوظيفي فلم يفصل موظف من الموظفين خلال فترة عملي، لذ أعطوا الكثير، وأجد نفسي مديناً لجميع العاملين في فترة عملي في المنظمة، أولئك الرجال والسيدات الأفاضل الذين أذكر كل واحد وواحدة منهم بكل خير.

أخيراً أود أن أقول، إن هذا المركز الاستشاري المتخصص في الصناعة، وهو يحتفل بمرور أربعين عاماً على تأسيسه، جدير بأن يبقى ويتطور فهو بيت الفكر الصناعي الوحيد، الذي حتى الآن لم يعط حقة من التقدير، للخدمات الجليلة التي قدمها، ويقدمها لتنويع مصادر الدخل في المنطقة في المجال الصناعي، مئات المشاريع الصناعية التي درست في المنظمة وروج لها هي الآن عاملة ومنتجة في دول المجلس. المنظمة هي المركز الذي يمكن أن يكون العين الساهرة على تطوير الصناعة، إن من الواجب على الدول الأعضاء دعم ومساندة هذا البيت المشترك بالكفاءات المتميزة دون النظر إلى جنسية الموظف، الكفاءة هي معيار الاختيار، كما أن من الصالح والمفيد أن يُبعد عن التجاذبات السياسية، لكي يبقى مركزاً فنياً خادماً للدول الأعضاء. وأذكر في نهاية عملي في المنظمة أن معظم البنود التي كانت تتم مناقشتها في لجنة التعاون الصناعي في الأمانة العامة لمجلس التعاون، كانت لدراسات قامت بها المنظمة، لقد قلت يوماً: "إن بيوت الخبرة هي عيون الأمة نحو المستقبل، والأمة التي ليس فيها بيوت خبرة، هي أمة عمياء لا تعرف أين تتجه" وبيت الصناعة هذا هو بيت الخبرة، وعين دول المجلس في المجال الصناعي.

والله من وراء القصد.

في مقابلة سابقة للمجلة

# الخبير الاقتصادي ممدوح هبرة:
# نجاحي تجلّى في ثقة المنظمة الدائمة بعملي

مع الإعداد لصدور هذا العدد الخاص من "مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي"، وصلنا خبر وفاة زميلنا الخبير الاقتصادي الأستاذ ممدوح علي هبرة، الذي وافته المنية بعد 35 سنة أمضاها في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)،الذي بات واحداً من أفرادها بتاريخ 1981/9/1. قبل هذه المرحلة كان هبرة يشغل منصب مدير قسم الإحصاءات الصناعية في المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية، وكان عمله يتمحور حول جمع وتصنيف وتحليل البيانات الصناعية من خلال المسوح والبحوث الميدانية، والقيام بنشرها في المجموعة الإحصائية السنوية، إضافة إلى إعداد الحسابات القومية المتعلقة بالصناعة. وقد استفادت "جويك" من خبراته في هذا المجال وعينته أخصائي معلومات أول ومشرفاً على وحدة جمع ومعالجة البيانات فيها.

يعدّ هبرة من الخبرات الاقتصادية البارزة التي عملت مع "جويك" منذ وقت طويل، وأضافت لها الكثير، وقد واكب خلال سنوات عمله التطورات التي لحقت بالمنظمة، والتغيرات التي رافقت آلية عملها بما يدعم دورها في الاستشارات الصناعية في الخليج. واستطاع الخبير الاقتصادي أن يكسب ثقة الإدارة ومحبة الزملاء التي مكنته من مواجهة التحديات وتحقيق النجاحات على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

وكانت المجلة قد أجرت معه حواراً في العدد 102، لتسليط الضوء على مسيرته المهنية في "جويك"، نعيد اليوم نشر هذا الحوار، تكريماً للراحل رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

**حدثنا بداية عن كيفية التحاقك بالعمل مع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"..**

لقد كانت مجلة "التعاون الصناعي" الصادرة عن "جويك" في مطلع عام 1981 السبب والدافع اللذين شجعاني على العمل بالمنظمة، فقد صادف أن اطلعت على بعض أعدادها، ولفت انتباهي تقرير يتناول تأسيس بنك المعلومات الصناعية في المنظمة وأهدافه ومجالات عمله، ما شجعني على مراسلة المنظمة وإبداء رغبتي بالعمل في هذا البنك، الذي يتلاءم مع خبرتي ومجال عملي. وهذا ما حصل بالفعل، إذ قامت المنظمة بتعييني في وظيفة أخصائي معلومات أول، ومشرفاً على وحدة جمع ومعالجة البيانات.

**خلال هذه السنوات الطويلة كيف تطور عملك في المنظمة؟**

كان بنك المعلومات الصناعية عند التحاقي بالعمل فيه لا يزال في طور التأسيس، لذا واجهتني وزملائي الكثير من التحديات، أبرزها شحّ ومحدودية البيانات المتاحة عن دول المجلس، وخصوصاً المصادر الوطنية، مقابل تزايد الحاجة إلى هذه المعلومات من قبل خبراء "جويك" في ظل تطور وتنوع أعمال المنظمة، بالإضافة إلى ازدياد أهمية البيانات في المنطقة من قبل رجال الأعمال والمستثمرين ومتخذي القرار.

ولمواكبة هذه التطورات كان لابد من تطوير قواعد البيانات لتكون أكثر شمولية وكفاءة، وذلك انطلاقاً من تطوير وتنويع مصادرها، وبالفعل جرى تطويرها بحيث أصبحت هذه القواعد أكثر تنوعاً وتبويباً وفائدة، كما تمّ الاعتماد على المصادر الوطنية التي أصبحت أكثر انتظاماً، حيث تطوّر انسيابها للمنظمة لتصبح عبر الوسائط الإلكترونية.

**ماذا عن التغيرات التي رافقت آلية العمل خصوصاً في مجال جمع البيانات؟**

لقد تطورت آليات العمل، خصوصاً عملية جمع وتحليل البيانات، فازداد الاعتماد على المصادر الوطنية، وتم تطوير وتوحيد التصانيف المستخدمة في قواعد المعلومات، بهدف تسهيل استخدامها وتطبيقاتها من قبل خبراء المنظمة، حيث تم تصنيف المنتجات الصناعية في دول مجلس التعاون باستخدام التصنيف المنسق (HS)، فتمّ ربط الصناعة بالتجارة الخارجية بتصنيف موحد، كما تم إعداد دليل تراد في لمساعدة خبراء المنظمة في مقارنة التصانيف السلعية المطبقة في منطقة الخليج.

كما قامت إدارة المعلومات الصناعية في "جويك" مؤخراً بتطوير تصانيفها والانتقال من تصنيف النشاط الصناعي الدولي

بتنقيحه الثاني إلى تطبيق هذا التصنيف بتنقيحه الرابع. وتواصل العمل على زيادة المساهمة في عملية إتاحة البيانات ونشر الوعي والمعرفة الصناعية لدى أوساط الصناعيين ورجال الأعمال، وتمكينهم من التعرف على واقع الصناعة التحويلية ومنتجاتها في دول الخليج، وتجلى ذلك بإصدار أدلة صناعية متخصصة، وإعداد وإصدار حوالي 25 كتاباً صناعياً إحصائياً حول الصناعات التحويلية في المنطقة، بالإضافة إلى عدة إصدارات من سلسلة كتاب"ملامح الاقتصاد الصناعي"، وإعداد وتقييم التقارير الصناعية القطاعية الخاصة بالخارطة الصناعية لدول الخليج. وحالياً أساهم من خلال عملي في "إدارة الدراسات والسياسات الصناعية" بإعداد عدد من الدراسات الصناعية والاقتصادية، وبعض الكتب الإحصائية الصناعية، بما يخدم أغراض المنظمة.

**كيف تصف علاقتك بالأرقام خصوصاً أن الرقم يشكّل مسؤولية بحد ذاته؟**

انطلاقاً من مبدأ أنه لا تنمية من دون معلومات، ولا دراسات وأبحاث مفيدة وذات نتائج صحيحة دون بيانات ومعلومات محدثة ودقيقة وموثوقة، وأن البيانات والمعلومات تشكل الأساس الارتكازي في رسم السياسات واتخاذ القرار، وإعداد ومتابعة خطط التنمية، لذا أدرك جيداً أهمية وخطورة البيانات والمعلومات ومسؤولية اعتمادها في الدراسات والكتب التي أقوم بإعدادها. وبناء على ذلك تعودت أن أبذل الكثير من الجهود للوصول إلى الأرقام الصائبة والموثوقة، بحيث أحاول التأكد من صحة ودقة الأرقام التي أقوم بجمعها، عن طريق البحث في عدة مصادر لهذه البيانات وتحليلها ومحاكمتها، والمقارنة فيما بينها ومن ثم اعتمادها. وهنا لابد من الإشارة إلى مشكلة وجود ثغرات ونقص في البيانات المتاحة أحياناً، مما يضطرني للجوء إلى التقديرات، معتمداً على التحليل والمقارنات، وتسعفني في ذلك خبرتي المهنية الطويلة.

**كيف تقيّم تجربتك الشخصية في المنظمة؟**

لقد اكتسبت خلال عملي في "جويك" الكثير من المعارف والخبرات والتجارب، فقد منحتني المنظمة رصيداً معرفياً غنياً، وخبرة ودراية معلوماتية واسعة الطيف، وذلك بما أتاحت لي معرفته والاطلاع عليه من خلال الدراسات والبحوث التي تقوم المنظمة بإعدادها. كما استفدت من عملي في المنظمة إذ منحتني القدرة الذهنية والمعرفية والمعلوماتية التي مكنتني من إعداد التقارير والكتب والدراسات بكفاءة عالية، وموثوقية معتمدة، وأكسبتني المقدرة على تمييز وتقييم ومحاكمة الأرقام والإحصاءات من خلال نظرة فاحصة سريعة.

وأؤكد أن النجاح الأكبر الذي حققته خلال سنينعملي الطويلة في "جويك" إنما تجلّى في الثقة والرضا اللذين نلتهما من الأمانة العامة التي تناوبت على قيادة هذه المنظمة العتيدة طيلة مسيرتها وحتى وقتنا الحاضر. كما أنني سعيد جداً بما لاقيته من الزملاء كافة الذين عملت معهم من محبة وإخلاص وتعاون، ما كان له الأثر الإيجابي فيما حققته من نجاحات.

**كخبير اقتصادي كيف تنظر إلى المنظمة ودورها في الاستشارات الصناعية بالخليج؟**

لقد أصبحت "جويك" بحكم الاهتمام والدعم الذي تلقاه حالياً من قبل سعادة الأمين العام للمنظمة، والأمينين العامين المساعدين وتراكم الخبرات والمعرفة لديها على مدى أكثر من ثلاثة عقود بيت الخبرة الرائد في مجال الاستشارات الصناعية في منطقة الخليج، وأصبح وجودها مرتكزاً في تشكيل السياسات الصناعية والتنموية وإستراتيجيات التصنيع على مستوى المنطقة، ولقد أصبح من الضروري أن تقوم المنظمة بالمبادرات الخلاقة لرجال الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص.

ومن المهم إيجاد موارد إضافية للمنظمة، تمكنها من تطوير خدماتها الاستشارية التي توفرها للمستفيدين ورفع مستوى جودتها، من دراسات واستشارات ومعلومات صناعية وفرص استثمارية ودورات تدريبية ومؤتمرات دورية متخصصة، واستخدام أساليب فعالة في الترويج لها وتسويقها.

وأرى أن لدى المنظمة خبرات وتجارب واسعة ومتعددة الجوانب، وتمتلك القدرة على تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية والمعلوماتية المتطورة في المستقبل، وذات التأثير على مسارات التنمية الصناعية في منطقة الخليج واليمن، وهذا يتطلب تحسين قواعد البيانات لديها، وأساليب جمع ومعالجة وتحديث البيانات والعمل على ترقيتها، لتصبح مورداً ربحياً مهماً للمنظمة، بالإضافة إلى ضرورة تطوير وتحسين مجالات تطبيقاتها، كما أنني أجد أنه من المفيد قيام "جويك" بإنشاء وتكوين برامج بحثية إستراتيجية حول القضايا الاقتصادية ذات الأهمية للصناعة والطاقة والمصادر الطبيعية، بحيث تنسجم مع متطلبات رؤية دول المجلس المستقبلية، وتلبي احتياجاتها المستقبلية من هذه البرامج.

## من ذاكرة مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي"..

# حوار مع
# سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
## أول وزير للصناعة والزراعة بدولة قطر
## رحمه الله

نشرت مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي" في عددها الأول الصادر في شهر أبريل من العام 1980، مقابلة مع سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، أول وزير للصناعة والزراعة بدولة قطر -رحمه الله-، وهو صاحب فكرة إنشاء "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، والتي تعمل على تعميق أسس التعاون الصناعي العربي بين دول المنطقة.

# حديث مع

# سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني

## وزير الصناعة والزراعة بدولة قطر

- انطلاقا من أهداف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في دعم مجالات التنسيق والتعاون الصناعي ، ورعاية مستقبل التنمية الصناعية في دول المنطقة ·

فقد حرصت « التعاون الصناعي » على افراد صفحات هذا العدد والأعداد القادمة لتسجيل ما قد يحدث من لقاءات مع السادة المسئولين عن صناعات وآفاق التصنيع بالخليج العربي ·

- وكان اللقاء الأول مع سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني وزير الصناعة والزراعة بدولة قطر الذي تفضل بالقاء مزيداً من الأضواء على واقع ومستقبل الصناعات القطرية ،

وموقف دولة قطر من المشروعات الخليجية المشتركة ومدى مساهمتها فيها ، والدور الأساسي التي تشارك به في مؤتمرات التنمية الصناعية على المستوى العربي والدولي ·

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني وزير الصناعة والزراعة

**● لقد خطت دولة قطر بفضل قيادتها الحكيمة ، خطوات حثيثة وملموسة نحو التصنيع ، فهل تفضلتم بالقاء الضوء حول تجربة التصنيع في دولة قطر وأهم المشروعات التي أقيمت خلال السبعينات ؟**

– منذ أن حصلت دولة قطر على استقلالها في الثاني من سبتمبر ١٩٧١ وتولى قيادة البلاد سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى بدأت الدولة عهدا جديدا تميز بالفاعلية والديناميكية وتناولت يد التطوير والتعمير والتمدين شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية ·

ولما كان الاقتصاد القطري يعتمد اعتمادا شبه كلي على النفط وعائداته حيث يسهم قطاع النفط فيها بأكثر من ٨٥٪ من الناتج القومي الكلي الا أن الدولة وضعت في اعتبارها عدم الاعتماد الكلي على النفط وعائداته كمصدر واحد للدخل القومي ، فلقد تبنت سياسة شاملة ومتكاملة للتنمية الصناعية تستهدف اساسا توسع وتنويع كافة أوجه النشاط الصناعي في البلاد مع توجيه عناية خاصة لاستغلال كافة الثروات الطبيعية المتاحة ، حتى

# التقدم والرخاء الاقتصادي مسئولية دولية.. ويجب أن تتم بمساهمة كل الأطراف

أجرى الحديث
شاكر شمس

يمكن في المدى البعيد خلق اقتصاد متوازن متعدد الموارد يستطيع مواجهة ما قد يصيب قطاع النفط من تقلبات ·

ويتبع تنمية قطاع الصناعة حتما تنمية قطاعات اخرى متصلة بها مثل قطاع التجارة وتنمية الصادرات والاسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للضرويات والسلع الاستهلاكية والزراعية وغيرها ·

وتعتمد خطط التنمية الصناعية وبرامجها في قطر اساسا على الصناعات القائمة على الانطلاق والنمو والمنافسة في الاسواق الخارجية والداخلية معتمدة على كفايتها الانتاجية وتكاليفها الراسمالية المعقولة والتي يمكنها الاستفادة من المقومات التصنيعية المتوفرة في دولة قطر ، كان تكون على سبيل المثال النسبة التقليدية لتكاليف الطاقة فيها الى مجمل التكاليف الانتاجية مرتفعة نسبيا مثل مشروع الحديد والصلب او ان يكون الغاز الطبيعي هو المصدر الاساسي للمادة الخام كمشروعات الاسمدة الكيماوية والبتروكيماويات او ان تهدف الى استغلال الموارد الوطنية المتاحة في سد حاجة البلاد من مواد ضرورية للنمو القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كصناعة الاسمنت ·

وعن اهم المشروعات الصناعية التي اقيمت خلال السبعينات قال سعادته :

ان حصر عدد المشروعات والبرامج التنموية يحتاج الى وقت ومساحة للتعريف بها ولكن يمكن اعطاء فكرة عن ملامح هذه المشروعات كما يلي :

- في مجال انتاج البترول :

تعمل في دولة قطر حاليا العديد من الشركات الحاصلة على امتيازات للبحث والتنقيب عن البترول واستخراجه وانتاجه ونقله ، هذا وقد انتقلت ملكية ٦٠٪ من هذه الشركات الى الدولة اعتبارا من اول يناير ١٩٧٤ وهي :

(ا) شركة نفط قطر المحدودة ·

(ب) شركة شل لقطر المحدودة ·

(ج) شركة البندق المحدودة ·

- في مجال تكرير البترول :

انشات الدولة شركة توزيع البترول الوطنية عام ١٩٦٨ لتتولى كل العمليات المتعلقة بالتوزيع المحلي ، وتكرير المنتجات البترولية ·

- في مجال نقل الغاز الطبيعي لاستغلاله :

يتم حاليا نقل وتوفير الغاز اللازم لتشغيل كافة المصانع والمرافق الحيوية من خلال شبكة متكاملة لخطوط الانابيب تعطي مساحيا اراضي دولة قطر · بالاضافة الى البدء في تنفيذ خطين جديدين للانابيب بقطر ٣٠بوصة احدهما كخط مجمع في منطقة الخيطة بحقل دخان ، والثاني يصل المجمع الرئيسي بجوار طريق سلوى الى ام سعيد ·

- في مجال السوائل الغازية :

يعتمد مصنع السوائل الغازية على استغلال الغاز الطبيعي المصاحب للزيت المنتج في حقول دخان وذلك لانتاج سوائل الغاز الطبيعي ( بروبان وبيوتان وبنزين طبيعي ) وتبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع حوالي ٨٠٠ الف طن سنويا ·· وقد بدا انتاج هذا المصنع عام ١٩٧٥ ·

- في مجال صناعة الاسمنت :

اسست الدولة شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت براس مال قدره (٢٨) مليون ريال قطري ، مشاركة بين الحكومة ومساهمين من القطاع الخاص ، وذلك لاقامة مصنع لانتاج الاسمنت البورتلاندي العادي والاسمنت المقاوم للكبريتات ، وقد بدا انتاج المصنع عام ١٩٦٩ بطاقة انتاجية قدرها ٠٠٠ر١٠٠ طن سنويا .. استتبعه في بداية عام ١٩٧٤ تنفيذ مشروع التوسع الاول الذي بلغت تكلفته (٤٠) مليون ريال قطري وتضمن انشاء فرن ثاني ليرتفع الانتاج السنوي الى (٢٢٦)الف طن لتغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة كما انشيء فرن ثالث في منتصف عام ١٩٧٦ تبلغ طاقته نحو (٠٠٠ر١٠٠) طن سنويا ، استتبعه اقامة فرن رابع بطاقة انتاجية يومية قدرها (١٠٠٠) طن وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية احتياجات دولة قطر على المدى البعيد وقد بلغت جملة تكلفة هذا التوسع حوالي (٤٠٠) مليون ريال قطري ·

- في مجال صناعة الاسمدة الكيماوية :

قامت الدولة بانشاء شركة قطر للاسمدة الكيماوية عام ١٩٦٩ بمنطقة ام سعيد بالمشاركة مع شركة « ثورسك هيدرو » المتخصصة في انتاج وتسويق المواد الكيماوية البتروكيماوية وشركة « باورجاز » المتخصصة في انشاء المصانع الكبيرة وبنك « هاميروز » وقد بلغ راس المال المساهم (٥٧)مليون ريال زيد الى (٥ر٤٢٨ر٩٢) ريال قطري موزعة بنسبة ٧٠٪ لدولة قطر ، ٢٥٪ لشركة ثورسك هيدرو ، ٣٪ لشركة باورجاز ، ٢٪ لبنك هاميروز ·· وقد بدا انتاج المصنع في اواخر عام

١٩٧٣ كما تقرر عام ١٩٧٥ اقامة توسعة للمصنع وذلك لمضاعفة انتاج المصنع الحالي بحيث وصل الانتاج خلال عام ٧٩/٧٨ الى (١٨٠٠) طن امونيا يوميا ، (٣٠٠٠) طن يوريا يوميا ٠٠ وتبلغ تكلفة هذا التوسع حوالي ١٠٠٠ مليون ريال قطري ٠

- شركة قطر للغاز المحدودة :

لقد بدأ انتاج الشركة من مشروع السوائل الغازية الذي يهدف الى استخلاص الغازات الكثيفة من الغازات المصاحبة المنتجة من الحقول البحرية الثلاثي ميدان محزم والعد الشرقي وبولحينن في اوائل عام ١٩٧٨ بتكلفة قدرها ( ١٤٠٠ ) مليون ريال قطري ٠

- شركة قطر للبتروكيمياويات المحدودة :

صدر المرسوم رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٤ بتاسيس هذه الشركة برأس مال قدره (٢٤٠) مليون ريال قطري موزعة بنسبة ٨٠٪ لدولة قطر ، ١٥٪ لشركة س٠دي٠انشيمي ، ٥٪ لشركتا جاز وسيان الفرنسيتين ٠ وقد بدأ انتاج الشركة الفعلي عام ١٩٧٩ وتقدر تكلفة هذا المشروع الكلية بحوالي (٢٠٠٠) مليون ريال قطري ٠

- شركة قطر للحديد والصلب المحدودة :

صدر المرسوم رقم ١٣٠ لسنة١٩٧٤ بتاسيس هذه الشركة برأس مال قدره (٢٠٠) مليون ريال قطري موزعة بنسبة ٧٠٪ لدولة قطر ، ٢٠٪ لشركة كويي ستيل ، ١٠٪ لشركة طوكيو بوكي اليابانيتين ، وتبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع في المرحلة الاولى حوالي (٤٠٠)الف طن سنويا من حديد التسليح يتوقع أن يستهلك منه محليا (٧٥) الف طن سنويا ويخصص باقي الانتاج للتصدير هذا وقد بدأ انتاج الشركة عام ١٩٧٨ ، وتقدر تكلفة المشروع الكلية حوالي (١٢٠٠) مليون ريال قطري ٠

- مشروع تربية وصيد الاسماك :

ويهدف هذا المشروع الى الاستفادة من الثروة السمكية لتغطية الاستهلاك المحلي والتصدير ، ولقد تم التعاقد

● مصنع الأسمدة في منطقة أم باب

مع شركة كزا كروس الفرنسية لعمل الدراسات اللازمة لتطوير استغلال الثروة السمكية حيث اثبتت الدراسات جدوى اقامة هذا المشروع ٠

- صناعة الموارد الغذائية :

وتشمل مطاحن الدقيق وافران الخبز ومصانع السكريات والحلويات وقد انشئت مطاحن الدقيق القطرية في أم سعيد عام ١٩٧٣ بتكلفة قدرها (١٢) مليون ريال قطري بطاقة قدرها (١٠٠) طن من الدقيق في اليوم مع قدرة تخزينية قدرها ( ٨٠٠٠ ) طن من الحبوب ٠٠ ويجرى حاليا توسيع هذه المطاحن واقامة بعض الصناعات التي تعتمد أساسا على الدقيق المنتج مثل المكرونة والبسكويت وغيرها ٠

- مصنع تعليب الجمبري :

أقيم مصنع حديث لصيد وتعليب الجمبري على شاطيء الخليج بمدينة الدوحة برأس مال قدره ( ٣ر٥ ) مليون ريال قطري ويشتمل على سفن حديثة للصيد وبرادات للتثليج ومعامل للتعليب وبرادات للتخزين سعتها من ٦ الى ٧ طن من الجمبري ٠

- مصنع السماد العضوي من القمامة ( بالدوحة ) :

وتبلغ طاقته الانتاجية (١٥٠) طن من القمامة يوميا وتقدر تكلفته الاجمالية حوالي (١١) مليون ريال قطري ٠

- المقصب الآلي ( بالدوحة ) :

وتبلغ طاقته اليومية ٨٠٠ رأس من الاغنام ، ١٠٠ رأس من الابل والبقر ٠

● يبدو أن مستقبل القطاع الصناعي في دولة قطر زاخر بالمشروعات الصناعية العديدة ، فهل تفضلتم باعلان ملامح خطة التنمية الصناعية واهم مشروعاتها ؟

- تواصل دولة قطر بقيادة سمو الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني امير البلاد المفدى جهودها الرامية لتحقيق المزيد من اقامة العديد من المشروعات الصناعية المتطورة ومن اهم ملامح خطة التنمية الصناعية في دولة قطر واهم مشروعاتها المستقبلية نذكر على سبيل المثال ما يلي :

١ - مشروع مصفاة البترول للتصدير :

لتكرير (١٥٠) الف برميل يوميا وبتكلفة حوالي (١٥٠٠) مليون ريال قطري ·

٢ ـ مشروع الصناعات الخفيفة :

ويشمل هذا المشروع تكوين مؤسسة عامة للصناعات الخفيفة ، وتضم وحدات صناعية تعني بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، ومن المتوقع ان يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة من هذه المشروعات وهي :

(ا) مواد البناء :

ـ جميع انواع الطابوق الاسمنتي والجيري والرملي ·

ـ الاسبستوس والخرسانة الجافة ·

ـ البلاط وحجارة الرصيف بانواعها ·

ـ الدهانات والورنيش ومواد اللصق والتصميغ ·

(ب) المستهلكات المنزلية :

ـ المنظفات والصابون ·

ـ المعلبات الغذائية وانواع البسكويت ·

ـ الزيوت النباتية والدهون ·

ـ ادوات التجميل ومعاجين الحلاقة والأسنان وخلافها ·

(ج) صناعة الورق :

ـ صناعة كافة انواع الورق والمحارم والأكياس وغيرها ·

(د) الصناعات البلاستيكية :

ـ اقامة مجمع للصناعات البلاستيكية .

ومن المقدر ان تصل تكاليف هذه المشاريع حوالي (١٠٠) مليون ريال قطري ·

**● في سيرة التنمية الصناعية لدولة قطر وبأسلوب التكامل الاقتصادي الخليجي فهل تفضلتم ببيان أهم المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة التي تساهم فيها دولة قطر ؟**

ـ تولي دولة قطر جهودها الرامية الى زيادة درجة التعاون العربي في المجال الصناعي وترى ان ارساء المشروعات العربية المشتركة بين دول الخليج العربي من انجح الوسائل التي يمكن الأخذ بها لتدعيم التنسيق والتكامل الاقتصادي المنشود ، وتمشيا مع هذه السياسة ، فلقد لعبت الدولة تحت قيادة سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير البلاد المفدى دورا رائدا في انشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والتي تعمل على تعميق اسس التعاون الصناعي العربي

## المشروعات العربية المشتركة بين دول الخليج العربي أنجح الوسائل لتدعيم التنسيق والتكامل الاقتصادي بينها

بين دول المنطقة ·

وفي اطار سياسات التعاون المتبعة قامت دولة قطر بالاشتراك والمساهمة في العديد من المشروعات العربية المشتركة ، نذكر منها على سبيل المثال الشركات التالية :

ـ الشركة العربية البحرية لنقل البترول بالكويت ·

ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية بالدمام ·

ـ الشركة العربية لبناء واصلاح السفن بالبحرين ·

ـ شركة البندق المحدودة للبترول ( دولة قطر / دولة الامارات العربية المتحدة ) ·

هذا بخلاف اشتراك دولة قطر في المؤسسات المالية التي تقدم قروضا صناعية ·

**● لقد شاركت دولة قطر في أعمال المؤتمر العام الثالث لليونيدو والذي عقد في نيودلهي خلال الفترة من ٢١ يناير ـ ٨ فبراير ١٩٨٠ ، فهل تفضلتم بالقاء الضوء حول دور دولة قطر في هذا المؤتمر ·**

ـ ان اشتراك دولة قطر في أعمال هذا المؤتمر ، جاء من منطلق ما يلي :

١ ـ هذا المؤتمر عقد أساسا للنظر في آفاق الصناعة في نهاية القرن الحالي وأوائل القرن القادم لمساعدة الدول النامية على بلوغ هدفها في التنمية الصناعية وفقا لقرارات وتوصيات مؤتمر ليما الذي يحدد انه ينبغي ان تكون نسبة ٢٥٪ على الأقل من القدرات الصناعية العالمية من نصيب البلدان النامية في عام ٢٠٠٠م ولمناقشة الآليات والوسائل اللازمة لتمكين الدول النامية من تحقيق هذا الهدف ·

٢ ـ ان دولة قطر وهي تلم بالظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول المتقدمة صناعيا وكذلك وهي تتابع طموحات الدول النامية من أجل تحقيق هدف ليما بالنسبة للتنمية الصناعية ، لترى ان التكامل العالمي والمصالح الدولية المتبادلة يمثلا الوسيلة الفعالة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في الدول المتقدمة وآمال التنمية الصناعية في الدول النامية وان تقديم العون المالي والفني لتمكين الدول النامية من تنفيذ برامجها سوف يؤدي بالضرورة الى ايجاد وتنمية الطلب الاقتصادي الفعال على المنتجات والمعدات الصناعية بين

الدول المتقدمة وبالتالي فان التقدم والرخاء الاقتصادي يجب أن يكون مسئولية دولية يساهم فيها كل الاطراف وفي هذا المجال يسعدني ان اوضح ان حجم المساعدات المالية التي تقدمها دولة قطر تزيد في معظم السنوات الأخيرة عن ١٠٪ من الناتج القومي ·

٣ ـ ان دولة قطر وهي ترى ان

التحـول الصناعي بالبلدان الناميـة يعتمد ـ بجانب عوامل أخرى ـ على طبيعة وسرعة التغييرات التي تطـرا على التكنولوجيا كما يعتمد على قـدرة البلدان النامية على التغلب على مشاكل نقل وتطويع الأساليب الفنية وفي انتاج تكنولوجيات محلية تفي بالاحتياجـات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلـدان ·· لتود أن تؤكد الأهمية الخاصة التي توليها لهذا الموضوع في مناقشـات المؤتمـر وما يمكن أن يسفر عنه مـن وسائل واليـات يمكن الدول الناميـة من اجتياز التكنولوجيا التي تناسبها واستيعابها وتطويرهـا ، فنحن نرى انه لا يمكن معـالجة التكنولوجيـا الحديثة كسلعة تشترى أو توهب ولكنها امكانية فنية يجب أن تزرع في تربـة صالحة يتعهدها وينميها الاخصائيون والا تخلفت أو اندثرت ·

ولقد أكدت دولة قطر خلال أعمـال المؤتمر الى ضـرورة الوصول الى قرارات وتوصيات عملية تدفع بالتنمية الصناعيـة في الدول الناميـة الى الأمام ، وأن توضع الأسس التي تمكن من تضييق الفجوة الواسعة بين الدول الصناعية وبين الدول الناميـة وأن يرسي مباديء لتعاون بنـاء لتحقيق هذا الهدف بطريقة عملية لا تثقل كاهل الدول النامية بأعباء لا قدرة لها عليها، كما أكدت دولة قطر الى ضرورة أن يمتد تعاون الدول الصناعية الى تجنب وضع العراقيل أمام تدفق المنتجـات الصناعية من الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة أو اتباع سياسة الاغراق بالنسبة لأسواق الدول الناميـة بما يضع منتجات هذه الدول أمام منافسة غير عادية ولا طبيعية ، كما دعت دولة قطر الى تعاون المجتمع الدولي لاعادة توطين العديد من الصناعات التي يمكن أن تزدهر على أسس اقتصـادية في الدول النامية وذلك كخطوة ضرورية على طريق تحقيق أهداف اعـلان ليما بزيادة حصة الدول النامية في الانتاج الصناعي العالمي والى ضرورة مساهمة الدول الصناعية والهيئات الدوليـة المتخصصة لتوفير المنـاخ الضروري لنجاح هذه الصناعات في الدول النامية وذلك بمساعدتها على توفير العمـالة المدربة والخبرات الفنيـة والادارية اللازمة لرفع كفاءة تشغيل المصـانع وادارتها وصيانتها وتقديم الدعم لهـا وخاصة في المراحل الأولى من انتاجها.

ونظرا للدور الاساسي للطاقة في عمليـة التنمية دعت دولة قطر الى المطالبة بترشيد الاستهلاك ومحـاربة الاسراف فيها وخاصة من قبل الدول الصناعية المتقدمة كما طلبت منظمـة اليونيـدو وغيرها من المنظمـات المتخصصة لتقديم العـون والدعم الى الدول النامية في مجال دراسة وتنفيذ الخطط التي تهدف الى ترشيد استهلاك الطاقة بصفة عامة والى تحديد مصادر الطاقة المتجددة في هذه الدول ودراسة اقتصادياتها وتقديم الدعم لمشروعـات استغلالها ·

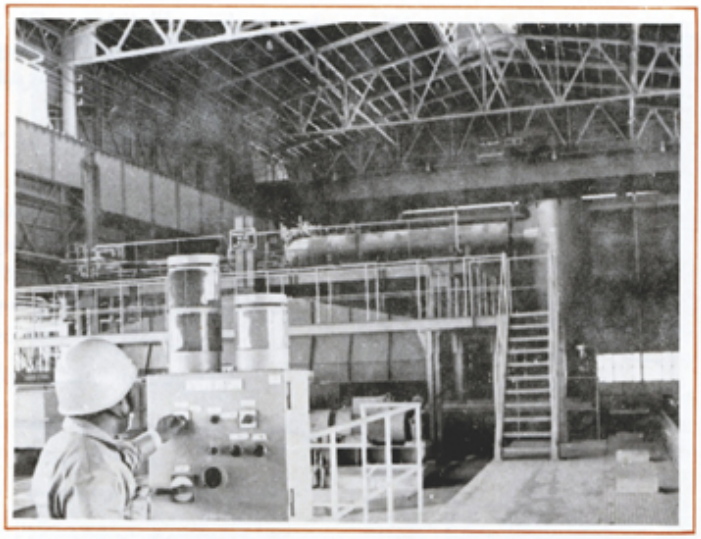

● مصـنع الحديد والصـلب

● مصـنع الأسـمدة الكيمـاوية في منطقـة أم سعيـد

# "جويك" شاركت في المنتدى الاقتصادي الخليجي الفرنسي بباريس

## العقيل: دول التعاون لديها الفرص لجذب الاستثمارات الأجنبية

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في المنتدى الاقتصادي الخليجي الفرنسي، الذي عقد في صالون فوش في العاصمة الفرنسية باريس خلال الفترة بين 18 و 19 أكتوبر، وكان من تنظيم اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بالتعاون مع غرفة التجارة العربية الفرنسية.

وقدم سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة خلال المنتدى عرضاً حول "المشاريع الخليجية الفرنسية الإستراتيجية"، أشار فيه إلى تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي التراكمي في دول المجلس حوالي خمس مرات منذ عام 2005، ليصل إلى 431 مليار دولار أميركي، ونوه أنه في المقابل بلغت استثمارات دول المجلس في الخارج حوالي 248 مليار دولار، باستثناء الصناديق السيادية، والتي بلغت حوالي 2.7 تريليون دولار.

وتوقف العقيل عند واقع وتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي، فأشار إلى أنه منذ عام 2000، شهدت دول الخليج تزايداً ملحوظاً في وتيرة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نما حجم الاستثمار الأجنبي التراكمي من حوالي 30 مليار دولار عام 2000، ليصل إلى نحو 431 مليار دولار عام 2015. وأضاف، "بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول المجلس ضعف ما بلغ نموه في العالم، حيث بلغ نحو 19 % في دول المجلس، بينما بلغ حوالي 9 % في العالم"، لافتاً إلى أن "تداعيات الأزمة العالمية عام 2008، أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية لدول المجلس بحثاً عن بيئة مستقرة وملاذ آمن لرؤوس الأموال".

وحول توزيع الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون، أشار إلى استحواذ السعودية على 52 % من حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية في دول الخليج، وذلك نظراً للحجم الاقتصادي الكبير وقدرتها الاستيعابية العالية، وموقعها الجغرافي المتميز، وتلتها الإمارات بالمرتبة الثانية، بنسبة بلغت حوالي

26 % من إجمالي هذه الاستثمارات، وتلتها باقي الدول بنسب أقل، منوهاً بأن بقية دول المجلس تمتلك العديد من الفرص لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها.

واستعرض الأمين العام للمنظمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي الخليجي، حيث بلغ عدد المشروعات الصناعية المشتركة ذات الاستثمار الأجنبي نحو 2,303 مشاريع، أي ما نسبته 16 % من إجمالي مشاريع القطاع الصناعي بالخليج والبالغة حتى عام 2015، 16,890 مشروعاً. وأشار إلى أن مجمل قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة الخليجية وصل إلى نحو 53 مليار دولار، شكّلت حوالي 14 % من إجمالي الاستثمارات في مشروعات القطاع الصناعي الخليجي في دول المجلس، والتي بلغت حوالي 380 مليار دولار.

ولفت العقيل إلى أن هذه الاستثمارات استوعبت حوالي 303 آلاف عامل، شكلوا نسبة بلغت 19 % من إجمالي العاملين في مشروعات القطاع الصناعي الخليجي البالغ عددهم حوالي 1.6 مليون عامل.

وتناول الأمين العام لـ "جويك" توزيع الاستثمارات الأجنبية التراكمية المباشرة في القطاع الخليجي، حيث أشار إلى أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية التراكمية في المشروعات الصناعية في دولة قطر بلغت نحو 20 % من إجمالي الاستثمار في مشروعات القطاع الصناعي لديها، وهي النسبة الأعلى على مستوى بقية دول المجلس، بينما بلغت نسبتها في مملكة البحرين 1.4 % فقط من إجمالي الاستثمارات فيها.

## العلاقات الخليجية الفرنسية

وعن العلاقات الاستثمارية بين دول المجلس وفرنسا، أوضح العقيل أن حجم الاستثمارات الخليجية التراكمية المباشرة في فرنسا نما خلال الفترة (2012 - 2015) حوالي 9.8 % سنوياً، ليصل إلى ما يقارب 10 مليارات دولار عام 2015. بالمقابل شهدت الاستثمارات الفرنسية في دول المجلس نمواً ملحوظاً خلال الفترة نفسها بلغ حوالي 25 % سنوياً، فوصلت إلى حوالي 5.5 مليار دولار في العام 2015.

ولفت العقيل إلى أن المملكة العربية السعودية استقطبت حوالي نصف الاستثمارات الفرنسية المباشرة في دول الخليج، حيث بلغت قيمتها حوالي 5 مليارات دولار عام 2015، تلتها دولة قطر في المرتبة الثانية، باستثمارات تراكمية مباشرة 28 % من الاستثمارات التراكمية المباشرة لفرنسا بدول المجلس، وبقيمة إجمالية وصلت إلى حوالي 3 مليارات دولار، وجاءت عمان بنسبة 17.9 %، ومن ثم الكويت والإمارات والبحرين بنسب متقاربة، مما يشير إلى توفر فرص استثمارية مستقبلية فيها.

وعن الاستثمارات الخليجية المباشرة في فرنسا، قال العقيل إن الاستثمارات التراكمية المباشرة لدولة قطر شكلت حوالي ثلث الاستثمارات الأجنبية التراكمية لدول المجلس في فرنسا، وبقيمة وصلت إلى حوالي ملياري دولار عام 2015، نتيجة النمو المتزايد في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، تلتها سلطنة عمان والإمارات بنسب متقاربة بلغت حوالي 27 %، و23 % على التوالي، ومن ثم جاءت السعودية والكويت والبحرين بنسب أقل.

وتوقف عند تطور التبادل التجاري بين دول المجلس وفرنسا، فأشار إلى نمو الواردات من فرنسا نمواً مطرداً خلال السنوات العشر الأخيرة (2005 - 2015)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 5.5 %، لتغطية الطلب المحلي المتزايد الناتج من نمو اقتصاداتها، مما يدل على توفر فرص استثمارية مستقبلية ضخمة فيها. بينما نمت قيمة صادرات دول المجلس إلى فرنسا خلال الفترة نفسها نمواً سنوياً مركباً طفيفاً بلغ نحو 1.3 %، إذ بلغ إجمالي قيمة الصادرات عام 2005 حوالي 7 مليارات دولار، ليصل إلى نحو 8 مليارات دولار عام 2015.

وقد نمت الواردات الصناعية غير النفطية من فرنسا إلى دول المجلس خلال الفترة (2009 - 2014) نمواً سنوياً مركباً بلغ نحو 4 %، لتصل قيمتها إلى نحو 11 مليار دولار عام 2014، واستحوذت الإمارات والسعودية على حوالي 83 % من إجمالي هذه الواردات، تلتها قطر والبحرين والكويت وعمان بنسب أقل.

وشكّلت الآلات والأجهزة ومعدات النقل نحو 42 % من إجمالي واردات السلع الصناعية الخليجية من فرنسا عام 2014، تلتها سلع الكيماويات والبلاستيك بنسبة بلغت 27 %.

بينما بلغت قيمة الصادرات الصناعية غير النفطية إلى فرنسا نحو 4 مليارات دولار، بما يشكل نحو 34 % من إجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى فرنسا عام 2014. وتصدرت قطر قائمة دول المجلس، مستحوذة على نسبة بلغت نحو 43 % من الإجمالي، وجاءت صادرات البحرين والكويت وعمان بنسب أقل، وحافظت الصادرات من الكيماويات والبلاستيك على المركز الأول، لتستأثر بما نسبته 63 % من إجمالي صادرات السلع الصناعية غير النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى فرنسا.

وقدم العقيل لمحة سريعة عن المشاريع الخليجية الفرنسية المشتركة في المجال الصناعي، وخصوصاً في صناعات قطاع النفط والغاز والصناعات الدوائية والصناعات العسكرية وصناعات الطيران، وصناعات الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية الأخرى، وصناعات السكك الحديدية.

واستعرض العقيل -في ختام كلمته- الخدمات التي تقدمها "جويك" للمستثمرين الصناعيين وإنجازاتها في مجال التنمية الصناعية، وأبرزها تحضير فرص الاستثمار الصناعي مع تحديد الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية في قطاعات صناعية متعددة، مثل، صهر المعادن الأساسية كالألومنيوم والمغنيسيوم والنحاس، والتي تتطلب استثمارات وشراكات ضخمة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذها، ما يفسح المجال أمام الاستثمار في عدد كبير من الصناعات المعرفية المصاحبة، وإنتاج الحفازات وبناء المواد الكيميائية، وهندسة المواد البلاستيكية في القطاع الكيميائي، واستخراج الزيوت القابلة للأكل، وتجهيز اللحوم، والإنتاج في مجال المواد الغذائية المصنعة، وغالباً ما تكون الفرص الاستثمارية في هذا القطاع متوسطة الحجم وقابلة للتطبيق من قبل القطاع الخاص، وكذلك تساهم "جويك" بتأمين المناولة والشراكات من خلال الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية، التي تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية للصناعات الخليجية، وتأمين المساعدة الصناعية الفنية للقياس والتقييم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز القدرات التنافسية في الدول الأعضاء، وذلك من خلال تقييم تكاليف الإنتاج ومراقبة الجودة والمسائل البيئية. كما تعمل المنظمة على توفير المعلومات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية عبر البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية، وهي المدخل إلى البيانات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، والأداة الشاملة لتقديم المعلومات للمشتركين عبر الإنترنت.

# 2.4 مليار دولار استثمارات صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية في دول مجلس التعاون الخليجي

يواصل "مركز المعرفة الصناعية الخليجي" -الذي أطلقته "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"- نشر تقارير صناعية مفصلة عن مختلف القطاعات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي مصنفة في الموقع بحيث يسهل الوصول إليها، ومنها المواد الغذائية والمواد الطبية، واللدائن والمنسوجات والجلود، والمواد الكيميائية والبتروكيماويات، والهندسة والبيئة وإعادة التدوير وغيرها من القطاعات المهمة.

و"مركز المعرفة الصناعية الخليجي" هو موقع إلكتروني متوفر باللغتين العربية والإنكليزية، وصمم ليكون مصدراً لجميع المعلومات الصناعية في منطقة الخليج، ويوفر مجموعة فريدة من مخرجات "جويك" من الدراسات الصناعية، وفرص الاستثمار الصناعي والتقارير الحديثة عن العديد من القطاعات الصناعية. ويمكن زيارة الموقع www.knowledge.goic.org.qa، للاطلاع على التقارير وشرائها وتحميل المجاني منها.

وكشف تقرير -نشر مؤخراً في المركز- أن صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية مثلت في صناعة مواد البناء عام 2015 ما نسبته حوالي 7 % من إجمالي عدد المصانع، و6.4 % من إجمالي الاستثمارات و7.3 % من إجمالي عدد العاملين.

## الاستثمارات، 2440 مليون دولار

وقد تطور عدد المصانع في هذا النشاط من 151 مصنعاً عام 2011، ليصل إلى 203 مصانع عام 2015، بمعدل نمو سنوي تراكمي بلغ 7.7 %، بينما تطور حجم الاستثمارات للفترة نفسها من 2204 ملايين دولار ليصل إلى 2440 مليون دولار، بمعدل نمو تراكمي سنوي بلغ 2.6 %، بينما تطور عدد العاملين للفترة نفسها من 15406 عمال ليصل إلى 20107 عمال، وبمعدل نمو تراكمي سنوي بلغ 6.9 %.

ويشمل هذا الفرع صُنع الزجاج بجميع أشكاله، المصنع باستخدام أية عملية، والأصناف الزجاجية.

ويتضمن هذا الفرع صُنع الزجاج المسطح، بما في ذلك الزجاج المسطح المسلَّح أو الملون أو المخضوب، وصُنع الزجاج المسطح المقسَّى أو المنضَّد أو في شكل قضبان أو أنابيب، وصُنع كتل الرصف، وصُنع المرايا الزجاجية، وصُنع وحدات زجاجية عازلة ذات جدران متعددة. بالإضافة إلى صُنع قوارير وأوعية زجاجية أخرى من الزجاج أو الكريستال، وصُنع أكواب الشراب والأصناف المنزلية الأخرى المصنوعة من الزجاج أو الكريستال، وكذلك صُنع الألياف الزجاجية بما فيها الصوف الزجاجي والمنتجات غير المنسوجة المصنوعة من الصوف الزجاجي، وصُنع الأدوات الزجاجية للمختبرات أو للاستعمالات الصحية أو الصيدلانية.

إلى جانب صُنع زجاج الساعات الكبيرة أو ساعات اليد وزجاج البصريات والعناصر البصرية غير المشغَّلة بصرياً، والأصناف الزجاجية المستخدمة في صُنع المجوهرات المقلَّدة، وصُنع العوازل الزجاجية والتركيبات العازلة الزجاجية، والأغلفة الزجاجية للمصابيح، وصُنع التماثيل الزجاجية الصغيرة.

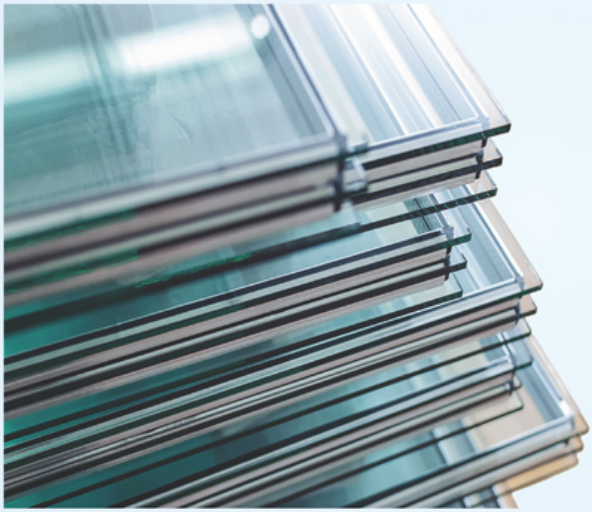

## تطور صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية في دول مجلس التعاون الخليجي

| البيان | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المصانع | 151 | 164 | 167 | 196 | 203 |
| حجم الاستثمارات - مليون $ | 2,204 | 2,286 | 2,304 | 2,404 | 2,440 |
| عدد العاملين | 15,406 | 16,288 | 16,335 | 18,627 | 20,107 |

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | معدل النمو 5 سنوات |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو في عدد المصانع بصناعة الزجاج ومنتجاته | 8.6 | 1.8 | 17.4 | 3.6 | 7.7 |
| معدل النمو في الاستثمارات بصناعة الزجاج ومنتجاته | 3.7 | 0.8 | 4.3 | 1.5 | 2.6 |
| معدل النمو في عدد العاملين بصناعة الزجاج ومنتجاته | 5.7 | 0.3 | 14.0 | 7.9 | 6.9 |

## هيكل صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية في دول مجلس التعاون الخليجي

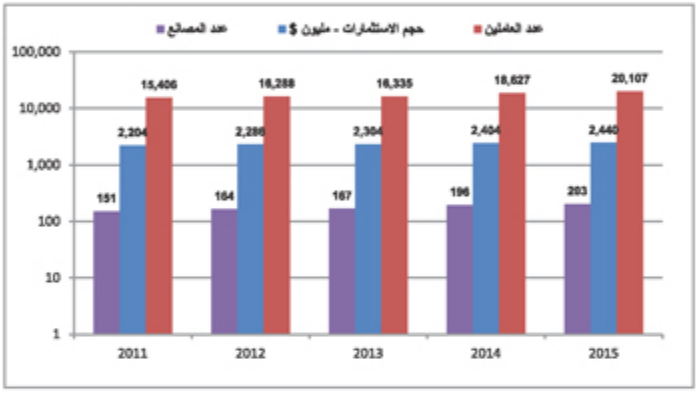

## للتعاون في مجال التدريب والاستشارات

# "جويك" توقع مذكرة تفاهم مع شركة "كايزن"

وقعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مذكرة تفاهم مع شركة "مجموعة كايزن وشريكه للاستشارات الإدارية" ذات الخبرة العالمية في مجال الاستشارات والتدريب. وتأتي هذه المذكرة اقتناعاً من الجانبين بأن وجود إطار للتعاون بينهما، من شأنه تعزيز خبراتهما في الاستشارات والاستثمارات.

جرى توقيع مذكرة التفاهم في مقر المنظمة بالعاصمة القطرية الدوحة، وقد وقع سعادة الدكتور علي حامد الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في "جويك" نيابة عن سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة، ووقع من جانب "كايزن" مديرها العام سعادة الدكتور سعد بن إبراهيم الخلف.

وفي هذا الإطار صرح الدكتور الملا بأن مذكرة التفاهم بين "جويك" و"كايزن" من شأنها تأسيس علاقات تعاون وتشاور في المجالين الصناعي والاقتصادي، بما يصب في صالح الصناعة الخليجية، ويحقق النهوض بالقطاع الصناعي في دول الخليج، بالإضافة إلى خلق كوادر خليجية معنية بالاستشارات وخصوصاً في المجال الصناعي".

من جهته، اعتبر الدكتور الخلف أن مذكرة التفاهم ستساهم في تأطير العمل بين المنظمة و"كايزن" لتعزيز القدرات والمهارات في مجالات الاستشارات والاستثمارات والتدريب، خصوصاً لفئة رواد الأعمال.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تأسيس إطار لتسهيل التعاون والتنسيق، وخلق علاقة عمل بين الطرفين، وتأسيس شراكات العمل، وتحقيق الفائدة المرجوة للطرفين من خلال التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب مساعدة رواد الأعمال والمستثمرين للاستفادة من فرص الأعمال المتاحة.

ويهدف التعاون بين الطرفين إلى نشر الوعي وغرس ثقافة ومفاهيم "كايزن" في الجودة، وتحسين الأداء وتقليل الهدر، وبناء القدرات للمستشارين وكوادر العاملين في المصانع والشركات المستهدفة، وتقديم الاستشارات للمصانع والشركات والقطاع الحكومي، وتوطين المعرفة. إلى جانب تنفيذ وعقد المؤتمرات، والندوات، والمحاضرات، والزيارات الإثرائية، وتنفيذ البرامج، والمشاريع التدريبية، وورش العمل في منطقة دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى تأسيس حاضنة بناء قدرات المستشارين، وتنفيذ مشاريع وحلول التطوير المؤسسي، وتقديم الخدمات والدراسات الاستشارية، مع الدخول في المنافسات الحكومية لمشاريع التدريب والاستشارات، وكذلك ترجمة الكتب، وعمل مراكز بحثية، وتنفيذ البحوث والدراسات المشتركة.

# "جويك" تفتتح "منتدى الخليج للسلامة"

## سعادة د. السادة: معايير السلامة غير قابلة للمساومة

تحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة قطر، وبحضور سعادة وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر الدكتور محمد بن صالح السادة، عقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، بالتعاون مع الشركة الأوروبية للاستشارات البترولية (EPC) البريطانية، "منتدى الخليج للسلامة" في فندق هيلتون الدوحة، يومي 30 و31 أكتوبر. وقد حضر حفل الافتتاح حشد من الشخصيات القطرية والخليجية والعالمية.

وتحدث خلال الجلسة الافتتاحية كل من سعادة وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر الدكتور محمد بن صالح السادة، وسعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وسعادة السيد كولين تشابمين رئيس شركة "أي بي سي".

## تشابمين

بداية رحب السيد كولين تشابمين بالحاضرين، مستعرضاً تعليمات السلامة في حال حدوث حريق خلال المنتدى والإجراءات المتبعة في هذه الحالة، ثم عرض فيلماً قصيراً حول السلامة https://www.youtube.com/watch?v=bvLaTupw-hk، وقال تشابمين، "يُظهر الفيلم أهمية عيش السلامة مع كل نفس وفي كل قرار نتخذه في حياتنا اليومية، بهدف تفادي التبعات القاتلة المحتملة". وختم متمنياً التوفيق لجميع المشاركين.

## العقيل

وتحدث سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة، فأكد أن "السلامة أضحت محوراً أساسياً في النشاطات الاقتصادية والمعيشية كافة في العالم أجمع"، لافتاً إلى أن "دول مجلس التعاون الخليجي أخذت موضوع السلامة على عاتقها، وعملت على تقليل الإصابات الناتجة عن الحوادث إلى معدل الصفر. وشمل هذا التوجه جميع القطاعات، حيث أصبح تأمين سلامة الأفراد، والمنشآت والبيئة هو الاشتراط الأول لقيام الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية والمنشآت الصناعية والتعليمية والصحية إلى جانب الفعاليات المختلفة".

وأشار العقيل إلى أن "تزايد الاهتمام الخليجي بالسلامة يظهر واضحاً مع وصول حجم سوق السلامة من الحريق بدول مجلس التعاون الخليجية إلى ما يفوق 1.4 مليار دولار أميركي حالياً"، موضحاً أن "المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تنالان نسبة 43 و46 % على التوالي من حجم هذه السوق". ولفت إلى أن "التوقعات تظهر أن حجم السوق سيرتفع إلى أكثر من 3 مليارات دولار بحلول عام 2020 مع التطور المتزايد في قطاعي البنى التحتية والصناعة التحويلية".

وأكد الأمين العام أن هذه المؤشرات دفعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) بالتعاون مع الشركة الأوروبية للاستشارات البترولية (EPC)، لعقد "منتدى الخليج للسلامة"، بهدف مناقشة تحديات تطورات تقنيات السلامة، والبحث في إستراتيجية التقدم نحو المزيد من التطور بأنظمة السلامة في المنطقة، وصولاً إلى تحقيق تقليل الحوادث والإصابات بقطاع الإنشاءات، والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، إضافة إلى إدارة الأزمات، وتحسين سلامة بيئة العمل، وضمان التواصل بما يخدم السلامة ويحقق أهداف إستراتيجيتها.

وأوضح العقيل أن "المنتدى استقطب نخبة من الشركات الخليجية والعالمية العاملة في المنطقة لعرض تجاربها وتبادل الخبرات بما يقلل التكلفة ويساهم في رفع الكفاءات، خاصة فيما يتعلق بتقنيات وأجهزة السلامة الحديثة. ومن أبرز هذه الشركات والتي نقدم لها خالص الشكر والتقدير لمشاركتها الفاعلة في هذا المنتدى، الهيئة السعودية للمواصفات والتقييس، ومؤسسة البترول الكويتية، وشركة قطر للألومنيوم، وشركة "كفاك"، و"أوريكس جي تي أل"، و"قطر ريل"، و"اللجنة العليا للمشاريع والإرث"، و"مطار حمد الدولي"، وشركة "سابك"، وشركة "لوبريف"، وشركة "دولفين للطاقة"، والشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود، وشركة "إيونيك" الإماراتية، وشركة نفط الكويت، وشركة البترول الوطنية الكويتية، وشركة "ياسرف"،

، وشركة "سامرف"، إضافة إلى الشركات الاستشارية العالمية العاملة في مجال تقنية ومعدات السلامة، ومنها شركة "دي بونت"، وشركة "هوني ويل"، وشركة "اسبينتيك"، وشركة "ديكرا انسايت". كما نال المنتدى دعم مؤسسات عدة، منها، مركز سلامة العمليات الصناعية في جامعة "تكساس أي أند أم" بقطر، و"شركة دي بونت" العالمية، و"الخطوط الجوية القطرية".

وختم العقيل بتقديم الشكر لراعي المنتدى صاحب المعالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة قطر، على دعمه الدائم لمبادرات المنظمة، ولسعادة وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر الدكتور محمد بن صالح السادة على تشريفه لنا بمخاطبة الجلسة الافتتاحية"، متمنياً "لأعمال المنتدى النجاح والخروج بتوصيات من شأنها النهوض بالقطاع الصناعي في دولنا الخليجية".

## السادة

ثم خاطب سعادة وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر الدكتور محمد بن صالح السادة الحضور، شاكراً معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء الموقر ووزير الداخليّة، على دعمه للمنتدى ورعاية انعقاده في الدوحة، معتبراً أن "رعاية معاليه لهذا الحدث المهم إنّما تؤكّد التزام الدولة بالسلامة في أوجه الحياة كافّة في دولة قطر، إذ يقام في وقت تحتلّ فيه مسألة السلامة أعلى سلّم الأولويّات في قطاعات الدولة المختلفة".

وأضاف سعادة الدكتور السادة، "إن دولة قطر ودول الخليج الأخرى لا يمكنها أن تتراخى في تطبيق معايير السلامة. فقد حرصت دولة قطر من جانبها على وضع التشريعات اللازمة لتقنين إجراءات السلامة، وإلى تطوير النظام الإداري اللازم لإدارتها، بدءاً من إعداد الكوادر المتخصصة، ووضع الضوابط والمواصفات لجميع المشروعات التي تقام بالدولة، وانتهاء بمراقبة تنفيذها"، مشدداً على أننا "نؤمن بأنه لا يوجد مشروع ناجح لا يقترن بأداء فاعل وملتزم بإجراءات السلامة".

وذكر سعادته، "لا شك في أنّ كلّ الشركات الخليجيّة، وعلى رأسها شركات الغاز والنفط، قد اعتمدت إجراءات صارمة لضمان تقليص المخاطر في مشاريعها وعملياتها، غير أنّ السلامة هي عبارة عن مسار طويل يتطلّب تضافر الجهود والعمل يداً بيد من أجل تحويل تلك الإجراءات إلى أسلوب حياة".

وأكد سعادة الوزير السادة، "إنّ دولة قطر تتشرّف باستضافة هذا الاجتماع الذي يستقطب خيرة المتحدّثين والخبراء من المجالات الصناعيّة المختلفة، ومن الإيجابي جدّاً أن يجتمع هنا في هذا الحفل من النظراء ليس فقط من قطاع الطاقة ولكن أيضاً من الجهات الفاعلة الرئيسة في مجال النقل والبناء والخدمات".

وخاطب سعادة وزير الطاقة والصناعة المشاركين قائلاً، "سوف يناقش اجتماعكم هذا موضوعات ومسائل تتعلق بالسلامة، بدءاً من إدارة سلامة العمليّات، إلى السلامة في مكان العمل وتطوير كفاءة القوى العاملة، وكلّها تشكّل تحدّياً مهمّاً في مجال السلامة على المستوى الإقليمي".

وأكد سعادته أنه "من الإنصاف القول إنّ التحسينات في مجال السلامة تجري على قدم وساق، خصوصاً أنّها تترافق مع الابتكارات التكنولوجيّة الحديثة التي تضطلع بدور بارز في هذا المجال، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أهمية تحسين التواصل والثقافة في مجال السلامة، بالإضافة إلى وجود الكوادر الواعية والتزامها بمعايير السلامة، وهو ما من شأنه أن يعزّز جهود دول المنطقة الرامية إلى القضاء على الحوادث"، مضيفاً أنه "لا شك فيه أن ثقافة السلامة مقرونة بالتزام الإدارة العليا بمعايير واضحة للسلامة أمر لا يقبل المساومة".

وتوقف سعادة الوزير عند "المبادرة المهمة التي أتى بها "منتدى الخليج للسلامة"، ألا وهي إطلاق "جائزة الخليج للسلامة" للمرّة الأولى ضمن فعاليّات المنتدى، قائلاً، أنتهزها فرصةً كي أهنّئ الشركات المرشّحة التي أثبتت التزامها بمعايير السلامة وبذلت جهوداً لا متناهية من أجل تحقيقها. ولقد نجح عدد من هذه الشركات بتطبيق نظام متطور لإدارة السلامة ومؤشّرات الأداء الأساسيّة ونظام المراقبة للسير بخطوات واثقة نحو القضاء على الخسائر والإصابات.

وختم سعادة الدكتور السادة بشكر وتهنئة الشركة الأوروبيّة للاستشارات البترولية (EPC) ومنظّمة الخليج للاستشارات الصناعيّة (GOIC) على جهودهما لتنظيم هذا الحدث المهم، والشكر موصول إلى كلّ الجهات الداعمة، فمن دون دعمها ومساهمتها لم يكن لهذا المنتدى أن يرى النور. وأتمنّى لكم جميعاً التوفيق في منتداكم هذا، ولضيوف دولة قطر طيب الإقامة في الدوحة".

## جائزة الخليج للسلامة

وقد أعلنت الأستاذة تميمة ضاهر المدير العام في الشرق الأوسط للشركة الأوروبية للاستشارات البترولية (EPC)، خلال المنتدى، عن فوز شركة "أوريكس جي تي أل" بجائزة الخليج للسلامة في دورتها الأولى، وهذه هي المرة الأولى في المنطقة التي تمنح فيها جائزة لأفضل مشروع للسلامة نفذته إحدى الشركات المشاركة بحضور المنتدى. وقد سلم سعادة الوزير السادة الجائزة لممثل الشركة الأستاذ محمد شريف إبراهيم المشيري الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في الشركة.

وقامت لجنة من المحكمين برئاسة الدكتور علي الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في "جويك" بتقييم المشاريع المنافسة لاختيار أفضل مشروع. وقد ضمت اللجنة في عضويتها كلاً من شركة "دي بونت" و"مركز سلامة العمليات الصناعية" في جامعة "تكساس أي أند أم" بقطر، وشركة "أي بي سي".

وقد شارك في التصفيات النهائية لهذه الجائزة، بالإضافة إلى الشركة الفائزة، كل من الشركات التالية: "ياسرف"، و"مؤسسة البترول الكويتية"، وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة "كفاك"، و"قطر ريل".

## مذكرة تفاهم

وقعت "جويك" خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى مذكرة تفاهم لمدة خمس سنوات مع مركز الاختبارات الهندسية في جامعة "تكساس أي أند أم" بهدف التعاون بين الطرفين في أنشطة فرع الدوحة لمركز ماري كاي أوكونور للسلامة التابع للجامعة.

وقع المذكرة من جانب "جويك" سعادة الأمين العام الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل، وعن المركز الدكتور سام منان مدير مركز السلامة الصناعية في جامعة "تكساس أي أند أم" في الولايات المتحدة الأميركية.

ومن خلال مذكرة التفاهم هذه، فإن الجانبين سيعملان على تعزيز التواصل المنتظم بينهما، وتبادل المعرفة في مجال السلامة بهدف تسليط الضوء على أهميتها في قطر والشرق الأوسط. وسيقدم كلا الطرفين الدعم والمساهمة قدر الإمكان في المؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل التي ينظمها أحدهما، بالإضافة إلى الدورات التدريبية واجتماعات اللجنة التوجيهية واللجنة التقنية الاستشارية لمركز "ماري كاي أوكونور للسلامة" في قطر.

## البرنامج

عقب الجلسة الافتتاحية وفي اليوم الأول، عقدت أربع جلسات فنية تناولت مواصفات إدارة السلامة الصناعية وكيفية تنفيذ إدارة السلامة وإدارة سلامة العمليات، ثم حلقة نقاش حول الأطر التنظيمية للسلامة ومقاييسها وكيفية بناء القدرات.

وفي اليوم الثاني ومن خلال أربع جلسات فنية تمت مناقشة السلامة السلوكية وكيفية التعامل مع الطوارئ، وثقافة وأطر السلامة الصناعية، إضافة إلى هندسة وتقنية السلامة.

وعقدت على هامش "منتدى الخليج للسلامة" ورشتا عمل في مجالي أساسيات إدارة السلامة الصناعية وإستراتيجية إدارة العمليات في قطاعي النفط والغاز ولمدة يومين على التوالي ابتداء من الأول من نوفمبر 2016، وتوفر هذه الورش فرصة للعاملين في قطاعي النفط والغاز بدول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز القدرات وتطوير المهارات في مجال سلامة العمليات الصناعية.

## لدعم تنفيذ المشروعات المتوسطة والصغيرة

# "جويك" وجامعة قطر توقعان مذكرة تفاهم

وقعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعيّة" (جويك) وجامعة قطر مذكرة تفاهم لمدة ثلاث سنوات، بهدف وضع إطار واضح لتسهيل التعاون والتنسيق المشترك بين الجامعة والمنظمة في مجالات المعلوماتية والإعلام، والاستشارات الفنية والبحوث والتدريب الطلابي وغيرها. وتأتي هذه المذكرة انطلاقاً من رؤية جامعة قطر بضرورة تعزيز العلاقات مع مؤسسات المجتمع المحلي، وبحث سُبُل التعاون البنّاء بما يُحقق مصلحة الطلبة والمجتمع بشكل أوسع

وقد وقّع المذكرة عن جامعة قطر سعادة د. حسن بن راشد الدرهم رئيس الجامعة، بينما وقّعها عن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة، وذلك بحضور د. مازن حسنة نائب رئيس الجامعة للشـــؤون الأكاديمية، و د. مريم العلي المعاضيد نائب رئيس الجامعة للبحث والدراسات العليا، و د. خالد الخنجي نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلبة، والدكتور علي بن حامد الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في "جويك"، والأستاذ شملان بن حمود الجحيدلي الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك"، إضافة إلى أعضاء هيئة التدريس وطلبة الجامعة ووفد من المنظمة.

وعلى ضوء هذه المذكرة، يتعهّد طرفا مذكرة التفاهم بتوفير كامل الدعم والمساندة الفنية والإدارية والمالية التي من شأنها دعم تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية في دولة قطر، وذلك من خلال تبادل المعلومات والدوريات الخاصة بمجال الصناعة، وتبادل المعلومات التقنية والبيانات الإحصائية في المجالين الاقتصادي والصناعي، وتبادل المعلومات والبيانات ودراسات الجدوى والفرص الاستثمارية، والتمكين من الوصول إلى المعلومات والبيانات الإحصائية في قواعد البيانات.

وفي تعليقه على مذكرة التفاهم، قال رئيس جامعة قطر د. حسن الدرهم: "يسعدني أن نجتمع في هذا الصباح لنوقع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، بين جامعة قطر، و"منظمة الخليج للاستشارات الصناعيّة" (جويك)، والتي ستنعكس إيجاباً بلا شك على الواقع الأكاديمي والبحثي في جامعة قطر، وستتضمن المذكرة، التي ستمتد على مدار 3 سنوات، مجالات عديدة، من بينها المعلوماتية والإعلام، والاستشارات الفنية، البحوث، والتدريب الطلابي".

وأضاف د. الدرهم في حديثه: "في حقيقة الأمر، فإن الجامعة، تضع من ضمن أولوياتها التعاون مع مختلف المؤسسات والهيئات التي تنشط في دولة قطر، سواء كانت محلية، إقليمية، أو دولية، وخلال العام الماضي فقط وقعت الجامعة نحو 46 اتفاقية، لأننا نؤمن بأن تبادل الخبرات والتجارب والأفكار، عامل أساسي في تنشيط الحراك البحثي، وتحقيق الرؤية الوطنية في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. ترتبط جامعة قطر منذ سنوات عديدة بعلاقات وثيقة مع مختلف القطاعات الصناعية، سواء عن طريق كليات الجامعة، أو عبر المراكز البحثية، التي تقدم خدماتها النوعية المتخصصة واستشاراتها، وخصوصاً لقطاع

الطاقة والصناعة. ومن هذا المنطلق فإن مذكرة التفاهم اليوم مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، سوف تساهم في تطوير الصناعة بدولة قطر، كما ستساهم في توفير البيانات، والمعلومات، والبحوث المتخصصة، والاستشارات، والخدمات الفنية للقطاعين العام والخاص في قطر".

وأردف قائلاً: "نشهد اليوم في العالم ثورة تقنية، وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات، وفي مجال الصناعة، ومن المهم أن نواكب في دول الخليج العربية بشكل عام، وفي قطر بشكل خاص، هذه التطورات، حتى نساهم في تعزيز اقتصاداتنا المحلية. وأنا على ثقة بأن توقيع مذكرة التفاهم اليوم خطوة ضرورية مهمة، لتوفير المادة العلمية والاستشارية، وفرص التدريب اللازمة، لأي تطوير منشود".

من جانبه، أشار سعادة السيد عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعيّة إلى أن حكومات دول مجلس التعاون أحرزت تقدماً كبيراً في إثراء القطاع الصناعي بعيداً عن الصناعات المعتمدة على الطاقة والبتروكيماويات. وأضاف سعادته أنّ الإمكانيات البحثية المتطورة والمبتكرة والقوى العاملة الماهرة والمعدّة إعداداً جيداً في دول الخليج هي من العوامل الرئيسية لتوسيع القطاع الصناعي وغيره من القطاعات في دول الخليج، وتزويده بمنتجات جديدة بجودة عالية.

ونوّه سعادة الأستاذ العقيل إلى أن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" تأخذ زمام المبادرة لتعزيز الشراكة بين صناعات دول الخليج ومراكز وجامعات البحث والابتكار في دول الخليج. وتعمل المنظمة في الوقت الراهن على تطوير قاعدة بيانات تضم الإمكانيات والأنشطة البحثية المتطورة في القطاع الصناعي في دول الخليج بشكل إستراتيجي. وتأمل المنظمة أن تعزز تعاونها مع جامعة قطر والمراكز البحثية والتطويرية في دول الخليج لتحقيق أهدافها.

وعلى ضوء هذه المذكرة، تلتزم جامعة قطر و"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" بتقديم الاستشارات الفنية والإدارية والمالية لدعم تنفيذ المشروعات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى إعداد تقارير وتنظيم ورش تدريبية حول ما يتعلق بالإستراتيجيات والسياسات الصناعية التي تهدف إلى خلق بيئة عمل فعالة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والعمل على رفع معدل التنافسية بين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من خلال تبادل الخبرات بين الطرفين، مع تحديد وتقييم وتنفيذ المشاريع المحتملة في القطاعات الصناعية الإستراتيجية، وتحديد الشركاء المحتملين في مجال تكنولوجيا المشاريع، والاتفاق بشأنها مع تطوير الفرص المتاحة مع موردي التكنولوجيا العالميين.

أما فيما يتعلق بمجال التعاون البحثي بين المؤسستين، ستقوم جامعة قطر بالتعاون مع "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" بإجراء الدراسات الأولية، مثل دراسات فرص الاستثمار ودراسات ما قبل الجدوى للمشاريع التي يتم تحديدها والاتفاق عليها لاحقاً، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق في إعداد دراسات السوق ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية في قطاعات الصناعات البتروكيميائية، والمعدنية، والدوائية، والغذائية، وإعداد الدراسات الفنية التشخيصية لتحديد الفرص المتاحة ومعوقات الإنتاج التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

كما سيتم تنفيذ الدراسات الإستراتيجية الصناعية التي تهدف لتطوير نشاط الصناعة وربطه مع التطور الاقتصادي على مستوى الدولة أو الإقليم، وذلك حسب الطلب، وتنفيذ دراسات مشتركة لتحليل الأسواق وتقييم تطورها، ومحاولة استشراف المستقبل وإجراء البحوث والمسوحات الميدانية، وإعداد التقارير لكل ما يتعلق بالإستراتيجيات والسياسات الصناعية، التي تهدف إلى تنمية الصناعات في منطقة الخليج العربي، وتقييم دراسات الجدوى ودراسات متعددة العملاء في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ودراسة الفرص الاستثمارية الصناعية الممكنة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر طبقاً لما يتم الاتفاق عليه من الطرفين، بالإضافة إلى إجراء التقييم الفني للمصانع الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة لمعالجة أي خلل أو تراجع في عملياتها التشغيلية.

وبموجب هذه المذكرة، اتفق الطرفان على المشاركة في تنظيم ورعاية المؤتمرات والمنتديات وورش العمل التي تدعم تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يدخل ضمن اختصاص كل طرف من الطرفين، بالإضافة إلى الترويج للفرص الاستثمارية الصناعية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في المعارض والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.

وفيما يختص بالتعاون في مجال التدريب والتأهيل، سيقوم الطرفان بموجب مذكرة التفاهم بالتعاون والتنسيق والاستفادة من خبرات الطرفين في إقامة الدورات التدريبية وورش العمل الخاصة بدراسات السوق والجدوى والتمويل وغيرها، والتعاون في مجالات التدريب المختلفة ذات الطابع الصناعي والاقتصادي الصناعي، والسعي لتنمية وتطوير القدرات الفنية والإدارية لكل الأفراد المعنيين ببيئة أعمال قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، سواء الصناعيين، والمستثمرين، ورجال وصاحبات الأعمال، ورواد الأعمال، والمسؤولين الحكوميين، وصناع القرار، من خلال تبادل المعلومات وعقد الدورات التدريبية وورش العمل. كما ستقوم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بتقديم تدريب ميداني (internship) لطلبة جامعة قطر المتميزين للالتحاق بالمنظمة خلال العطلة الصيفية، للمشاركة في برامج ورش التدريب والتوعية، وتخصيص برامج لهم في مجال الاتفاقيات ذات الصلة بموضوع هذه المذكرة، وذلك حسب خطط العمل المعتمدة لدى المنظمة.

# الربط الكهربائي.. أمن طاقة خليجي

بناء على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي أُقرت عام 1981، فقد تأسست هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2001، ومقرها مدينة الدمام بهدف ربط الشبكات الكهربائية بينها، وفي عام 2009م بدولة الكويت تم تدشين المرحلة الأولى لمشروع الربط الكهربائي الخليجي، الذي شمل ربط شبكات كهرباء مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، وفي عام 2011 تم ربط شبكة كهرباء دولة الإمارات العربية المتحدة مع شبكة الربط الكهربائي الخليجي، وفي عام 2014 اكتملت منظومة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي بانضمام سلطنة عُمان إلى هيئة الربط الكهربائي بصورة كاملة، وفي العام نفسه تم افتتاح مبنى المقر الدائم للهيئة، ومركز التحكم الرئيسي لشبكة الربط الكهربائي الخليجي.

م. أحمد الإبراهيم
الرئيس التنفيذي
هيئة الربط الكهربائي الخليجي

ويعتبر الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون من أهم مشروعات ربط البنى الأساسية التي أقرها مجلس التعاون الخليجي، ومن بين الفوائد التي يحققها المشروع تجنب شبكات كهرباء دول الخليج لأي انقطاع جزئي أو كلي بنسبة 100 % من خلال تقديم الدعم اللحظي بنقل الطاقة المطلوبة عبر شبكة الربط الكهربائي بشكل مباشر، مما رفع مستوى الموثوقية والأمان للأنظمة الكهربائية الخليجية، حيث تم تجنب الانقطاعات الكبرى، بالرغم من ارتفاع الأحمال الذروية خلال فصل الصيف، حيث تم التعامل منذ بداية عام 2016 وحتى شهر يوليو مع (83) حالة فصل مفاجئ لوحدات التوليد أو الأحمال الكهربائية في شبكات الدول المرتبطة، تم خلالها تمرير الطاقة المساندة عبر شبكة الربط، علماً بأنه منذ بداية التشغيل وحتى يوليو 2016، بلغت عدد الحالات التي سُجلت منذ تشغيل شبكة الربط وتمت مساندتها أكثر من (1376) حالة، ما يشير إلى استمرار الموثوقية وزيادة الاعتماد على الدعم المتاح من خلال شبكة الربط الكهربائي الخليجي، وذلك أسهم بدوره في رفع القيمة الاقتصادية للربط الكهربائي الخليجي، حيث بينت التقديرات أن الوفر الذي حصلت عليه الدول الأعضاء فعلياً من الربط الكهربائي الخليجي خلال عام 2015م بلغ 389.9 مليون دولار، بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي المطلوب في كل دولة، والاستفادة من هذا الفائض، وتقليل تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية.

ونظراً للقيمة الاقتصادية العالية لتجارة وتبادل الطاقة، فإن العمل يسير بحسب الخطط التي تم وضعها لذلك لتفعيل هذا المحور الإستراتيجي، واستمرت الهيئة في العمل بالخطة الموضوعة لتطبيق المشروع الأولي لتبادل وتجارة الطاقة، التي تضمنت تنظيم منتدى تجارة الطاقة الرابع، وعقد اجتماعات لرؤساء القطاعات والجهات المسؤولة عن تجارة الطاقة، وتنظيم ورش لضباط اتصال تجارة الطاقة. وتسعى الهيئة إلى تحقيق هدفها الأكبر وهو إنشاء السوق الخليجية المشتركة لتبادل الطاقة، حيث وصلت الهيئة إلى المرحلة الثانية من أهدافها في هذا المجال، وهي مرحلة التجارة بين الدول الأعضاء.

ومن واقع حرص الهيئة على الاستفادة من أفضل الممارسات والخبرات العالمية وتوظيف التقنيات الحديثة ومواكبة المستجدات، فقد اكتسبت الهيئة سمعة عالمية من خلال سعيها للتعاون مع المؤسسات والهيئات العالمية الرائدة لنقل الخبرات إلى منطقة الخليج، واستضافت هيئة الربط خلال نوفمبر 2015م أول اجتماع من نوعه في الشرق الأوسط لمجموعة GO15 التي انضمت لها الهيئة في 2014م، والتي تمثل أكبر (18) منظمة وهيئة نقل كهرباء في العالم، وتغطي فيما مقداره 80 % من مجمل الطلب العالمي من الطاقة الكهربائية. كما شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي لجمعية مشغلي أسواق الكهرباء العالمية Association of Power Exchanges (APEX).

ومن منطلق الحرص على استمرار الربط الكهربائي في تحقيق أهدافه ومواكبته للنمو الكبير في شبكات كهرباء دول مجلس التعاون، فقد بدأت الهيئة في إجراءات دراسة جدوى توسعة الربط الكهربائي فيما بين دول المجلس، وكذلك بحث الفرص الاقتصادية لإمكانات التوسع خارج منظومة دول مجلس التعاون بدراسة فرص الربط مع الشبكات المجاورة وصولاً إلى الأقاليم الأخرى مثل أوروبا، وإفريقيا وآسيا، لما في ذلك من زيادة موثوقية الشبكات وفتح آفاق فرص جديدة وواعدة لتجارة الطاقة خارج دول مجلس التعاون، وهو ما سيزيد من عمق أمن الطاقة الخليجية لتحقيق الأهداف البعيدة المدى للهيئة بالربط مع الأقاليم الأخرى مثل أوروبا وإفريقيا، كما تولي الهيئة اهتماماً كبيراً في تنويع مصادر الطاقة من خلال إدراج وتسهيل إدماج مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة والنووية في الشبكات الخليجية ومصادر الطاقة المتجددة والنووية إلى مزيج الطاقة الخليجي، وكل ذلك يتطلب نظرة مستقبلية واضحة لمواكبة التطورات السريعة التي تحدث في عالمنا.

## لتسهيل وصول المعلومات للمهتمين

# "جويك" تعلن عن حزمة من الحوافز في بوابتها التفاعلية المطورة

Industrial Market Intelligence PLUS

أعلنت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عن خفض أسعار الاشتراكات في بوابتها التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية، مما يجعل المعلومات الصناعية في متناول الشريحة الأوسع من المهتمين، وخصوصاً المستثمرين في القطاع الصناعي، ورجال الأعمال والخبراء والباحثين والإعلاميين وغيرهم.

وأشار سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة إلى أن "باقة الأسعار الجديدة تتيح للمستخدمين الوصول إلى معلومات غنية ومحدثة، فقد بذلت "جويك" جهوداً كبيرة وناجحة لإرساء وتطوير منظومة متكاملة من قواعد المعلومات، عكست واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي". وأضاف، "تكمن أهمية البوابة التفاعلية المطورة في كونها الأولى من نوعها في المنطقة، وهي تشتمل على أربع قواعد بيانات، الصناعات الخليجية، والتجارة الخارجية، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والفرص الاستثمارية في الخليج. وتضم هذه القواعد خيارات عدة للبحث والاستفسار، إضافة إلى طباعة التقارير".

ونوه العقيل إلى أن "منتجات البوابة التفاعلية المطورة، وهي التقارير ولوحات التحكم، تسمح للمستخدمين بإنجاز دراسات الجدوى باستخدام معلومات دقيقة ومحدثة، واكتشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في الدول الأعضاء، ومعرفة حجم السوق لمنتج معين، والاطلاع على حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وأية دولة من دول العالم، أو حسب مجموعات الدول، ومعرفة الواردات والصادرات، وصافي الواردات، والطاقات التصميمية، وحجم السوق لكل سلعة على مستوى حدين، وأربعة حدود، وستة حدود وثمانية حدود حسب التعرفة الجمركية". إلى جانب أنها توفر معلومات عن "أسماء المصانع وحجم الاستثمارات وعدد العاملين حسب النشاط الصناعي في كل دولة، وتوزيع المصانع داخل الدولة حسب المدن والمناطق الصناعية وحسب النشاط الصناعي، ومعرفة الطاقات التصميمية لكل منتج ولكل نشاط صناعي داخل الدولة، والمنتجات التي لا يتم تصنيعها في دول المجلس، وكذلك الحصول على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة لكل دولة من دول المجلس، ومعرفة التوزيع الجغرافي للصناعة في كل دولة".

وتشمل لائحة الاشتراكات الجديدة المخفضة باقات متنوعة تتناسب مع مختلف الاحتياجات، فهناك اشتراكات لفترات تتراوح من ثلاثة شهور حتى سنة، يمكن الاطلاع عليها بشكل مفصل بزيارة الموقع الإلكتروني للبوابة www.imiplus.goic.org.qa، كما يمكن إنشاء حساب تجريبي بالضغط على "جرب الآن".

البوابة التفاعلية
المطورة
لمعلومات
الأسواق الصناعية

www.imiplus.goic.org.qa

# شمس الظلال

كبير هو التحدي الذي تفرضه اقتصاديات الظل على الاقتصاد العالمي، فلا شك أن نسبة اقتصاد الظل متفاوتة بين الدول العربية، وكل دولة لديها خصوصيتها، لكن معظم الدول العربية تشترك بوجود اقتصاد ظل كبير، قد يصل في بعضها إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك الكثير من التعريفات لمصطلح اقتصاد الظل، ومن أشملها أنه الاقتصاد الناجم عن مجموعة الدخول الناشئة عن النشاطات الاقتصادية غير المسجلة لدى دوائر الدولة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأنشطة الاقتصادية قد تكون محرمة قانوناً من باب الإنتاج أو تقديم الخدمة، كالاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو الأعضاء البشرية أو النشاطات غير الأخلاقية من استغلال للنساء أو الأطفال، وقد تكون نشاطات اقتصاد الظل أيضاً غير ممنوعة قانوناً، لكنها غير مسجلة في الجهات الرسمية للدولة، مثل عمليات البيع غير الموثقة والدكاكين الصغيرة والورش غير المرخصة، والخدمات المنزلية والباعة المتجولين، والعديد من الأنشطة التي لا تسجل ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

فعندما تشرق شمس الاقتصاد الظلي ويصبح منافساً للاقتصاد الرسمي المسجل، إذن لا بد من الوقوف تحليلاً وتفسيراً على الأسباب التي تدفع بالاقتصاد الظلي إلى النمو، وهنا يبرز السؤال الأول وهو لماذا قد يهجر البعض الاقتصاد الرسمي القانوني ويلجأ إلى التهرب من القانون؟ والإجابات هنا كثيرة، فقد يكون السبب التهرب من الضرائب في الدول ذات الضرائب العالية، وقد يكون بهدف التهرب من القوانين المعقدة والطلبات غير المبررة والتعقيدات من قبل الجهات الحكومية، أو قد يكون غير قادر على تأمين المواصفات والشروط للإنتاج النظامي أو غيرها من الأسباب الكثيرة. إلا أن هذا لا يمنع من أن الاقتصاد الخفي يساهم بشكل مباشر وغير مسجل في

الدكتور عبد الرحيم الهور

الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حسب تعريفه، الأمر الإيجابي من ناحية هو أن هنالك ما يدعم الاقتصاد الرسمي، ومن ناحية أخرى يؤثر اقتصاد الظل تأثيراً كبيراً على صحة البيانات والأرقام والإحصائيات العامة، وعلى رأسها نسبة النمو أو التراجع في الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن كل القرارات المتعلقة بالرصد والتخطيط والسياسات المالية والاقتصادية هي كلها نشاطات غير فعالة نسبياً، ولن تؤدي إلى الأثر الذي وجدت لأجله.

إن التوجه إلى الاقتصاد الخفي، إذا جاز التعريف، قد يكون ترجمة لحالة تفشي البطالة في سوق العمل العربية، أو الرغبة بالعمل خارج إطار الرقابة الحكومية، وبالتالي يلجأ الشباب إلى تبني فكرة المصالح الصغيرة، والتي لا تتطلب استثماراً كبيراً، ولكن يبقى أصحاب هذه الأعمال عرضة للخسارة والإفلاس بشكل كبير، نظراً لانعدام الضوابط والقوانين التي تحكم العمل. كما أن العاملين في اقتصاد الظل ليسوا مؤمنين لا صحياً ولا اجتماعياً، وليسوا محسوبين ضمن نفقات الدولة التنموية والتأمينية ورواتب التقاعد. كما يؤثر ذلك سلباً على إيرادات الدولة بسبب عدم دفع الضرائب، وعدم قدرة الدولة على تخصيص الموارد بالشكل السليم لعدم وجود رؤية شمولية للقطاع العامل داخل الدولة، وقد يساعد وجود مثل هذه الأعمال على إمكانية غسل الأموال من خلالها.

وبالتالي فإن الأرقام والإحصائيات التي تصدرها أجهزة الدول، والتي تحتوي على اقتصاد الظل، تكون معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي والتضخم ونسب البطالة ونسب النمو الاقتصادي، وهنا ليست الفكرة بعرض المشكلة فقط، لكن القضية هي إيجاد حلول واقعية ومنطقية قابلة للتفعيل على مستوى القطاعات كافة، وقد وضعت الكثير من الدراسات والقوانين التي تجرم العمل خارج إطار الاقتصاد الرسمي لكنها لم تنجح كما ينبغي، وفي هذا الصدد أستطيع أن أستنتج أنه لا يمكن السيطرة على اقتصاد الظل، لكن باعتقادي توجد هنالك فرصة لدمج اقتصاد الظل في الاقتصاد الرسمي فقط عندما تستطيع الحكومات أن تجعل منه أكثر تسهيلاً ومنافساً حقيقياً له.

لكن بعيداً عن أثر اقتصاد الظل على معطيات التنمية الأخرى يُطرَح سؤال أخلاقي ومنطقي كبير ألا وهو ما الذي يجب فعله بالأموال التي تأتت من الاتجار بالمخدرات والسلاح والأنشطة المشبوهة وغير المقبولة قانونياً واجتماعياً، هل يجب إتلاف هذه الأموال أم التخلص منها بإعطائها لجهات خارجية؟ أم هل يمكن إعادة دمجها في الدورة الاقتصادية وضخها في الأسواق لإنعاشها ورفع عرض النقل الأول؟ حقيقة إنه سؤال في غاية التعقيد الأخلاقي والمالي والاقتصادي والقانوني، والإجابة عليه تحتاج إلى حجم كبير من العمل والدراسة والإجماع، وهو الأمر الصعب الآن، لكن رأيي إذا جاز لي إبداء الرأي هو إعادة دمج الأموال غير الشرعية في الأسواق العربية بعيداً عن أصحابها، وتحت إشراف الحكومات، وذلك للتفريق بين المال كنتيجة والأعمال غير القانونية المسببة فيها.

# من أبرز إنجازات "جويك".. الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

من أبرز إنجازات "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) إطلاق دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي في يونيو العام 2012، والتي أعدتها بتكليف من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بناءً على اعتماد أصحاب المعالي وزراء الصناعة في دول المجلس.

وعن إطلاق الخارطة الصناعية قال سعادة وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر الدكتور محمد بن صالح السادة مشيداً بهذا "الحدث الصناعي المهم الذي ينتظره القطاع الصناعي الحكومي والخاص"، معتبراً أن إطلاق "الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون" يشكل محطة مفصلية في مسيرة القطاع الصناعي في منطقة الخليج، في ظل التحديات العالمية التي تواجهه، والتي ينبغي عليه مواكبتها وفق خريطة طريق مدروسة وموثوقة.

ولفت السادة عند إطلاقه نتائج الدراسة إلى أن إصدار "الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون" ينسجم مع الرؤى التي وضعتها الإستراتيجيات في دول الخليج، كونها ستشكل حافزاً للتعاون الصناعي الذي من شأنه تحديد مسار الصناعة القطرية والخليجية، خصوصاً إذا ما وضعت خطة تنفيذية تسعى لتطبيق التوصيات الصادرة في الخارطة، وتحويل الفرص الاستثمارية في الخليج إلى مشاريع رائدة تسهم في تحقيق التنمية الصناعية في المنطقة.

وشكر سعادته "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية على العمل المميّز الذي تم إنجازه، متمنياً أن تحقق هذه الدراسة أهدافها الإستراتيجية في الارتقاء بالصناعة الخليجية للمستويات التي تأملها حكومات وشعوب المنطقة".

وعن هذا الإنجاز قال الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية إن "ما توصلت إليه الخارطة الصناعية سيسهم بالتأكيد في تحسين البنية الأساسية لتطوير الصناعة الخليجية وتوطين الصناعات المعرفية، إذا ما اقترن بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ووضع نظام وطني لتنظيم وإدارة البحث، مع إعداد دليل خليجي لمراكز البحوث والتطوير يتم فيه تصنيف تلك المراكز وفقاً لمجال البحث وطريق تقديم الخدمة". وأضاف، "كذلك سيكون له الأثر الإيجابي في تطوير الصناعات المعرفية إذا ترافق مع إنشاء شبكة إلكترونية لمراكز البحوث الخليجية وللباحثين، والدخول في شراكات إستراتيجية بين مراكز البحوث الخليجية والمؤسسات الصناعية، إضافة إلى دعم تمويل مراكز الأبحاث من قبل المؤسسات الصناعية الخليجية".

## نتائج الخارطة

توصلت الخارطة الصناعية التي أعدتها "جويك" إلى مجموعة نتائج، من أهمها في مجال التشخيص القطاعي أن "حجم الاستثمار التراكمي في القطاع الصناعي الخليجي تجاوز الـ 220 مليار دولار حتى عام 2010، استثمرت في أكثر من 12 ألف منشأة صناعية تعمل في أنشطة صناعية مختلفة، ووفّرت ما يفوق المليون فرصة عمل تمثل ما يقارب الـ 6 % من حجم العمالة بالسوق الخليجية، وحسب تقديرات المنظمة، فإن حجم العمالة الخليجية في القطاع الصناعي يصل إلى حوالي 10 %.

ومن النتائج التي خلصت إليها الخارطة أيضاً أن "الصناعة الخليجية تتميز بالتركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل أكثر من 86 % من جملة المنشآت الصناعية في دول المجلس. غير أن معظم الاستثمارات الصناعية تتركز في الصناعات الكبيرة ممثلة بقطاع صناعات البتروكيماويات الأساسية، حيث تمثل أكثر من 78 % من جملة

الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي.

أما أهم القطاعات الإنتاجية الصناعية في دول مجلس التعاون وفق الخارطة فهما قطاعا صناعات البتروكيماويات الأساسية وصناعة المعادن الأساسية التي تشمل صناعتي الحديد والألومنيوم. كما يشكل إنتاج المواد البلاستكية الخام والأسمدة في قطاع الصناعات الكيماوية العمود الفقري للإنتاج الصناعي الخليجي، حيث ينتج ما يقارب 10 ملايين طن سنوياً من المواد البلاستكية الخام تصدر 90 % منها للأسواق العالمية، خصوصاً أسواق شرق آسيا والهند. أما في مجال إنتاج الأسمدة النيتروجينية كالأمونيا واليوريا فإن دول مجلس التعاون تعتبر من أهم المصدرين لمادة اليوريا للأسواق العالمية، حيث تنتج ما يقارب 11 مليون طن سنوياً، تصدر 90 % منها.

وقد احتل قطاع الصناعات المعدنية في دول المجلس موقعاً متقدماً في الأسواق العالمية، حيث تعتبر من كبار المصدرين لتلك الأسواق، وهناك العديد من المشروعات تحت التخطيط لرفع الطاقة الإنتاجية الخليجية من الألومنيوم والحديد، ورغم هذا التطور في الصناعات الأساسية الخليجية إلا أن فرص تعزيز النشاط الصناعي لا تزال متوفرة، وهناك العديد من فرص التكامل الصناعي بين مشروعات قائمة ومشروعات يمكن أن تقوم سواءً على مواد خام أولية أو نصف مصنعة متوفرة في دول المجلس أيضاً، وذلك اعتماداً على مخرجات الصناعات الأساسية القائمة، مما يعزز الترابط الصناعي بين دول المجلس.

## تحسن ملحوظ في مناخ البحث العلمي والتنافسية

وخلصت نتائج الخارطة الصناعية في مجال البنية الأساسية لتطوير الصناعة وتوطين الصناعات المعرفية إلى وجود تحسن ملحوظ في مناخ البحث العلمي وفي مراتب التنافسية العالمية لدول المجلس، وتفاوتت دول المجلس في تحسين مناخ البحث ومؤشرات التنافسية العالمية، حيث هناك مجموعتان، الأولى أحرزت فيها كل من المملكة العربية السعودية ودولتا الإمارات العربية المتحدة وقطر تقدماً ملحوظاً، أما الثانية فبينت أن كلاً من دولة الكويت وسلطنه عُمان ومملكة البحرين تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود.

كما كشفت الخارطة الصناعية عن تزايد عدد مراكز البحوث على نحو كبير في دول المجلس في الفترة من 2005 إلى 2011 مقارنة بالعقدين السابقين. وتركزت مجالات البحث التطبيقي في البيئة 19 %، الطاقة 16 %، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات 13 %، والطب والصيدلة 11 %، والهندسة 9%. حيث تبوأت السعودية المركز الأول من حيث عدد مراكز البحوث والبحوث المنجزة عامة والبحوث الصناعية خاصة .كما شكلت البحوث الصناعية المنجزة في دول المجلس ما نسبته 41 % في الفترة بين عامي 2007 – 2009 من إجمالي البحوث.

وأشارت النتائج إلى أن عدد الشركات المسجلة في "برنامج المناولة والشراكة الصناعية" الموجود في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بلغ قرابة 1408 حتى نهاية شهر مايو 2010، يمثلون القطاعات الصناعية في مجال الكيماويات والبتروكيماويات والبلاستيك، والمطاط، والأعمال المعدنية وتشكيلها.

## صناعات غائبة .. وأخرى مستقبلية واعدة

وكشفت الخارطة الصناعية عن العديد من الصناعات الغائبة، وهي تلك التي تتوفر لها مدخلات إنتاج ولم يتم إنتاجها بعد في دول المجلس رغم الطلب المتزايد عليها، وكذلك الصناعات المستقبلية الواعدة، وخصوصاً الصناعات المعرفية، والتي من أهمها صناعة المحفزات الكيماوية التي تعتبر ضمن الصناعات المعرفية، إضافة إلى صناعة كيماويات الألومنيوم وصناعات تحلية ومعالجة المياه .والصناعات المعدنية، حيث تتوفر فرص واعدة لتصنيع منتجات الحديد والألومنيوم، إضافة إلى الصناعات الغذائية، فهناك فرص واعدة في مجال استخلاص زيوت الطعام للاستفادة منها بإنتاج الأعلاف، والتي يمكن من خلالها أن تتوسع دول المجلس في صناعة لحوم الدواجن لما لها من زيادة في الطلب الخليجي، مع إمكانية الاستفادة من فرص التصدير. وأيضاً هناك صناعات المعادن الفلزية غير الحديدية، وخصوصاً في مجال منتجات النحاس مثل السبائك، الشرائح والصفائح التي تدخل في العديد من الصناعات مثل صناعة السيارات والسفن وقطاعي البترول والطاقة.

كما كشفت الخارطة الصناعية عن وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة، لذا فمن الضروري العمل على إعداد بيانات أولية عن هذه الفرص والترويج لها لدى القطاع الخاص في الدول الأعضاء للعمل على دراستها بصورة تفصيلية.

وقد حثت التوصيات التي خرجت بها الخارطة الصناعية، مراكز البحوث والتطوير في دول المجلس على إعطاء الأولوية في البحث والتطوير للقطاعات الصناعية المستهدفة وفقاً لما توصل إليه تقرير دراسة الخارطة الصناعية لدول المجلس.

ويمكن الاطلاع على النسخة المتكاملة من التقرير الرئيس للخريطة عبر الرابط الإلكتروني
http://www.goic.org.qa/FilesToDownload/GCC_Industrial_Map.pdf

# برعاية معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني
# رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
# "جويك": المنتدى الخليجي الثاني للمترولوجيا في ديسمبر 2017.. تحت شعار "المترولوجيا والطاقة"

أعلنت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) عن عقد المنتدى الخليجي الثاني للمترولوجيا، تحت شعار "المترولوجيا والطاقة"، وذلك تحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، في مدينة الدوحة خلال الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2017.

ويأتي انعقاد المنتدى في دورته الثانية بعد النجاح الكبير الذي حققه العام الماضي في نسخته الأولى، التي كانت تحت رعاية وزارة البيئة سابقاً، والتوصيات المهمة التي خرج بها المشاركون، حيث برزت بالإجماع الحاجة إلى رفع مستوى البنية التحتية للمترولوجيا، ومواكبة الجهود التي تبذلها دولة قطر وبقية دول المنطقة في مجال القياس والاختبار بقطاع الطاقة، والتي تمثل خطوة ضرورية نحو تنفيذ كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وفي الوقت نفسه الحد من انبعاثات الغازات الحابسة.

وسيعقد المنتدى الثاني بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة بدولة قطر، والهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتجمع الخليجي للمترولوجيا، حيث يستهدف المنتدى بشكل رئيسي المسؤولين والمختصين العاملين في المختبرات بأنواعها في القطاعين الحكومي والخاص، سواء في الجهات الأكاديمية أو مختبرات الفحص والمعايرة، وهيئات التقييس الوطنية في الدول الأعضاء والباحثين والمهتمين.

ومن خلال تعامل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عن كثب مع قطاع الطاقة والصناعة في دول المجلس، فإنه من المتوقع أن يلعب قطاع المترولوجيا دوراً أكبر في قطاع الطاقة الخليجي، بالتركيز على الطرق الحديثة والتكنولوجيات الجديدة في مجالات الطاقة المختلفة.

وسوف يهدف المنتدى في نسخته الثانية إلى تعزيز التواصل بين القطاع الصناعي والهيئات الحكومية والمؤسسات التعليمية، ومختبرات البحث والتطوير في مجال المترولوجيا، إضافة إلى استعراض أحدث تقنيات القياس والاختبار في مجال الطاقة، كما سيوفر المنتدى فرصة للتواصل بين رواد الأعمال في المقاييس وصناع القرار بالدول الخليجية، ففي السنوات القليلة الماضية اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات كبيرة في تحقيق نمو اقتصادي كبير، حيث لم يكن لهذا النجاح الاقتصادي الكبير أن يتحقق إلا من خلال التنفيذ الفعال لخطط التنمية الاقتصادية.

وتتطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة قادمة في عملية التنمية، يتم فيها تخصيص الموارد لتطوير القاعدة الصناعية معتمدة على الصناعات البتروكيماوية والصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها إستراتيجية فعالة للتعامل مع تغير الأوضاع الاقتصادية الدولية، وللحفاظ على وتيرة التنمية الصناعية المستدامة.

ومن هذا المنطلق أصبحت المعايير الصناعية الدولية عنصراً أساسياً للتعامل الفعال مع التجارة الدولية ولبناء وتطوير قاعدة تكنولوجية محلية تتطلب التكيف والتأقلم مع التقدم التكنولوجي العالمي. وللوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، تتطلب القدرة على تصنيع منتجات ذات جودة عالية وفقاً للمعايير الدولية، وإلى قياس دقيق لمطابقة هذه المنتجات بهذه المعايير، لذا فإن تأسيس نظام وطني حديث للمعايير هو المدخل الأساسي للتحول إلى مجتمع متقدم صناعياً لمواكبة النمو المطرد في الأنشطة الاقتصادية الشاملة، ورفع المستوى العلمي والتكنولوجي، وبيان المصداقية للمنتجات في التجارة الدولية.

وتبرز أهمية تناول موضوع المترولوجيا في قطاع الطاقة، نظراً للمكانة المتقدمة التي تحتلها دول مجلس التعاون الخليجي بين المجموعات الإقليمية المؤثرة في ميزان الطاقة العالمي،لامتلاكها نسبة عالية من احتياطات النفط في العالم، بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية والتصديرية الكبيرة، ومن المتوقع أن تبقى دول المجلس بشكل عام محور التطورات المستقبلية في سوق النفط العالمية. وتشير معظم توقعات المنظمات والهيئات المتخصصة بالطاقة في استشراف الطلب المستقبلي على الطاقة إلى أن معظم الزيادة في احتياجات العالم من الطاقة سيتم تلبيتها من أنواع الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) لعدة عقود قادمة، ومن المتوقع أن يحافظ الوقود الأحفوري على حصة 80 % في مزيج الطاقة العالمي في المستقبل. ومن المتوقع أن يشكل النفط والغاز وحدهما ما نسبته 51 % من إجمالي مصادر الطاقة المستهلكة بحلول عام 2035.

حيث تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي احتياطيات من النفط العالمية التي تقارب 40 %، ومن احتياطيات الغاز البالغة حوالي 24 %، وقد مكنت وفرة هذه السلع الثمينة دول المنطقة من الاستفادة من العائدات في وضع خطط تنموية اقتصادية طموحة ومستدامة. ويمكن النظر إلى نظام كفاءة استخدام الطاقة الأمثل كفائدة إضافية للدول، وكقيمة مضافة للاقتصاد من خلال استكمال وتطبيق السياسات الحالية للترشيد وكفاءة الطاقة، وذلك بهدف التخفيف من المخلفات غير الضرورية وتقليل النفقات.

كما يمكن التحقق من تأثير المترولوجيا عبر مختلف مصادر الطاقة المستخدمة في دول مجلس التعاون الخليجي، فالقطاعات التي ستستفيد من المترولوجيا هي النفط والغاز، والكهرباء وتحلية المياه، ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى، مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح التي تحتاج إلى مزيد من التطوير لتوفير تأثير ملموس على مجمل توقعات الطلب، وكذلك يمكن للمترولوجيا إضافة قيمة إلى الجهود الحالية التي تقوم بها الجهات المعنية في دول المجلس من خلال إدخال أنظمة قياس أكثر كفاءة وأدوات تعمل على الحفاظ على الطاقة.

ومن المتوقع نمو الطلب على الطاقة في دول الخليج في العقود المقبلة، وقد حفز ذلك الحكومات والشركات على الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة. ولا تزال كفاءة استخدام الطاقة في دول المجلس منخفضة مقارنة مع المعايير العالمية، حيث اتخذت هذه الدول خطوات مهمة لإدخال البحوث المبتكرة، وتحديد الأهداف لاستخدام مصادر الطاقة البديلة، وهناك خطط جارية في دول المجلس للالتزام بالبدائل المحددة لأهداف الطاقة والطاقة المتجددة.

ويهدف المنتدى الخليجي الثاني للمترولوجيا إلى تقييم التقنية، والقياسات، واحتياجات القياس المعياري، والقدرات الإقليمية القائمة، وكذلك زيادة وعي الوكالات الحكومية المعنية بتقنية البنية التحتية، وتشجيع الشراكات الإقليمية والدولية لتبادل المناهج، وأفضل الممارسات لتوسيع نطاق الاستفادة من الطاقة المتجددة، وقياس الغازات الدفيئة، وملوثات الهواء، وكفاءة استخدام الطاقة، وشبكات التوزيع، وأيضاً تحديد احتياجات القياس لتسريع نشر تقنيات الطاقة المتجددة.

وسوف يتناول المنتدى العديد من الموضوعات التي تتضمن تحديات عمليات القياس المرتبطة بتقنيات كفاءة الطاقة وتوليدها، وأجهزة تكييف الهواء والتبريد التجارية والسكنية، والمعدات والأجهزة السكنية، والإضاءة، وتصاميم المباني الخضراء عالية الأداء.

كما يستهدف المنتدى المختبرات الحكومية والخاصة والمؤسسات والشركات ذات العلاقة، ووزارات التجارة والصناعة، ووزارات البيئة، والشركات الصناعية التي تعمل في المجالات التالية، النفط، الغاز، الطاقة ، البتروكيماويات، الجامعات، مؤسسات البحث العلمي والمنظمات العالمية المختصة بمجال القياس والمعايرة.

لمزيد من المعلومات حول المنتدى يمكن التواصل مع مدير المشروع المهندس حازم صبحي الأنقر على الرقم 55521223 (974+) أو عبر البريد الإلكتروني: alanqar@goic.org.qa

# دور "جويك" في تقديم الدعم المعرفي للقطاعات الخليجية طيلة 40 عاما

[illegible]

الصناعية" من تجربة "الكفاءة الإعلامية" والعمل بفعالية داخل بيئة رقمية شديدة التعقيد.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تشهد فيه الساحة الإعلامية تحولات متسارعة، حيث لم تعد المنافسة تقتصر على الانتشار فقط، بل أصبحت تعتمد بشكل أساسي على القدرة على إنتاج محتوى ذكي يحقق التأثير المطلوب بأقل تكلفة وأعلى كفاءة. ومن هذا المنطلق، تسعى "الكفاءة الإعلامية" إلى تقديم نموذج مختلف يجمع بين الخبرة الإعلامية والتقنيات الحديثة، بما يتيح للعملاء الوصول إلى نتائج أكثر دقة وسرعة في تحقيق أهدافهم.

وأكد المهندس عبد الرحمن الشريف، المدير التنفيذي لشركة "الكفاءة الإعلامية"، أن الشركة لا تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره بديلاً عن العنصر البشري، بل كأداة تمكّن الإعلاميين من العمل بشكل أكثر ذكاءً وكفاءة. وقال: "نحن نؤمن بأن الإعلامي المحترف هو من يمتلك الرؤية والخبرة، ونحن نوفر له الأدوات التي تساعده على تنفيذ هذه الرؤية بشكل أسرع وأكثر تأثيرًا، دون أن نسلبه دوره الأساسي في صناعة المحتوى".

وأوضح أن الشركة تعتمد في عملها على مجموعة من الحلول المتكاملة، تشمل أنظمة لتحليل البيانات الإعلامية، ومنصات لإدارة المحتوى الرقمي، وأدوات ذكية لتحرير الصور والفيديو، إلى جانب برامج تدريبية متخصصة. وأشار إلى أن هذه الحلول صُممت بحيث تكون سهلة الاستخدام، حتى للفرق الإعلامية التي لا تمتلك خبرة تقنية عالية، مؤكدًا أن التدريب يمثل جزءًا أساسيًا من أي تعاون مع الشركة.

وفي سياق متصل، أشار الشريف إلى أن "الكفاءة الإعلامية" تولي اهتمامًا خاصًا بقضايا الأمن الرقمي وحماية البيانات، في ظل تزايد المخاطر المرتبطة بالاختراقات والتسريبات، مؤكدًا أن الشركة تطبق معايير صارمة لضمان سرية المعلومات وسلامة الأنظمة التي تعمل عليها. وأضاف: "نعلم أن أي مؤسسة إعلامية تخشى على سمعتها، ولذلك بنينا منظومتنا بحيث تكون البيانات تحت سيطرة العميل بالكامل، ولا يتم استخدامها إلا بما يخدم أهدافه فقط".

وتأتي هذه الخطوة في وقت تشهد فيه الساحة الإعلامية تحولات متسارعة، حيث لم تعد المنافسة تقتصر على الانتشار فقط، بل أصبحت تعتمد بشكل أساسي على القدرة على إنتاج محتوى ذكي يحقق التأثير المطلوب بأقل تكلفة وأعلى كفاءة. ومن هذا المنطلق، تسعى "الكفاءة الإعلامية" إلى تقديم نموذج مختلف يجمع بين الخبرة الإعلامية والتقنيات الحديثة، بما يتيح للعملاء الوصول إلى نتائج أكثر دقة وسرعة في تحقيق أهدافهم.

وأكد المهندس عبد الرحمن الشريف، المدير التنفيذي لشركة "الكفاءة الإعلامية"، أن الشركة لا تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره بديلاً عن العنصر البشري، بل كأداة تمكّن الإعلاميين من العمل بشكل أكثر ذكاءً وكفاءة. وقال: "نحن نؤمن بأن الإعلامي المحترف هو من يمتلك الرؤية والخبرة، ونحن نوفر له الأدوات التي تساعده على تنفيذ هذه الرؤية بشكل أسرع وأكثر تأثيرًا، دون أن نسلبه دوره الأساسي في صناعة المحتوى".

وأوضح أن الشركة تعتمد في عملها على مجموعة من الحلول المتكاملة، تشمل أنظمة لتحليل البيانات الإعلامية، ومنصات لإدارة المحتوى الرقمي، وأدوات ذكية لتحرير الصور والفيديو، إلى جانب برامج تدريبية متخصصة. وأشار إلى أن هذه الحلول صُممت بحيث تكون سهلة الاستخدام، حتى للفرق الإعلامية التي لا تمتلك خبرة تقنية عالية، مؤكدًا أن التدريب يمثل جزءًا أساسيًا من أي تعاون مع الشركة.

وفي سياق متصل، أشار الشريف إلى أن "الكفاءة الإعلامية" تولي اهتمامًا خاصًا بقضايا الأمن الرقمي وحماية البيانات، في ظل تزايد المخاطر المرتبطة بالاختراقات والتسريبات، مؤكدًا أن الشركة تطبق معايير صارمة لضمان سرية المعلومات وسلامة الأنظمة التي تعمل عليها. وأضاف: "نعلم أن أي مؤسسة إعلامية تخشى على سمعتها، ولذلك بنينا منظومتنا بحيث تكون البيانات تحت سيطرة العميل بالكامل، ولا يتم استخدامها إلا بما يخدم أهدافه فقط".

للمعلومات الراصدة للتنمية، من خلال الوزارات الحكومية والواقع الإلكترونية ومراكز الرصد الكاشفة لأوجه الحياة الاقتصادية، واعتبرت أن المؤشرات هي دلالة على التطور الإيجابي للمجتمعات الخليجية، وعلى تنامي أشكال الحياة التنموية فيها، وفي الوقت ذاته تقدم مجموعة من البيانات الاستنتاجية التي يعكف عليها متخصصون، يتم جمعها ورصدها من الشركات والمؤسسات وأنشطة الاستثمار المتنوعة، وهي جهود شاقة تسبق صناعة القرار، من أجل إرساء قيمة حقيقية في أذهان ومخططات المستثمرين وأصحاب الأعمال.

وبات بمقدور المبادرين الاقتصاديين وأصحاب رؤوس الأموال الاستناد إلى الإحصائيات والمؤشرات والتحليلات الاقتصادية التي تصدرها "جويك" باستمرار في رسم خطط وعمل دراسات جدوى، وبناء فرص يكون لها مردود جيد، إذ يمكن لرجال الأعمال الرجوع إليها في كل دولة خليجية قبل البدء في أي مشروع، ويمكنهم الاستناد إليها كونها راصدة للواقع بشفافية، وهي تحفز أيضاً المستثمرين على استثمار أموالهم في مشروعات خليجية تستفيد منها المجتمعات، وقابلة للتأقلم والنمو وتناغم بقية القطاعات معها، كونها استندت إلى بيان إحصائي دقيق.

أما الصعوبات كما أراها، تبدأ من الأفكار المطروحة لتكوين أي نشاط اقتصادي، ومدى نجاحه في المجتمع الخليجي، وآليات تسويقه وترويجه ونجاحه، فهناك عقبات قد تظهر بكل تأكيد خلال مسيرة العمل، أبرزها الإخفاق والتمويل، وعدم وجود الخبرة، ونقص الأيدي العاملة، وضعف الإقبال مثلاً، وأنه في حال توافر المؤشرات الراصدة والداعمة لمشروع ما، فهذا لا يكفي إذ لا بد للمستثمر أو المؤسسة من دراسة مجتمعه بشفافية، وكشف احتياجاته ومتطلباته، فما قد يحتاجه مجتمع ما قد لا يكون ضرورياً في مجتمع آخر، إلى جانب أن طبيعة جغرافيا المجتمع ذاتها تتطلب نوعاً معيناً من النشاط الاقتصادي قد لا ينجح في مكان آخر.

وهنا لا بد من السعي للاستزادة من الخبرات التي تقدمها "جويك" من خلال التعمق في الدراسات والبحوث والإصدارات التي تقدم رؤية صادقة عن كل مجتمع.

وفي خضم المتغيرات التي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم بات من الضروري إجراء قراءة متأنية للبيانات الإحصائية، وعمل دراسات متعمقة وبحثية، والقيام بزيارات ميدانية للتعرف عليها عن قرب من خلال الالتقاء بأصحاب مشاريع ومؤسسات، ومعرفة الخطوات التي بدأت من الصفر وانتهت إما بالنجاح أو الإخفاق.

وتشكل "جويك" بيت خبرة خليجياً متعمقاً راصداً للمتغيرات الاقتصادية والتنموية والتجارية في كل دولة، ويقدم رؤية حقيقية عن المجتمعات الخليجية من خلال التحليلات والمقالات وعرض وجهات النظر وتجارب مناطق وشركات، بالإضافة إلى ورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات الخبراء والزيارات المتبادلة بين الدول، لتمكين المواطن الخليجي من أن يضع قدميه بثبات في مسيرة التنمية.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

GOIC

# التعاون الصناعي

في الخليج العربي

العدد 116 ديسمبر 2016

# جويك

## عين على المنظمة في أربعة عقود

## الدول الأعضاء في المنظمة

دولة الإمارات العربية المتحدة
مملكة البحرين
المملكة العربية السعودية
سلطنة عمان
دولة قطر
دولة الكويت
جمهورية اليمن

## الأمناء العامون السابقون

معالي الدكتور
علي بن عبد الرحمن الخلف

سعادة الدكتور
عبد الله بن حمد المعجل

معالي الدكتور
عبد الرحمن الجعفري

سعادة الدكتور
إحسان بو حليقة

سعادة الأستاذ
محمد بن علي المسلم

سعادة الدكتور
أحمد خليل المطوع

سعادة الدكتورة
لولوة بنت عبد الله المسند

## الأمين العام الحالي

سعادة الأستاذ
عبد العزيز بن حمد العقيل

## حفل افتتاح المنظمة

حفل افتتاح مبنى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
تحت رعاية سمارة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني وزير الصناعة والزراعة
الدوحة ٢٧ مايو ١٩٨٤

GOIC
ندوة
استراتيجيات تسويق المنتجات البتروكيماوية
١٩-٢١ مايو ١٩٧٩

GULF ORGANIZATION FOR INDUSTRIAL CONSULTING
A SEMINAR ON
The Development Of Aluminium Household utensils & cans Industry in the Arab Gulf Region
DOHA 29-30 NOVEMBER 1983
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
ندوة
تطوير صناعة الأدوات المنزلية من الألومنيوم وعلب الألمنيوم في دول الخليج العربي
الدوحة ٢٩-٣٠ نوفمبر ١٩٨٣

## مؤتمر فيينا

CONFERENCE ON
INDUSTRIAL INVESTMENT IN THE ARAB GULF
OPPORTUNITIES IN A CHALLENGING ENVIRONMENT
VIENNA, 2-4 SEPTEMBER 1986

The First Coordination Meeting for
the Pharmaceutical Industry
in the GCC & Yemen
Doha 11 April 2011
http://fcmp.goic.org.qa

GOIC
تحت رعاية
حفل أطلاق

## جويك تستضيف سفراء الخليج واليمن في لقاء ودي

بمشاركة متدربين من دول خليجية وعربية "جويك" اختتمت دورة "إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي"

نظمتها "جويك" و"اليونيدو" و"الإسكوا" وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة
اختتام ورشة عمل "الإحصاءات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي" في الدوحة

## "جويك" تطلق رسمياً البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق

"جـويك" ووفـد غـرفة أبوظبي لـدولـة قطـر يبحثان تفعيل التعاون المشترك

مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير في ذكرى تأسيسه الثانية عشرة يكرم "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية".

## مؤتمرات الصناعيين التي عقدتها المنظمة

تحت شعار
مستقبل التصنيع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية
دولة البحرين: ١٥ - ١٦ مايو ١٩٩٥م

تحت شعار
دول مجلس التعاون: الواقع و تحديات المستقبل)
(أبوظبي)

الأمير سلمان

GULFAIR

تحت رعاية سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء
بعقد مؤتمر الصناعيين الثامن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
القدرة التنافسية للصناعة الخليجية في الاقتصاد الجديد
دولة الكويت 3 - 4 ديسمبر 2005
COOLEX

12th Industrialists' Conference &
The Global Exhibition on Industrial Subcontracting & Partnership
" The Future of Industry in the GCC Countries : 2020 "
22 -24 November 2009
Doha - State of Qatar

Anchor Projects

Industrialists' Conference 14
Industrial Exports
مؤتمر الصناعيين 14
الصادرات الصناعية
" Opportunities and Challenges "
" الفرص والتحديات "

تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه

استثمر في
قطر
invest.goic.o
QNB
QDB
SITES

GMF
Under the Patronage of
H.E. Eng. Ahmed Bin Amar Al-Hamadi
Minister of Environment

GSF2016
GulfSafetyForum
QATAR

# منظمة الخليج للاستشارات الصناعية..
# بيت الخبرة الخليجي و40 عاماً من التطور

محمد بن علي بن عبد الله المسلّم
الأمين العام الأسبق
لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية

لقد أحسن وزراء الصناعة الخليجيون في السبعينيات، صنعاً عندما قرروا إنشاء بيت خبرة استشاري صناعي لحاجة الدول الخليجية في بداية التنمية الصناعية، أو لنقل الانطلاقة الاقتصادية الشاملة (في تلك الفترة) بما فيها قطاع الصناعة للاستشارة الفنية في مجال الإستراتيجيات الصناعية وأنظمة وقوانين وسياسات، لتطوير وتنمية الاستثمار في القطاع الصناعي في دول الخليج العربي. وحسب المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة، فإن الغرض من إنشائها، "هو تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء، من خلال جمع ونشر المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية، وتقديم المقترحات بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الأعضاء، وتقديم التوصيات للتوفيق بين مشروعات التنمية الصناعية، وتنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات والمؤسسات الصناعية القائمة أو التي ستقام، وتقديم المساعدة الفنية في تحضير وتقييم المشروعات الصناعية، وإعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة.

وكانت دول الخليج قبل تأسيس المنظمة تعتمد اعتماداً كلياً على شركات الاستشارات الأجنبية ليس في قطاع الصناعة فقط، وإنما في جميع قطاعات التنمية، وكان تأسيس المنظمة ضرورة لا بد منها.

لقد أصبحت المنظمة منذ ذلك الوقت الذراع الفني لوزارات الصناعة في إعداد السياسات الصناعية، كما أن المنظمة هي السكرتارية الفنية لمجلس وزراء الصناعة الخليجيين المنبثقة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقوم بإعداد السياسات والأنظمة والاستشارات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وعلاقاتها بالصناعة، مثل، "منظمة التجارة العالمية"، والحواجز الجمركية، والمناطق الحرة مع دول المنطقة، والمناطق الحرة العالمية. ولقد شهدت المنظمة خلال العقود الأربعة من عمرها العديد من التطورات، ومن بينها الانفتاح على القطاع الخاص الخليجي والعمل معه، إضافة إلى القطاع الحكومي (وزارات الصناعة)، وذلك بعد كسب الثقة بالمنظمة من قبل القطاع الخاص، لجودة دراساتها، ولمعرفة المناخ الاستثماري بدول الخليج، مما يعطيها ميزة نسبية على غيرها من الاستشاريين الأجانب.

ولأهمية المعلومات، فقد قامت المنظمة بتأسيس بنك للمعلومات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية (البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية)، وهي أول بوابة تفاعلية صناعية في المنطقة، كما قامت المنظمة بتكوين عدد من اللجان التنسيقية المتخصصة في المجالات الصناعية المختلفة، وأنشأت المنظمة برنامج المناولة والشراكة الصناعية، كما عقدت العديد من الدورات التدريبية المتخصصة. ولا أنسى الكتاب الإحصائي السنوي "ملف الخليج الإحصائي" الذي تصدره المنظمة دورياً، والإحصاءات الشمولية والمفصلة التي يحتويها، حيث إنه يعد من أهم المراجع الإحصائية بالمنطقة.

ولعل من منجزات المنظمة المهمة عقد شراكات إستراتيجية مع جهات دولية وإقليمية ذات علاقة بالاستثمار الاقتصادي والصناعي.

ولقد كان لي شرف المشاركة في أمانة المنظمة لدورة واحدة 2000 - 2004، ولقد استفدت من هذا العمل في خدمة الصناعة الخليجية، لتضاف لخدمتي لقطاع الصناعة بالمملكة العربية السعودية لأكثر من ثلاثين عاماً.

وختاماً أسال الله تعالى دوام التوفيق والنجاح للمنظمة لخدمة الصناعة الخليجية. وأشكر سعادة الأمين العام للمنظمة الأخ عبد العزيز العقيل لدعوتي للمشاركة بهذه المناسبة.

## ضم رجال أعمال ومستثمرين من رأس الخيمة

# "جويك" تبحث مع وفد إماراتي فرص الاستثمار الصناعي

استقبل سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) في مقر المنظمة بالدوحة وفداً إماراتياً، ضم رجال أعمال ومستثمرين من إمارة رأس الخيمة برئاسة الشيخ الدكتور طارق القاسمي رئيس شركة "الاتحاد للاستثمارات". وقد بحث الطرفان سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات في سبيل النهوض بالقطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة عامة وإمارة رأس الخيمة بشكل خاص خلال الفترة المقبلة، وانعكاسات ذلك على دول مجلس التعاون كافة.

وقد ضم الوفد الدكتور محمود فريحات رئيس "إثمار لإدارة الشركات"، والدكتور عبد المهيمن قنبرجي الرئيس التنفيذي لشركة "الاتحاد للاستثمارات"، ومجموعة من مديري الشركة، وعدد من المستثمرين ورجال الأعمال.
وقد عُقد اجتماع موسع شارك فيه من "جويك" الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية الدكتور علي بن حامد الملا، والمستشارون ومديرو الإدارات في المنظمة.

وتحدث الأمين العام الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل في بداية اللقاء، فشكر الوفد على زيارته، وقدم لمحة عن المنظمة وأهدافها ونشاطها في المجال الصناعي، ثم استعرض مع أعضاء الوفد مشاريع "جويك" وبرامجها في مجال الدراسات والأبحاث الصناعية على مستوى دول مجلس التعاون.

وتطرق المجتمعون لسبل التعاون بين الطرفين، وأبرزها المشاريع المستقبلية التي يمكن للمنظمة المشاركة فيها، وأهمها مؤتمر صناعي استثماري في رأس الخيمة، والفرص الاستثمارية في الإمارة، وكذلك الاستفادة من البيانات المتوفرة في "جويك".

واستمع أعضاء الوفد لعرض "جويك" حول برامجها، وأبرزها برنامج معلومات السوق الصناعية وبوابته التفاعلية (IMI)، وبرنامج المناولة والشراكة الصناعية الخليجية (GSPX)، وبرنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، وبرنامج المعونة الفنية (ITA).

# مؤتمرات الصناعيين تحت المجهر

## أهداف المنظمة المرجوة من مؤتمرات الصناعيين

1. خلق الوعي، ونشر المعلومات المتعلقة بتطوير الصناعة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.
2. أن تكون هذه المؤتمرات منبراً ومحفلاً تتناول بالتحليل والنقاش الموضوعي قضايا الصناعة المتجددة، والتعرف على الجديد في عالم الصناعة، والتي تستأثر باهتمام المنطقة الخليجية.
3. مناقشة القضايا الصناعية ذات الأهمية للمنطقة الخليجية على أعلى المستويات وأوسع نطاق، بحيث تضم أقطاب الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي (وزراء الصناعة والمستثمرين ورجال الصناعة والمهتمين بقضايا التنمية الصناعية) تحت مظلة واحدة.
4. إتاحة الفرصة للالتقاء والتحاور والتواصل بين متخذي القرار في دول مجلس التعاون وبين الصناعيين والمستثمرين والمهتمين بقضايا التنمية الصناعية.
5. العمل على تشجيع الاستثمار الصناعي، وتوسيع وتقوية القاعدة الإنتاجية الصناعية، والتنويع الصناعي.
6. مراجعة وتقييم مسار التصنيع والتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون، والتعرف على الإنجازات التي تمت، والمعوقات التي واجهتها، واقتراح الحلول المناسبة لحلها.
7. اقتراح وسائل وسبل دعم ومساندة مجالات التعاون الصناعي والتنسيق الصناعي بين دول المجلس، بهدف تعزيز القدرة التفاوضية والتنافسية لهذه الدول.

## أهم المقترحات والتوصيات التي تم طرحها في المؤتمرات السابقة (2016 - 1985)

1. أهمية استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في التكنولوجيا الحديثة والابتكار، ذات الخبرة في التسويق والإدارة الحديثة، والتدريب، لنقل المعرفة والخبرة للكوادر الوطنية.
2. إشراك القطاع الخاص في المساهمة بوضع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيعه على تشكيل تحالفات مع شركات محلية.
3. وضع سياسات لدول المجلس يتم فيها تحديد القطاعات التي تحفز المستثمرين الأجانب، خاصة في الاستثمارات المرتبطة بالقطاعات الصناعية التي تقود الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كالصناعات الدوائية والغذائية والبتروكيماويات، وصناعة الطيران وسكك الحديد.
4. العمل على نحو فعّال وسريع لتبني

إعداد: ممدوح هبرة (رحمه الله)
المستشار الاقتصادي السابق - "جويك"

السياسات والإجراءات الخاصة بتسهيل وانسياب الصادرات الخليجية، لتعزيز التجارة البينية بين دول المجلس واليمن.

5. الاستفادة من الموانئ في دول مجلس التعاون واليمن لتصبح منفذاً آخر بجانب المنافذ البرية لدعم الصادرات الخليجية.
6. العمل على إيجاد جهاز متخصص في كل دولة من دول مجلس التعاون واليمن، يعمل على تقديم حزمة متكاملة من وسائل الدعم والمساندة للصادرات الصناعية.
7. الاستفادة من مؤسسات وهيئات ضمان الصادرات بما يدعم الصادرات الصناعية، وتطوير وتوسعة شبكة متطورة من المكاتب التجارية الخارجية، وتفعيل دور الملحقيات التجارية.
8. الاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دوراً في تعزيز الصادرات الصناعية.
9. العمل على إيجاد التكامل المطلوب بين حلقات الإنتاج في الصناعات الخليجية.
10. التأكيد على أهمية التنسيق بين المنتجين في مجال الصيانة، وشراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، بهدف خفض تكلفة الإنتاج.
11. العمل على تنسيق وتوحيد الحوافز المقدمة للمشروعات الصناعية في دول مجلس التعاون لضمان المنافسة المتكافئة، وتيسير انتقال المنتجات بين دول المجلس واليمن.
12. العمل على إنشاء شركات مشتركة لتسويق منتجات الصناعة الخليجية داخلياً وخارجياً.
13. التأكيد على أهمية إقامة جهاز مركزي للبحث والتطوير في كل دولة، للمساعدة في نقل التكنولوجيا وتطويرها في المنطقة الخليجية.
14. القيام بتحديد الصناعات الغائبة، التي تساهم في استكمال السلاسل الإنتاجية، خاصة في مجال الصناعات الأساسية.
15. التركيز على التعاون وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين دول مجلس التعاون سواء في المشاريع الأساسية أو التحويلية.
16. التأكيد على إيجاد وسائل وقنوات لمتابعة تنفيذ التوصيات السابقة أو مراجعتها.
17. تشجيع قيام شركات وطنية وخليجية تعنى بنشاطات الاستثمار والبحث والتطوير والتمويل والتدريب في مجال صناعة تقنية المعلومات والاتصالات.
18. إعداد الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون وتحديد الصناعات الغائبة.
19. دعوة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لتبني منتدى المخترعين الخليجيين، واستعراض أعمالهم، والترويج لها.
20. العمل على إيجاد جهاز متخصص في كل دولة من دول مجلس التعاون، يعمل على تقديم حزمة متكاملة من وسائل الدعم والمساندة للصادرات الصناعية.
21. الاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دوراً مؤثراً في تعزيز الصادرات الصناعية.
22. دعوة وتشجيع القطاع الخاص إلى زيادة مساهمته في الاستثمار الصناعي، وأهمية توسع الحكومات في الاتجاه نحو خصخصة المشروعات العامة، خاصة الصناعية منها.
23. إعداد دليل شامل حول المنتجات الصناعية الخليجية القابلة للتصدير، يُحدَّث دورياً.
24. ضرورة توجه دول المجلس نحو شراكة قوية بين القطاعين الخاص والعام من أجل تعميق التصنيع وتنويعه.
25. العمل على بناء إستراتيجية موحدة جديدة للتنمية الصناعية بدول مجلس التعاون من خلال استخدام الأساليب الفعالة للتخطيط الإستراتيجي.
26. بناء إستراتيجية موحدة لسوق العمل لدول مجلس التعاون تضع في أولوياتها تعليم وتدريب العمالة المواطنة في الصناعة.
27. دعم وتوطيد نظام المناولة والشراكة الصناعية بقيام أنظمة مناولة صناعية بدول المجلس، وربطها بنظام المناولة والشراكة الصناعية بالمنظمة.

## الجوانب الإيجابية المتحققة من المؤتمرات الصناعية

1. إتاحة الفرصة لجمع ولقاء أقطاب الصناعة ورجال الأعمال، ومتخذي القرار تحت مظلة واحدة لمناقشة مسار واتجاهات وقضايا التصنيع في المنطقة الخليجية، الأمر الذي يتعذر تحقيقه من خلال المؤتمرات أو الندوات الأخرى.
2. يعتبر هذا النشاط بمثابة صيغة علمية وعملية تنهض بها المنظمة لنشر الوعي الصناعي، والتعريف بالدور التنموي الذي تنهض به في مجال

التنمية الصناعية، وفي تعزيز التنسيق والتعاون الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

3. طرح موضوعات ذات أهمية لتنمية وتطوير القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون، وجذب الاهتمام نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية كالصناعات الحيوية والمعرفية مثلاً، وفي تنمية وتطوير الصادرات الصناعية، وفي تكامل الصناعات البتروكيماوية، وفي تشجيع وتنمية الصادرات الصناعية، وغير ذلك من الموضوعات الصناعية المهمة.
4. العمل على تحفيز المستثمرين نحو الاستثمار في قطاع الصناعة باعتبارها الخيار الإستراتيجي للنمو الاقتصادي، وتعزيز عملية التنويع الصناعي، وتنويع مصادر الدخل القومي.
5. إتاحة الفرصة أمام الصناعيين لطرح المشاكل والمعوقات التي يواجهونها بحضور متخذي القرار وجهاً لوجه، مما يسهل ويسرع من اتخاذ الحلول المناسبة لحلها.
6. تأمين دخل إضافي للمنظمة من عدد من هذه المؤتمرات والمتأتية من المساهمات والمشاركات والرعاية للمؤتمرات.
7. قيام الجهات المعنية في دول مجلس التعاون، مثل وزارات الصناعة والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي واتحاد الغرف التجارية، بتنفيذ كلي أو جزئي لعدد من التوصيات وبشكل متفاوت.
8. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية كانت في مقدمة الجهات التي عملت على تنفيذ هذه التوصيات، حيث قامت بإعداد الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون، وحفزت الدول الأعضاء على ولوج الصناعات المعرفية، وتبني رؤية المجتمع المبدع، حيث قامت المنظمة بإعداد عدة تقارير سنوية تشخص الوضع الراهن للصناعات المعرفية، وجاهزية دول المجلس للانتقال للصناعات المعرفية، كما عملت على إقامة عدة مراكز لدى الدول الأعضاء للمناولة والشراكة الصناعية وربطها مع هذا النظام في المنظمة، وأكدت على ضرورة وأهمية التكامل في الصناعات البتروكيماوية، وعملت على تحفيز وتشجيع القطاع الخاص على تنمية وتطوير الصادرات الصناعية، كما قامت بإعداد الكثير من فرص الاستثمار في مجال الصناعات الغائبة والمجدية، كما أعدت عدة دراسات ومحاضرات تناولت تطوير وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

## منهجية وآلية عمل المنظمة في إعداد وتنظيم وتنفيذ مؤتمرات الصناعيين

1. المثابرة والاستمرارية في إقامة وتنفيذ هذه المؤتمرات منذ عام 1985 وحتى الآن، كل سنتين مرة، بالتناوب بين دول مجلس التعاون، وهذا يعد نجاحاً في توجهات المنظمة، وفي مسار أعمالها، حيث تلقى هذه المؤتمرات القبول والرضا من الأطراف المشاركة والمهتمة بقضايا التنمية الصناعية في المنطقة.
2. توخي الدقة والموضوعية ووضوح الرؤية في الإعداد والتنظيم والتنفيذ، وذلك في جميع مراحل عمل وفعاليات ونشاطات المؤتمر، والتعامل مع الواقع والمستجدات بما يحقق أكبر قدر من العوامل المؤدية إلى إنجاح العمل، ابتداءً من التحضيرات الفعلية لكل مؤتمر، وانتهاء بتنفيذه بالشكل الأمثل.
3. الاختيار الجيد والمناسب لموضوع كل مؤتمر، والمحاور الرئيسية له، وذلك حسب طبيعة ومقتضيات ومتطلبات التنمية الصناعية الراهنة لدول مجلس التعاون، والمستجدات الاقتصادية العالمية والإقليمية السائدة، حيث يتم اقتراحه ومناقشته من خلال لجنة علمية عليا في المنظمة، وبعد أن يتم اختيار موضوع مناسب أو عدة موضوعات، فإنه يعرض على وزارة الصناعة في الدولة المعنية لأخذ رأيها أو اختيار الموضوع الأكثر مناسبة لها، وكذلك محاور العمل المناسبة.
4. التعاون والتنسيق مع الجهات المشاركة في عقد المؤتمر في الدولة المعنية، من خلال لجنة تنظيمية فنية مشتركة، يكون من مهامها الإشراف العام على جميع الأعمال المتعلقة بالمؤتمر، ومتابعة اللجان الأخرى، واقتراح الحلول للمشاكل الطارئة.
5. تشكيل لجان فرعية متخصصة (لجنة علمية، لجنة لوجستية، لجنة فنية، لجنة إعلامية)، وذلك لإنجاز جميع المهام المناط القيام بها والضرورية للمؤتمر.
6. الاتفاق بين المنظمة والجهات المشاركة في الدولة المعنية على عدد ونوعية المتحدثين ورؤساء الجلسات وأعضاء

الجلسات الحوارية، ثم تقوم اللجنة الفنية بمتابعة الاتصال معهم لضمان مشاركتهم ومساهماتهم.

7. استقطاب عروض عدد من الشركات اللوجستية لتنظيم المعارض والمؤتمرات واختيار المناسب منها، وكذلك تنفيذ الخطة التسويقية للمؤتمر وفق البرنامج الزمني، وذلك لاستقطاب الرعايات المناسبة.
8. تشكيل جزء مهم من الأرشيف الخاص بهذه المؤتمرات، وذلك ضمن وحدة مصادر المعلومات في المنظمة.

## مقترحات لتطوير وتفعيل أداء المؤتمرات الصناعية وتحقيقها الأهداف المرجوة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمة لإنجاح مؤتمرات الصناعيين، والتي حققت بلا شك الكثير من الأهداف المرجوة، إلا أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لتحقيق كل الأهداف المرجوة منها، وهذا يتطلب تضافر الجهود المشتركة، والتعاون والتنسيق بين المنظمة ووزارات الصناعة، والأمانة العامة لمجلس التعاون على وجه الخصوص، للعمل على متابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات التي تتمخض عنها هذه المؤتمرات، كي تحقق الغايات المرجوة منها على الوجه الأكمل.

وفيما يلي بعض المقترحات المناسبة لتحسين وتطوير أداء وفاعلية هذه المؤتمرات:

1. توحيد الجهود والإجراءات والأعمال التنظيمية والتنفيذية الخاصة بهذه المؤتمرات، وتحديد المهام والمسؤوليات بشكل دقيق وفعّال وواضح، ومتابعة جميع الفعاليات والأداء والمنجزات بشكل متواصل، وتوثيق هذه الجهود والإجراءات من قِبل جهة متخصصة في المنظمة.
2. أهمية تثبيت موضوع المؤتمر، والموضوعات التي سيتم طرحها ومناقشتها، منذ البداية، مع الجهة أو الجهات المنظمة، بحيث لا تتغير تبعاً لظروف شخصية، أو لظروف الرعاية، أو لأي سبب كان، وفي حال الضرورة يستبدل الموضوع أو المحاضر ببديل مشابه قدر الإمكان.
3. أهمية وجود وتشكيل لجنة فنية مشتركة متخصصة لإعداد البيان الختامي والتوصيات، ومشاركتها في عملية المتابعة فيما بعد.
4. التوجه نحو مشاركة أوسع للقطاع الصناعي الخاص، ورجال الأعمال البارزين بفعالية، وذلك في عمليات التحضير والتنفيذ، وفي انتقاء الموضوعات وإعداد أوراق العمل، وفي الحوار والمناقشات والمتابعة والحضور.
5. إعطاء عملية التنظيم والإعداد للمؤتمرات أهمية قصوى، وذلك لما لها من أثر إيجابي على نجاح المؤتمر، وفي إكسابه السمعة الجيدة بين الأوساط الاقتصادية كافة، ولا بأس من التعاون والمشاركة مع شركة تنظيمية متخصصة فنياً ومهنياً بهذا الخصوص، مما يكسب هذه المؤتمرات المزيد من الأهمية والشهرة.
6. التأكيد على أهمية متابعة التوصيات والمقترحات التي تتمخض عنها هذه المؤتمرات، وفق منهجية فعّالة، وآليات منظمة، وأوقات محددة، وأن تتولى هذا النشاط لجنة فنية عليا من المنظمة ومن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، وغيرها من الجهات ذات العلاقة، بحيث يتم عرض ومناقشة موقف التنفيذ، والمعوقات التي واجهت ذلك، بحضور متخذي القرار ضمن برامج عمل المؤتمرات اللاحقة.
7. ضرورة اعتماد شعار أساسي ثابت لهذه المؤتمرات وفق المعايير الفنية والمهنية الملائمة، يستخدم في المؤتمرات كافة، ويتم إدراج موضوع كل مؤتمر في المكان المخصص له ضمن الشعار.
8. أهمية استكمال الأرشيف المتاح حالياً في إدارة المعلومات الصناعية حول المؤتمرات الصناعية التي تمت، بحيث يشمل جميع الفعاليات والأنشطة المرافقة لهذه المؤتمرات.
8. العمل على رفع مستوى التمثيل والمشاركة في المؤتمرات، بهدف إعطائة المزيد من الأهمية والتأثير، بحيث يضم بعض الجهات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية في المنطقة، والتركيز على الجهات التي لها علاقة أو صلة بموضوع كل مؤتمر.

| المؤتمرات | الموضوع | المكان | التاريخ |
|---|---|---|---|
| الخامس عشر | الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية | الكويت | نوفمبر 2015 |
| الرابع عشر | الصادرات الصناعية: الفرص والتحديات | مسقط | مارس 2014 |
| الثالث عشر | الصناعات المعرفية والتقنيات الحديثة | الرياض | يناير 2012 |
| الثاني عشر | مستقبل الصناعة في دول مجلس التعاون: 2020 | الدوحة | نوفمبر 2009 |
| الحادي عشر | قطاع البتروكيماويات: نظرة مستقبلية للعام 2020 | أبو ظبي | يناير 2008 |
| العاشر | القدرة التنافسية للصناعة الخليجية في الاقتصاد الجديد | الكويت | ديسمبر 2005 |
| التاسع | مستقبل صناعة تقنية المعلومات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية | مسقط | سبتمبر 2003 |
| الثامن | الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره المتوقعة على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون | الرياض | أكتوبر 2001 |
| السابع | العمالة الوطنية ودورها في التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون | الدوحة | أكتوبر 1999 |
| السادس | البنية الصناعية لدول مجلس التعاون: الواقع وتحديات المستقبل | أبو ظبي | مايو 1997 |
| الخامس | مستقبل التصنيع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية | المنامة | مايو 1995 |
| الرابع | التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التسعينيات: التحديات والفرص | الكويت | يناير 1993 |
| الثالث | من أجل دور أساسي للقطاع الخاص في تنمية الصناعة | مسقط | ديسمبر1989 |
| الثاني | نحو استغلال أمثل للطاقات الإنتاجية من خلال التنسيق الصناعي | الرياض | ديسمبر 1987 |
| الأول | السوق والمنافسة | الدوحة | ديسمبر1985 |

# "جويك".. مسيرة مشرقة في النهوض بالتنمية الصناعية في الخليج

عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري
الرئيس التنفيذي
الشركة القطرية للصناعات التحويلية

بحلول هذا العام، تكون "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" قد أكملت الأربعة عقود منذ تأسيسها سنة 1976م، حيث بدأت مسيرتها المشرقة بالنهوض بالتنمية الصناعية في دول الخليج العربية. ولقد ركزت في بدايتها على المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء، إلا أنها ما فتئت أن وسّعت أنشطتها إلى القطاع الخاص، الذي أصبح من أولويات التنمية الصناعية بالمنطقة.

ولقد أثمر هذا التوسع في إستراتيجية "المنظمة" عن تأسيس العديد من الشركات الاستثمارية والصناعية، التي ساهمت بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل وتحقيق الجزء الأكبر من التنمية المستدامة المرتقبة بالمنطقة. وتأتي "الشركة القطرية للصناعات التحويلية" أو "التحويلية" على رأس هذه الشركات، التي تأسست سنة 1990، وأصبحت خلال فترة وجيزة واحدة من الشركات الرائدة في مجال الصناعة بدولة قطر. وتساهم "التحويلية" حالياً في 17 مشروعاً صناعياً، جميعها في مرحلة الإنتاج، في قطاعات صناعية مختلفة، تشمل الصناعات البتروكيمياوية والكيماوية ومواد البناء والمواد الغذائية، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الجديدة في مرحلة التأسيس أو الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن "التحويلية" قد استفادت كثيراً من تواجد "المنظمة" بدولة المقر قطر، حيث شاركت في العديد من الفعاليات التي تقوم بها في إطار دورها الرائد في التوعية الصناعية، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، الدورات التدريبية وبناء القدرات (TCD) خاصة في مجال دراسات الجدوى، والمساهمة في الاجتماعات التنسيقية بين منتجي الدول الأعضاء عبر برنامج الدعم الفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة (ITA)، وندوات فرص الاستثمار (MIOP) التي تمكنت "التحويلية" من تنفيذ بعضها، كما تشارك منذ سنوات في بنك المعلومات الصناعية (IMI)، وتستفيد من بياناته الضرورية في الدراسات المطلوبة لمشاريعها، ومكتبتها الفنية بالمجلات والمراجع المتخصصة، ومؤتمرات الصناعيين التي تقيمها "المنظمة" كل سنتين لمعالجة المسائل المهمة والمطروحة في القطاع الصناعي بالمنطقة وكيفية معالجتها. وفي هذا الصدد، كانت "التحويلية" الراعي الماسي لمؤتمر الصناعيين الخامس عشر الأخير، والذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة من 25 - 26 نوفمبر 2015. وتأتي هذه الرعاية تكريساً للتعاون المتواصل بين "المنظمة" و"التحويلية"، والذي أثمر عن مذكرة تفاهم بين الطرفين أصبحت بموجبها "التحويلية" منذ سنة 2013 شريكاً إستراتيجياً في الأنشطة التي تعقدها "المنظمة". ويأتي حرص "التحويلية" على المشاركة في مثل هذه المؤتمرات، لما لهذه الأحداث المهمة من دور بارز في وضع الإستراتيجيات التنموية في دول المجلس للنهوض بالقطاع الصناعي. كما استفادت "التحويلية" من الخبرات التي عملت "بالمنظمة"، ثم التحقت بكوادرها الفنية، وكان لذلك الأثر العميق في تطور الشركة ونجاحها.

ومما لا شك فيه، أن لـ "المنظمة" دور أساسي في رفع الوعي الصناعي في جميع دول المنطقة من خلال برامجها، وتحفيز كل من القطاع العام والخاص للاستثمار في العديد من المشاريع المجدية، وكانت تعوّض بذلك الفراغ الناتج عن تقصير بعض الدول في المجال، إلا أنه وبالرغم من كل الجهود الكبيرة، لم يكن ذلك كافياً لتحقيق أهداف الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية بالمنطقة، ولم تنجح بصفة ملحوظة في نقل الصناعات التحويلية بدول المجلس إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة، أو أن تمنح أغلب منتجاتها الميزة التنافسية في الأسواق الخارجية، لذا، نأمل أن تتم مراجعة وتحديث الإستراتيجية الموحدة والخارطة الصناعية لدول المجلس لمواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية بالمنطقة والعالم، لتحقيق التنمية المستدامة والتعاون الصناعي المنشود.

ورغم كل التحديات، لا تزال "المنظمة" تبذل قصارى جهدها لتقوم بدورها الرائد "كبيت خبرة ذي سمعة عالمية، تنافسي ومتميز في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الصناعية"، يستفيد منه كل الوسط الصناعي الخليجي والعالمي، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسط المحلية، التي تحتاج المزيد من دعم السلطات الراعية لضمان نجاحها. فتلك الشركات تفتقر إلى العديد من الإمكانيات والخبرات والمعلومات والتحالفات الإستراتيجية التي جمعتها المنظمة خلال هذه العقود الأربعة، وأصبحت مرجعاً وثروة لا يستهان بها، ويجب الحفاظ عليها وتنميتها.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نتمنى لـ "المنظمة"، في عيدها الأربعين، المزيد من التقدم والعطاء لكل الوسط الصناعي بالمنطقة، والقيام بدورها الرائد في تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي الذي أنشئت من أجله. ونناشد أصحاب السمو والسعادة أمراء الدول الأعضاء، ووزراء المالية، ووزراء الصناعة والقائمين عليها أن يواصلوا دعم هذه الثروة ورعايتها لتستفيد منها الأجيال المقبلة ولتحقيق الرؤية الوطنية الشاملة للتنمية بعيدة الأفق.

# واقع التنمية الصناعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أربعين عاماً

أ.د. هيثم عبد الله سلمان
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

## أولاً: أهمية التنمية الصناعية ومراحلها

برز الاهتمام بالتصنيع بعد الثورة الصناعية الكبرى، ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929، حيث بدأ الاهتمام بتخطيط التنمية الصناعية، إذ خُطط لها تبعاً، لتوفر مقوماتها من الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية. وبناء على ذلك فقد مرت التنمية الصناعية بمراحل عدة، بدأت بالاهتمام بنمو الناتج المحلي الإجمالي، وما يلحق ذلك من تنمية صناعية، وتلتها مرحلة الاهتمام بنمو التجارة الخارجية وما ينتج عنها من نمو الصادرات والواردات - فنمو الصادرات يركز على الإنتاج لفرض التصدير وفتح الأسواق، أما نمو الواردات فيركز على واردات السلع الرأسمالية التي تنتج وسائل الإنتاج، فضلاً عما صاحب هذه المرحلة من انفتاح وحرية التجارة واقتصاد السوق. أما المرحلة الثالثة فقد ركزت على رفع مستوى الإنتاجية لعوامل الإنتاج كافة، من خلال إدخال التطور التكنولوجي لرفع الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج وتخفيض التكاليف.

ومن تقديرات منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو)، وبحسب هدف (ليما) الخاص بتكثيف الجهود الصناعية، لا بد من بلوغ النسبة المحددة بـ 25 %، وهي نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى المستوى العالي للتصنيع، الذي Bmgh بلغته الدول حديثة العهد بالتصنيع،

مثل أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وإن هدف التصنيع الرئيس هو تقليل الصعوبات الناجمة عن الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية والمتمثلة بالنفط الخام بشكل أساسي، وتوفير الدخل والحصول على العملات الأجنبية، وهي مخاطر تجعل البلد مرتهناً بتطورات خارجية لا يستطيع التأثير عليها من جهة، ولا يستطيع إزالة كل تشوهات هيكل القطاعات الرئيسية التي تضع الأساس لتنويع قاعدتها الإنتاجية من جهة أخرى.

## ثانياً: إستراتيجيات التنمية الصناعية

تباينت إستراتيجيات التنمية الصناعية باختلاف السياسات التجارية التي تنتهجها النظم الاقتصادية السائدة، فاتجهت معظم الدول النامية خلال فترة الستينيات ومنتصف السبعينيات لاتباع سياسة الإحلال محل الواردات، بهدف دفع عملية التصنيع في ظل حماية جمركية مرتفعة، مستخدمةً بذلك إستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات، وتقتضي هذه السياسة تقييد التجارة الخارجية لفرض حماية الإنتاج المحلي لإحلاله محل الواردات، ويقصد بإحلال الواردات أن ينتج المجتمع سلعاً محلية كان يستوردها من قبل أو ما كان يمكن أن يستوردها لو لم يقم بهذا الإنتاج. إلا أن التطورات التي شهدتها ظروف التجارة الدولية من تطور اتفاقيات الجات ووصولها إلى منظمة التجارة العالمية عبر جولاتها الثمانية، وما آلت إليها من تحرير التجارة وبروز القطاع الخاص فيها، أدت إلى اتباع الدول إستراتيجيات تصنيع مختلفة، وذلك تبعاً للسياسات التجارية وما ينتج عنها من تفعيل بعض الإستراتيجيات والأدوات الاقتصادية والسياسية التي تخدم توجهاتها، فجرى اتباع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات، إذ استخدمت هذه السياسة لتشجيع الصادرات في معظم الدول النامية، ولا سيما في أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن أنها تعكس نجاح الصناعات التصديرية وارتفاع كفاءتها بوجه عام وتحسين المنتجات لمواجهة المنافسة في ميدان إحلال الواردات. أما الإستراتيجية الثالثة فهي إستراتيجية التنمية التكنولوجية، التي اعتمدت على الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الصناعية، آخذةً بعين الاعتبار الآثار الرئيسية للتغيرات التكنولوجية السريعة التي تتفاعل بقوة مع غيرها، لا سيما مع التوجه نحو التنمية المستدامة وما يلحقها من تبعات أيكولوجية وفنية، تتمثل بالحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من التلوث البيئي، ورفع الإنتاجية لعناصر العملية الإنتاجية كافة.

## ثالثاً: تطور ناتج الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد أثبت الواقع الاقتصادي الحالي الاعتقاد السائد بعد الحرب العالمية الثانية بأن شروط التبادل ستميل في المدى الطويل لغير صالح مصدري المواد الأولية، وهو ما أثبت من خلال الاستعانة بالمواد الصناعية محل المواد الطبيعية، مثل اللؤلؤ الصناعي محل الطبيعي، والنسيج الصناعي محل الطبيعي، والمطاط الصناعي محل النباتي، والاستعانة بالمواد الأولية الأخرى داخل الصناعة ذاتها من خلال إحلال البلاستيك محل الألومنيوم أو الفايبركلاس أو بالعكس كلما اقتضت الضرورة، فضلاً عن الاقتصاد في استخدام المواد الأولية وإعادة تدويرها، مع ملاحظة انخفاض أسعار المواد الأولية بالمقارنة مع أسعار المواد الأولية الاحتياطية للمعدات الأجهزة ذات المستوى التقني وارتفاع أسعارها وبمعدلات قياسية، إذ ارتفع سعر المعمل الآلي الصغير عن سعر كذا طن من المواد الأولية، وبذلك فُقدت الميزة النسبية لمعظم المواد الأولية الطبيعية. وبالتالي أخذ قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي منحاً آخر من خلال التركيز على الصناعات التي تتمتع بميزة تنافسية لفرض تصديرها إلى الخارج، فضلاً عن التركيز على الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية لاستهلاكها محلياً. ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول (1) يتبين أن ناتج الصناعة التحويلية في دول المجلس حققت قفزات كبيرة في القيمة المضافة لناتج الصناعة التحويلية، إذ ارتفع معدل النمو المركب من 6.2 % خلال المدة (1985 - 1995) إلى 10.9 % خلال المدة (2005 - 2014) بعد أن كان 11.9 % خلال المدة ( 1995 - 2005)، وهو ما يعكس الجهود التنموية الكبيرة التي أولتها دول المجلس في النهوض بواقع التنمية الصناعية من خلال زيادة الاستثمار الصناعي، وإدخال مؤشرات التنمية الصناعية في خططها الصناعية ورفعها إلى المستويات المستهدفة، بغية تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة التي تنادي بها المنظمات الدولية والحكومية، فضلاً عن إجراء التغييرات الهيكلية داخل فروع الصناعة التحويلية من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة.

أما من حيث نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، فيمكن ملاحظتها من بيانات الجدول (2) الذي يبين أن متوسط النسبة قد ارتفع من 7 % عام 1985 إلى 10.1 % عام 2014، وهذا إنما يعكس الجهود التنموية الصناعية الكبيرة التي اتبعتها حكومات دول المجلس لتحقيق تلك النسبة الكبيرة، بيد أنه لا يمكن بمكان الوصول

**الجدول رقم (1)**
**تطور القيمة المضافة لناتج الصناعة التحويلية (مليون دولار) ومعدل نموها× (%)**
**لدول مجلس التعاون الخليجي لأعوام مختارة**

| الدولة | 1985 | 1995 | معدل النمو | 2005 | معدل النمو | 2014 | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 2521 | 4452 | 4.8 | 19160 | 15.7 | 39725 | 8.4 |
| البحرين | 357 | 1026 | 11.1 | 1628 | 4.7 | 4979 | 13.2 |
| السعودية | 6762 | 11397 | 5.3 | 31324 | 10.6 | 81029 | 11.1 |
| عُمان | 228 | 643 | 10.9 | 2619 | 15.1 | 8197 | 13.5 |
| قطر | 486 | 684 | 3.5 | 4394 | 20.4 | 21245 | 19.1 |
| الكويت | 1274 | 2977 | 8.8 | 5866 | 7.0 | 9658 | 5.7 |
| المجموع | 11628 | 21179 | % 6.2 | 64991 | 11.9 | 164833 | 10.9 |

**المصادر:**
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، ص 242.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 423.

* معدل النمو المركب يساوي:

$$R = \sqrt[t-1]{(yt \setminus yo)} - 1 \times 100$$

حيث إن:
R معدل النمو المركب, yo قيمة سنة المقارنة, yt قيمة سنة الأساس, t المدة الزمنية

إلى النسبة المحددة بـ 25 % في هذه الدولة أو تلك، لا بسبب قصور الصناعة التحويلية فقط، لكن بسبب ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تستقطب النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن حجز نسبة تتراوح بين (30 - 40) % من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة الاستخراجية في حالة الدول النفطية الخليجية.

## رابعاً: الاعتماد على تجارة المنتجات الصناعية غير النفطية

وهو مؤشر يقيس مدى تطور القطاع الصناعي غير النفطي ومساهمته في ميزان المدفوعات في الاقتصاد المعني، وللأربع سنوات 1985 و1995 و2005 و2014، من أجل تقدير أداء القطاع الصناعي غير النفطي في الآونة الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تغطية الصادرات للواردات، فعندما يشير المؤشر إلى الصفر فهذا يعني التوازن التام بين الصادرات والواردات، وعندما يشير إلى 100 % يعني أن التجارة تعتمد بالكامل على الصادرات، أما إذا أشار إلى -100 % فيعني أن التجارة تعتمد بالكامل على الواردات.

ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (3) يتبين أن مؤشر الاعتماد على إجمالي التجارة في المنتجات الصناعية غير النفطية للدول المشار إليها قد ارتفع من -44 % عام 1985 إلى -54 % عام 1995، وذلك نتيجة العجز الكبير في الميزان التجاري الصناعي غير النفطي الذي صاحب هذه الدول، إذ ارتفع العجز فيها من -25797 مليون دولار إلى -47165 مليون دولار للعامين على التوالي، وبمعدل نمو مركب بلغ 6.2 % نتيجة ارتفاع معدل النمو المركب للواردات الصناعية غير النفطية البالغ 4.8 % عن معدل النمو المركب للصادرات الصناعية غير النفطية البالغ 2.2 %، وهذه نتيجة طبيعية لعدم تأثر الصادرات الصناعية غير النفطية لهذه الدول بالتعريفة المطبقة فيها منذ عامي 2001 و2002، لعدم انتهاء فترة السماح الممنوحة لتعديل أوضاعها البالغة 10 سنوات ابتداءً من أوائل 1995 وتنتهي نهاية عام 2004، وذلك لشدة علاقة الصادرات الصناعية غير النفطية بانتهاء الفترة الممنوحة، وما تجنيه من نفاذ الاتفاقية، وما ينتج عنها من توسيع للتبادل التجاري وخفض الرسوم الجمركية على صادراتها الصناعية غير النفطية، لا سيما من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان لا بمستوى نسبة التعريفة المطبقة فيها.

وقد تحسن المؤشر بين عامي 2005 و2014 وبلغ 20 %، ونتيجة التزام كل من الكويت والبحرين وقطر عدا الإمارات والسعودية وعُمان (لعدم توفر البيانات عنها) بالتعريفات المطبقة نحو منظمة التجارة العالمية قد أتت أوكلها خاصة بعد نفاذ فترة السماح الممنوحة لتعديل أوضاعها في بداية عام 2005، فضلاً عن أن التعريفات المطبقة في كل من الكويت والبحرين وقطر هي أدنى بكثير من التعريفات المثبتة، إذ بلغ متوسط التعريفة المثبتة 50.5 % لأنواع السلع كافة، في حين بلغ متوسط التعريفة المطبقة لجميع أنواع السلع 5.2 %، مما ساعد هذه الدول على تطبيق إستراتيجياتها الموجهة نحو التصدير، إذ حققت الصادرات معدل نمو مركب بلغ 12.3 %، في حين بلغ معدل النمو المركب للواردات 12.2 % خلال المدة (2005 - 2014)، وتحسين انخراطها في نظام سلسلة القيم العالمية وخطط المشاركة في الإنتاج الصناعي الدولي.

**الجدول رقم (2)**
**تطور مؤشر نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي لأعوام مختارة**

| الدولة | 1985 | 1995 | 2005 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 9.3 | 10.4 | 12.5 | 9.5 |
| البحرين | 8.9 | 17.3 | 12.0 | 14.7 |
| السعودية | 7.8 | 9.6 | 9.4 | 10.8 |
| عُمان | 2.4 | 4.7 | 8.3 | 10.0 |
| قطر | 7.9 | 8.4 | 8.4 | 10.0 |
| الكويت | 5.9 | 11.1 | 7.0 | 5.4 |
| المتوسط | 7.0 | 10.2 | 9.6 | 10.1 |

المصادر:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص. ص 286 ، 320.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، ص. ص 214 ، 242.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص 424.

**الجدول رقم (3)**
**تطور تجارة المنتجات الصناعية غير النفطية (مليون دولار)**
**ومؤشر الرقم القياسي للاعتماد التجاري (ITD)×× (%)**

| الدولة | 1985 | | 1995 | | 2005 | | 2014 | | 1985 | 1995 | 2005 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | ITD | ITD | ITD | ITD |
| الإمارات | 6745 | 1553 | 21375 | 1540 | 67417 | 30907 | 189761 | 102440 | (63) | (87) | (37) | (30) |
| البحرين | 1683 | 345 | 2386 | 1549 | 5223 | 2458 | 12634 | 8961 | (66) | (21) | (36) | (17) |
| السعودية | 23622 | 6595 | 28087 | 14059 | 59498 | *27989 | 173835 | 48439 | (56) | (33) | (36) | (56) |
| عُمان | 3153 | 348 | 4248 | 1311 | 8827 | 1444 | 29299 | 15884 | (80) | (53) | (72) | (30) |
| قطر | 1139 | 575 | 3677 | 1256 | 10061 | 12919 | 30443 | 105476 | (33) | (49) | 12 | 55 |
| الكويت | 5934 | 7063 | 7840 | 733 | *14935 | *33999 | 31489 | 31834 | 9 | (83) | 39 | 0.5 |
| المجموع | 42276 | 16479 | 67613 | 20448 | 165961 | 109716 | 467461 | 313034 | (44) | (54) | (20) | (20) |

المصادر:
(1985 و1995) – الأسكوا، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد (9)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998، ص 61 - 62.

[3] الأسكوا، تقدم البلدان الأعضاء في الأسكوا في تنفيذ توافق آراء مونتيري، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006. ص 59.

## خامساً: الانفتاح الصناعي غير النفطي

يُعد الانفتاح الصناعي غير النفطي مفهوماً جزئياً من المفهوم الشامل للانفتاح التجاري الذي تؤثر درجته بالخارج على حجم الأنشطة الاقتصادية ونموها، فالانفتاح على الخارج يشكل نافذة لتبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول، لتغطية الاحتياجات المحلية من جهة ونقل الفائض منها إلى الخارج من جهة أخرى، ويرتبط الانفتاح التجاري بعدة أمور أهمها:

1 - درجة تحرر الاقتصاد من القيود واتباع آلية السوق.
2 - مدى التقدم في تطبيق أنظمة منظمة التجارة العالمية وقواعدها.
3 - حجم الاتفاقات التجارية الثنائية الحرة.
4 - درجة اختلال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية.
5 - درجة اختلال الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي.
6 - مدى توفر البيئة التشريعية والقانونية النافذة التي تضبط نشاط قطاع التجارة الخارجية، فضلاً عن نشاط الاستثمار الأجنبي.
7 - درجة تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي.
8 - مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة وقدرتها على زيادة إنتاجها.

أما الانفتاح الصناعي غير النفطي فيرتبط كذلك ببعض أو كل الأمور أعلاه، ولا سيما فيما يخص درجة اختلال الهيكل الإنتاجي الصناعي، ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي على زيادة الإنتاج وتنويعه، فضلاً عن تحرير الاقتصادات الوطنية من الشرك التي وقعت به هذه الدول بتدني القيمة المضافة للسلع المنتجة والمصدرة، إذ يستبعد أثر عوائد الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، ويستبعد أيضاً أثر ناتج الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي، ويستبعد كذلك وبالقدر الممكن أثر السلع المعاد تصديرها إلى الخارج. ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (4) يتبين أن متوسط نسبة الانكشاف الصناعي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي، انخفض من 71 % عام 1985 إلى 70 % عام 1995، وعلى الرغم من أن الانخفاض طفيف في المؤشر، إلا أن المتوسط لمؤشر نسبة الانكشاف يُعد مؤشراً معتدلاً بالمقارنة مع إمكانيات دول مجلس التعاون الخليجي الصناعية. وقد أشار البنك الدولي في دراسته إلى أن الدول العربية بشكل عام ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت معدلات نمو اقتصادية جيدة خلال المدة (1965 - 1995) من خلال إعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية وتغليب اعتبارات العدالة، مما أدى بالنهاية إلى توجيه الإنفاق الاستثماري نحو الفرص الاستثمارية الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية الملائمة للمعايير الربحية التجارية والربحية الاقتصادية (الاجتماعية أو الحكومية)، فضلاً عن أن اتباعها لإستراتيجية إحلال محل الواردات. فيما ارتفع المؤشر بعد ذلك إلى 87 % عام 2005 ثم إلى 95 % عام 2014، مما يجعل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الصناعية مرتهنة بالتغيرات في أسعار السلع الصناعية الخارجية، فضلاً عن استيراد التضخم المستورد من الخارج.

أما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي على انفراد، فقد انكشفت تماماً نحو الخارج كل من قطر وعُمان والإمارات العربية المتحدة وعُمان لتجاوزها نسبة الانكشاف الصناعي غير النفطي البالغ 100 %، إذ حققت 129.6 % و105.4 % و104.9 % عام 2014 على التوالي، مما يدل على أن اقتصاداتها تعتمد كلياً على الاقتصادات الخارجية، ولا سيما في مجال القطاع الصناعي.

أما في البحرين فقد اتجه مؤشر نسبة الانكشاف الصناعي إلى الأعلى، إذ ارتفع من 67.5 % عام 1985 إلى 84.7 % عام 2014، مما يعكس تدهور المؤشرات التنموية الصناعية الكلية، وبما يتيح توجيه قطاعها الصناعي الوطني من الخارج تلقائياً من خلال التحكم باستيراداتها الصناعية وصادراتها. فيما انخفض المؤشر في الكويت من منكشف تماماً نحو الخارج خلال عامي 1985 و2005، ولم يعتد بالمؤشر لعام 1995 - وذلك للآثار الاقتصادية السلبية التي ترتبت على احتلال العراق للكويت عام 1990 - إلى غير منكشف تماماً عام 2014 ببلوغه 97.8 % عام 2014، وهو أمر يستلزم كثيراً من العمل للتخلص من التبعية الاقتصادية الصناعية.

فيما انفردت السعودية بمؤشر نسبة انكشاف تنموي معتد بها اقتصادياً، وذلك لعدم تجاوزه نسبة 50 % طوال مدة الدراسة، مما يعكس نجاح القطاع الصناعي غير النفطي في السعودية في عدم اختياره لميزة تحقيق الأرباح على حساب إهمال الآثار التنموية الصناعية على الاقتصاد الوطني.

## سادساً: الطاقة الاستيعابية الصناعية

يعد مؤشر نسبة الطاقة الاستيعابية الصناعية غير النفطية مؤشراً جزئياً من مؤشرات الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكلي، الذي يمثل أعلى استثمار يمكن أن لا يتجاوزه الاقتصاد من دون انخفاض كفاءة الاستثمار، أي بمعنى قدرة الاقتصاد على استيعاب الاستثمار في ظل الإمكانات الاقتصادية المتاحة. فيما تُعد

**الجدول رقم (4)**
**تغيرات مؤشر نسبة الانكشاف الصناعي غير النفطي****
**لدول مجلس التعاون الخليجي لأعوام مختارة (%)**

| الدولة | 1985 | 1995 | 2005 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 56.0 | 77.4 | 83.0 | 104.9 |
| البحرين | 67.5 | 79.5 | 76.5 | 84.7 |
| السعودية | 48.9 | 49.4 | 49.8 | 49.4 |
| عُمان | 84.2 | 65.3 | 65.3 | 105.4 |
| قطر | 48.7 | 96.0 | 123.7 | 129.6 |
| الكويت | 119.8 | 53.4 | 126.1 | 97.8 |
| المتوسط | 71 | 70 | 87 | 95 |

المصادر:
- بالاعتماد على بيانات الجدول (3).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، ص. ص 214 ، 241.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص. ص 385-422.

** مؤشر نسبة الانكشاف الصناعي غير النفطي = (مجموع الصادرات والواردات غير النفطية) / الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي × 100.

الطاقة الاستيعابية الصناعية أعلى استثمار صناعي يمكن أن يستوعبه القطاع الصناعي غير النفطي مع المحافظة على إنتاجية رأس المال المستثمر، ويمكن أن يذهب بعيداً نحو مقدار الاستثمار الصناعي الذي يتساوى عنده معدل العائد الصافي لهذه الاستثمارات مع معدل الخصم الاجتماعي المقبول من وجهة نظر المجتمع، وهو ما أكد عليه (R. Gulhatti).

فمن ملاحظة بيانات الجدول (5) يتبين أن متوسط نسبة الطاقة الاستيعابية الصناعية غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، قد حافظت على نسبتها البالغة 39 % خلال العامين 1985 و1995، وذلك للأسباب المذكورة سابقاً، فيما ارتفع إلى 48 % عام 2005، ثم إلى 55 % عام 2014، وهذا إنما يعكس حقيقة اعتماد التنمية الصناعية غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي على الخارج، سواءً أكانت السلع الصناعية استهلاكية أم وسيطة أم رأسمالية.

أما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي على انفراد، فقد احتلت قطر الأعلى نسبة بمؤشر الطاقة الاستيعابية من بين دول المجلس ببلوغها 102.2 % عام 2014 بعد أن كانت 27.9 % عام 1985 وبارتفاع تدريجي، مما يعكس الاعتماد الكلي للقطاع الصناعي الوطني على القطاع الصناعي الخارجي، وذلك بسبب توفر مصادر الطاقة الرخيصة والمدعومة حكومياً، ولا سيما في المشاريع الصناعية كثيفة رأس المال وكثيفة الاستهلاك للطاقة، وهو أمر يستدعي الحذر منه خشية بروز أزمات صناعية قد تطفو على الاقتصاد الوطني وبسرعة ومن دون مقدمات.

أما الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان فقد ارتفعت مؤشراتها تدريجياً حتى بلغت 51.9 % و43.3 % و52.0 % عام 2014 على التوالي، وهو يعكس ضيق الطاقة الاستيعابية لهذه الدول في الاستثمار في الصناعات المحلية التي تكون مدخلاتها الصناعية محلية واستهلاكها محلياً.

أما في الكويت فقد تذبذب مؤشرها صعوداً ونزولاً، مما يعكس أن مؤشر الطاقة الاستيعابية الصناعية تعتمد على حجم إنتاج المشاريع الصناعية، ولا سيما تلك المشاريع التي تعتمد اعتماداً تاماً على المواد الأولية الصناعية الخارجية، فضلاً عن كبر حجم المشاريع الصناعية الكويتية الموجه للتصدير الخارجي.

أما السعودية فقد انفردت كذلك في هذا المؤشر كما في سابقة الانكشاف الصناعي، إذ لم يتجاوز مؤشر نسبة الطاقة الاستيعابية فيها حوالي 30 % طيلة مدة الدراسة، وهذا إنما يدل على نجاح القطاع الصناعي غير النفطي في أدائه التنموي، وبناء القاعدة الصناعية على ركائز قوية مبنية على قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء والماء والقطاع الزراعي، أي بمعنى التركيز على الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الصناعة التحويلية، لا بهدف تكريس حالة التبعية للخارج وتحقيق الأرباح الآنية، ولكن النظر بعيداً نحو المواءمة ما بين إمكانات تحقيق التنمية الصناعية الوطنية السعودية ومتطلباتها في ظل التخطيط الإستراتيجي للتنمية الشاملة، وبالاعتماد ضمنياً على اتباع التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك هو كبر حجم الاقتصاد السعودي، وحجم السكان، والتنويع الاقتصادي والصناعي، فضلاً عن الابتعاد عن حالة أو ظاهر الاستهلاك المظهري (التفاخري) الذي ابتليت به بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

**الجدول رقم (5)**
**تغيرات مؤشر نسبة الطاقة الاستيعابية الصناعية غير النفطية×**
**لدول مجلس التعاون الخليجي لأعوام مختارة (%)**

| الدولة | 1985 | 1995 | 2005 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 33.7 | 43.2 | 43.5 | 51.9 |
| البحرين | 38.7 | 41.2 | 40.8 | 43.3 |
| السعودية | 30.0 | 28.3 | 28.7 | 30.2 |
| عُمان | 45.3 | 37.1 | 38.2 | 52.0 |
| قطر | 27.9 | 48.7 | 64.0 | 102.2 |
| الكويت | 61.0 | 33.9 | 75.7 | 48.9 |
| المتوسط | 39 | 39 | 48 | 55 |

المصادر:
- بالاعتماد على بيانات الجدول (3).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، ص. ص 214 . 241.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص. ص 385-422.
* يعني المؤشر نسبة الواردات الصناعية غير النفطية (باستثناء النفط الخام) إلى الطلب العام الصناعي غير النفطي (باستثناء النفط الخام).
ولمزيد من المعلومات حول الطلب العام يمكن الرجوع إلى:
- د. فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 228.

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

# جويك ... بيت المعرفة ورائد الترويج الصناعي

# GOIC ... Knowledge-hub and Pioneering for Industrial Promotion

## www.goic.org.qa

| | |
|---|---|
| Industrial and Economic Studies | دراسات صناعية و اقتصادية |
| Manufacturing Investment Opportunities | فرص استثمار صناعي |
| GCC Subcontracting and Partnership Exchange Network | الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية |
| Industrial Technical Assistance | معونة فنية |
| Training and Capacity Development | تدريب وتطوير قدرات |
| Industrial Market Intelligence | معلومات الأسواق الصناعية |

## جويك ... مدخلكم إلى المعلومات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية بدول المجلس

## GOIC ... Your gateway to Industrial and Socioeconomic Data in the GCC

## www.imi.com.qa

P. O. Box: 5114 Doha, Qatar Tel.: + 97444858888 Fax: + 97444831465 E-Mail: goic@goic.org.qa

# باعتماد "المعهد البريطاني للمعايير"

# "جويك" تنال شهادة "الأيزو" في الدراسات الصناعية والمعلومات ودراسات السوق

bsi.

Certificate of Registration

QUALITY MANAGEMENT SYSTEM - ISO 9001:2008

...making excellence a habit.

حصلت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) على شهادة الأيزو ISO 9001-2008 في نظم إدارة الجودة، وذلك في مجال توفير الدراسات الصناعية ودراسات السوق، وفي توفير الخدمات المطورة لمعلومات السوق الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من قبل المعهد البريطاني للمعايير (BSI) الحائز على اعتماد هيئة "UKAS" البريطانية، وصاحب السمعة العالمية في مجال الاعتماد.

وقد اعتبر سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة أن هذه الشهادة تأتي لتؤكد حرص "جويك" على دعم القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التحقق من تلبية المنظمة لأعلى مستوى من متطلبات نظام إدارة الجودة. وشكر العقيل "المعهد البريطاني للمعايير" على دعمهم وعملهم الدؤوب خلال جميع مراحل عملية الحصول على الشهادة.

وتعتبر شهادة الأيزو ISO 9001-2008 النظام العالمي الأبرز في إدارة الجودة، حيث يتيح تطبيق هذا النوع من أنظمة إدارة الجودة داخل "جويك" مراقبة وإدارة جودة عملياتها على المستويات كافة، بالإضافة إلى تقييم وتطوير الأداء، كما يتيح هذا النظام تقديم خدمات مستدامة من خلال تحديد الإجراءات التي تتيح لها التحسين المستمر لسير عملياتها مع التركيز على الاحتياجات الأساسية للعملاء.

وعلاوة على ذلك، فإن إشراك الموظفين في فريق العمل يُعتبر أساسياً للنجاح المستدام، وخلال هذه العملية تؤدي المشاركة القيمة إلى الاستثمار الفردي في مشروع معين، مما يقود بدوره إلى إعداد موظفين محفزين وملتزمين، يميلون نحو التفاني في العمل، وتوظيف كل إمكاناتهم لإتمام المشروع.

وعليه يعتبر حصول "جويك" على شهادة الأيزو ISO 9001 خطوة نموذجية نحو مزيد من النجاح في المستقبل.

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

# التعاون الصناعي

## في الخليج العربي

دورية ربع سنوية تصدرها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، تعنى بنشر أخبار وتقارير ولقاءات في قطاع الصناعة، إضافة إلى مقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة في هذا القطاع.

كل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا يعبر عن رأي المنظمة، ويتحمل الكاتب المسؤولية وفق قوانين حقوق النشر.

للمشاركة والاستفسار يرجى مراسلتنا على:
البريد الإلكتروني: aajaber@goic.org.qa
هاتف رقم: 717 / 44858888 974 +
www.goic.org.qa

# "جويك" تشارك في قمة البوسفور السابعة للتعاون الدولي

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في قمة البوسفور السابعة للتعاون الدولي، التي أقيمت برعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وذلك خلال الفترة من 29 نوفمبر حتى 1 ديسمبر 2016، في فندق "فورسيزون" في إسطنبول، بمشاركة عدد من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ومسؤولين وخبراء من حوالي 90 دولة.

وتأتي هذه المشاركة في إطار سعي "جويك" لتعزيز التعاون الخليجي التركي المشترك، خصوصاً في المجالات الاقتصادية والصناعية، ولتبادل الخبرات بما يعود بالنفع على دول الخليج.

## العقيل

وتحدث سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية خلال أعمال القمة، شاكراً المنظمين على دعوتهم الكريمة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية للمشاركة في أعمال هذا الحدث العالمي المهم، وأكد أن المنظمة "تولي اهتماماً كبيراً للمشاركة سنوياً في هذه القمة، لما لها من أثر كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية، وفي تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول المنطقة، في مجالات الاستثمار والتجارة، وربط مبادرة الأعمال بشكل إستراتيجي وكلّي لإشراك القطاع الخاص في دعم العمل الإنساني بشكل يسهم في تقوية المجتمعات على نحو شامل".

وقال العقيل إن "مشاركة القطاع الخاص في العمل الإنساني شهدت تزايداً مطرداً في العقد الماضي، وعلى الرغم من ذلك يتوقع أن يكون دور القطاع الخاص أكبر في الشراكة الجديدة مع المنظمات المحلية والدولية للاستثمار في الوقاية وتخفيف المخاطر، لمساعدة البلدان على التأهب للصدمات بشكل أفضل، بما في ذلك تحسين الوصول إلى تحليل المخاطر وخطط الطوارئ وخطط الحماية

الاجتماعية".

وثمن سعادة الأمين العام "مبادرة الجمهورية التركية في استضافة القمة العالمية للعمل الإنساني "نقطة تحول في نظام المساعدات الدولية" والتي انطلقت في مايو الماضي في إسطنبول بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة"، معتبراً أنها "تركت أثرها في حشد جهود الحكومات والشركاء في المجال الإنساني والتنمية، حيث اتفقوا على طريقة جديدة في العمل من خلال "الاستثمار في مجتمعات قوية ومجتمعات مستقرة".

ولفت العقيل إلى أن "مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشكل حوالي 90 % من شركات القطاع الخاص عالمياً، وهي مسؤولة عن توظيف القوى العاملة في العالم، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية، وقد تم تجاهل دور هذه المؤسسات في جهود دعم الإغاثة والعمل الإنساني في الماضي، إلا أن المستقبل يبشر بالكثير في هذا المجال".

وأكد سعادته "أن دور القطاع الخاص الصناعي في دول المجلس والعالم، يجب أن يوجّه لدعم العديد من مبادرات الأعمال في مجال العمل الإنساني في مجالات متنوعة"، إلى جانب "دعم مبادرات مؤسسات الأعمال للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز من جهود الإغاثة واستدامتها، ويساعد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضاً"، منوهاً بأن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" تقوم بطرح العديد من الفرص الاستثمارية الصناعية التي يمكن لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها". كما شدد على أهمية "إنشاء شراكة جديدة بين القطاع الصناعي الخاص والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني لوضع خطط مساعدة المجتمعات على مواجهة الكوارث والصدمات".

وختم العقيل بالإشارة إلى أنه "إذا كان القطاع الخاص الصناعي يسعى لأخذ حيز في دعم جهود الإغاثة والعمل الإنساني في مجال الصناعة، فلا بد لصانعي السياسة من فهم الملامح والسمات الرئيسية لسيناريو التصنيع الجديد من جهة، والفهم والالتزام بمبادئ الشراكة الجديدة التي تؤهل دول المنطقة للتعامل مع الصدمات بشكل أفضل، واختيار آليات التمويل المبتكرة لمواجهة الأزمات من جهة أخرى".

## تكريم "جويك"

وعلى هامش قمة البوسفور السابعة للتعاون الدولي، قدمت الجهة المنظمة درعاً تقديرية لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، لمساهمتها للعام الرابع على التوالي في دعم مخرجات القمة، والمساهمة في نجاحها، وخصوصاً في استقطاب الجهات الخليجية المشاركة والمواضيع المنتقاة. وقد تسلم الدرع سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة من السيد أرشد هورموزلو مستشار الرئيس التركي لشؤون الشرق الأوسط ورئيس اللجنة التنفيذية للقمة، وذلك خلال حفل العشاء الذي أعدته الجهة المنظمة للوفود التي حضرت القمة.

# بصمة "جويك" في الصناعة الخليجية

المهندس حازم صبحي الأنقر
مستشار هندسي - إدارة الاستثمار الصناعي
قطاع المشروعات الصناعية

أكثر ما لفت انتباهي يوم انضمامي إلى "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في الأول من أغسطس عام 1993، هو تنوع الإثراء المعرفي الذي حوته المنظمة بين أروقتها، والذي ترجمته المهارات الخبيرة إلى دراسات وأبحاث، وصلت لجميع المنابر المحلية والإقليمية، وساهمت في رسم خارطة الصناعة الخليجية في المنتديات الإقليمية والدولية.

وكان لي مشاهدات نُقشت في ذاكرتي حول علاقة المنظمة مع مراكز الأبحاث العالمية والجامعات، والتي ساهمت في تحكيم العشرات من أبحاث المنظمة، وقد ساهم هذا الثراء العلمي في بناء مشاريع ضخمة في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى انطلاق خدمات الدعم الفني والصناعي، والتي تشرفت بالعمل فيها لأكثر من عقدين ونيّف.

وتعد برامج المنتديات الاستثمارية والاجتماعات التنسيقية والمؤتمرات الصناعية روافد مهمة لمساندة مهام أعمال المنظمة الرئيسية، مما جذبني وشجعني للسعي والعمل في جميع إدارات المنظمة، فقد شهدت المنظمة بتعاقب الأمناء العامين والأمناء العامين المساعدين عدة تغيرات في الهيكل الإداري ، وقد كنت شاهد عيان على هذه التغيرات ومررت بها، بدءاً من عملي

كباحث هندسي في إدارة المشروعات الصناعية، ومروراً برئاستي لوحدة تطوير الأعمال والتسويق، ثم عملي مديراً لإدارة تطوير الأعمال والتسويق، ورئيساً لوحدتي الدعم والترويج الصناعي، وانتهاءً بعملي مستشاراً هندسياً بإدارة الاستثمار الصناعي التابع لقطاع المشروعات الصناعية بالمنظمة.

تستوقفني قصص نجاح سطرتها سواعد خليجية وعربية في تأسيس وتشغيل خدمات دعم الطاقة لمنشآت الصناعة الخليجية، من خلال برنامج المعونة الفنية، والذي يعد عملية تقييم احترافية معمقة للمنشآت الصناعية، والتي كنا نقوم بأدائها مع فريق العمل بغرض الوصول إلى تحسين كفاءة استغلال الطاقة، ورفع الإنتاجية، وتقليص المخلفات ومنع التلوث، حيث تغطي تلك العملية موقع المنشأة ومرافقها وخدماتها والعمليات الصناعية فيها، كما ساهم البرنامج في الاستغلال الأمثل للطاقات التصميمية الصناعية، وكل ما سبق يعد رصيداً في الحساب التاريخي للمنظمة، والتي وضعت اللبنة الأولى لما هو متداول في يومنا هذا لدليل كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة الخليجية.

وقد شاركت في العديد من الدراسات التي وضعتها المنظمة لإنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية الخليجية، وذكّرني العمل في برنامج المناولة بمئات الساعات التي بُذلت في الزيارات الميدانية للمصانع في دول الخليج كافة، والتي تطلبت زيارة 5 مصانع في اليوم الواحد، وبإجمالي 300 مصنع خلال 3 سنوات، مما أسهم في بناء قاعدة معلومات مهمة لوظائف التوريد الصناعي في الخليج.

كما عاصرتُ الدراسات الخاصة ومراحل التنفيذ لإنشاء عدد من الجمعيات الصناعية المتخصصة، مثل جمعية الخليج للبتروكيماويات والكيماويات (GABCA)، والجمعية الخليجية لمنتجي المنظفات الكيماوية، وتعد هذه الإنجازات نتيجة لما تمخضت عنه نتائج الاجتماعات التنسيقية التي ساهمت "جويك" في الإعداد والتنظيم لها، بالإضافة لمشاركتنا الفعالة في إثراء المواد الفنية، كل ذلك أدى للخروج بتوصيات مهمة شكلت النواة الأساسية لتلك الكيانات القائمة ليومنا هذا.

ومن خلال عملنا بإدارة الإعلام والتنسيق الصناعي فقد قمنا بالشراكة الفنية الدولية مع المركز الياباني للتعاون مع الشرق الأوسط والمؤسسة اليابانية للتعاون الدولي (JAICA)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

كان لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية دور بارز في تقوية أواصر التعاون الصناعي الدولي مع الصناعات الخليجية، من خلال مؤتمرات الصناعيين الدورية، والاجتماعات التنسيقية المتخصصة، ومنتديات شركات الاستثمار الصناعي، الذي كان لي الفخر للمساهمة الرئيسية في غرس بذرته الأولى يوم 24 يوليو 1994 في قطر، حيث عقد اجتماع المشورة الأول بعنوان "شركات الاستثمار الصناعي القابضة في منطقة الخليج"، وصولاً إلى عقد المنتدى السادس تحت عنوان "اندماج الاستثمارات الصناعية كأحد التوجهات في ظل العولمة واحتمالات تطبيقه بدول مجلس التعاون" والذي عقد عام 2002، وقد بدأنا بعدد 5 شركات وصولاً إلى ما يفوق 25 شركة استثمارية صناعية كبرى.

كما أذكر ندوات فرص الاستثمار الصناعي التي تم الإعداد لها من خلال برنامج فرص الاستثمار الصناعي، ويقوم هذا البرنامج باستكشاف فرص الاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية، والتعريف بها من خلال نشاطات وبرامج مختلفة للمنظمة في دول الخليج وبشكل دوري، ويرمي هذا البرنامج لإيجاد أفكار لمشاريع تصنيعية جديدة ومربحة والترويج لها بحيث تتناسب مع المستثمر في القطاع الخاص بالمنطقة، والذي تمخض عنه سلة عريقة من المشاريع التي حوت ما يزيد عن 450 فرصة استثمارية للمشاريع الصناعية بمختلف القطاعات، وقد كان لكل ذلك أثر بارز في انتقال العديد من التقنيات الصناعية الدولية إلى الاقتصاد الصناعي الخليجي، ووضعت خارطة نقل التقنية في الصناعة الخليجية كأحد المعالم المهمة لمخرجات المنتديات الاستثمارية.

ويعد الدليل الإرشادي للمدن والمناطق الصناعية بدول مجلس التعاون أحد العلامات الفارقة التي ساهمت في الترويج للمدن الصناعية واستقطاب رؤوس الأموال لإقامة المشاريع على هذه المدن، وقد أسهمت بشكل رئيسي وفعال في إعداد هذا الدليل من خلال القيام بالزيارات الميدانية لجمع المعلومات اللازمة لإصدار الدليل بالشكل المطلوب، والذي خرج للنور عام 1999.

ولا أنسى أن أذكر أنني قمت بالإعداد والترويج والتدريب لمئات السواعد الخليجية ضمن برنامج التدريب وتطوير القدرات، وقد ساهم هذا البرنامج بتأهيل وتحسين قدرات الأفراد والمؤسسات، سعياً للوصول إلى التنمية المستدامة في مجال الصناعة بدول مجلس التعاون.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشكر قيادات المنظمة وكل من ساهم في بناء لبنات هذه المؤسسة العريقة التي تعلّمنا منها الكثير وقدمنا لها الكثير.

وقد حملنا راية المنظمة إلى العديد من المنتديات الدولية في العالم من أوروبا إلى أميركا الشمالية، وتركنا لها بصمة نفخر بها في الأرجاء كافة.

# قراءة لواقع الحكومات الإلكترونية في دول الخليج

قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الخمس عشرة سنة الماضية وفي إطار تعزيز التحول نحو اقتصاد المعرفة، وبناء مجتمع المعلومات، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة، بوضع الخطط والبرامج والإستراتيجيات الهادفة إلى بناء الحكومات الإلكترونية، التي تقدم الخدمات الحكومية عبر بوابات خاصة بذلك، الأمر الذي سهل إجراءات تقديم الخدمة على تحسين جودة الخدمات المقدمة من مختلف المؤسسات والأجهزة الحكومية.

ويهدف التقييم الموضوعي للخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي سوف نستخدم مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية، الذي يصدر كل سنتين عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، والذي يتم احتسابه من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الخدمات الإلكترونية، مؤشر البنية التحتية للاتصالات، مؤشر رأس المال البشري، وبموجب المؤشر تصنف دول العالم إلى أربعة تصنيفات هي: مرتفع جداً، مرتفع، متوسط، منخفض.

كما يركز مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية في التقييم على قياس مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إصلاح وتطوير القطاع العام في الدول، عن طريق تعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة، والوصول إلى الخدمات العامة، ومستوى مشاركة المواطنين في كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جميع مستويات التنمية.

الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

وبيّن تقرير الأمم المتحدة لعام 2016 حول مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية أن مملكة البحرين حصلت على الترتيب (24) على الصعيد العالمي، وحافظت على المركز الأول على مستوى المنطقة، تليها الإمارات العربية المتحدة (29)، ودولة الكويت (40)، والمملكة العربية السعودية (44)، ودولة قطر (48) وسلطنة عمان (66)، علماً بأنه قد تم رفع مستوى المعايير في تقرير هذا العام، مما نتج عنه تأثر بعض الدول في ترتيبها العام.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع دول المجلس قد حققت قفزة في ترتيبها في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية ما بين عامي 2008 و2016، لكن التحول الأكبر قد حصل في كل من السعودية وقطر، حيث قفزت السعودية (24) مرتبة، وقطر (22) مرتبة، وعمان والبحرين (18) مرتبة، بينما كان التحول في الكويت بـ(13) مرتبة، وثلاث مراتب فقط في الإمارات.

وتم تصنيف كل من البحرين والإمارات ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع جداً لجاهزية الحكومة الإلكترونية، بينما صنفت بقية دول المجلس ضمن تصنيف مرتفع.

ويوضح الجدول التالي النتائج التفصيلية للمؤشرات الفرعية لمؤشر تطور جاهزية الحكومة الإلكترونية في دول المجلس للعام 2016.

يذكر أن تقرير الأمم المتحدة حول مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 2016، قد أشاد بجهود دول مجلس التعاون الخليجي، ومحافظتها على التطور الذي صنع نموذجاً تنموياً قائماً بحد ذاته، كما أشار التقرير إلى المبادرات المشتركة في تنظيم المؤتمر الخليجي للحكومة الإلكترونية في إحدى دول المجلس بشكل دوري، بقصد تبادل الخبرات وتسريع التحول الإلكتروني وتحسين مؤشراتهم في التقرير، إلى جانب جائزة التميز للحكومة الإلكترونية، مشيراً إلى أن دول المجلس، هي من بين العشر الأوائل في غرب آسيا من حيث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التعليم،

**جدول (1)**

**ترتيب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2008-2016)**

| الدولة | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 32 | 49 | 28 | 32 | 29 |
| البحرين | 42 | 13 | 36 | 18 | 24 |
| قطر | 70 | 62 | 48 | 44 | 48 |
| الكويت | 53 | 50 | 63 | 49 | 40 |
| السعودية | 70 | 58 | 41 | 36 | 44 |
| عمان | 84 | 82 | 64 | 48 | 66 |

*Source: United Nations,-Government Survey, Various Issues*

**جدول (2)**

**ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشرات الفرعية لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية للعام 2016**

| الدولة | التصنيف | مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية | مؤشر الخدمات الإلكترونية | مؤشر البنية التحتية للاتصالات | مؤشر رأس المال البشري |
|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | مرتفع جداً | 0.7734 | 0.8261 | 0.7762 | 0.7178 |
| الإمارات | مرتفع جداً | 07515 | 0.8913 | 0.6881 | 0.6752 |
| الكويت | مرتفع | 0.7080 | 0.6522 | 0.7430 | 0.7287 |
| السعودية | مرتفع | 0.6822 | 0.6739 | 0.5733 | 0.7995 |
| قطر | مرتفع | 0.6699 | 0.6739 | 0.6041 | 0.7317 |
| عمان | مرتفع | 0.5962 | 0.5942 | 0.5147 | 0.6796 |

*Source: United Nations- Government Survey 2016, Economic & social Affairs Department , NewYork, 2016, P154-158*

وحرص حكوماتها على الاستثمار في بوابات الحكومة الإلكترونية الوطنية وتقديم خدمات إلكترونية متقدمة.

وأشاد تقرير الأمم المتحدة بالتنسيق والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون لإنشاء كيان تكاملي موحد لمنظومة الحكومة الإلكترونية الخليجية، والنجاحات التي أنجزها وساهمت بارتقاء مراكز جاهزية الدول الخليجية لتكون بين أفضل (50) دولة من أصل 193 دولة على مستوى العالم.

وأوضح تقرير "تنمية الحكومات الإلكترونية" الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن سلطنة عمان جاءت في المركز السادس خليجياً في مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية، بينما حققت الإمارات المركز الأول في هذا المؤشر على الصعيد الخليجي، تلتها البحرين ثم السعودية وقطر والكويت. وأشار التقرير إلى أن دول الخليج بشكل عام أحرزت معدلاً بلغ (0.7200) وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ (0.4623)، مما يدل على اهتمام الحكومات الخليجية بتقديم خدماتها بصورة إلكترونية ذكية.

## مملكة البحرين

أحرزت مملكة البحرين تقدماً ملحوظاً في تقرير الأمم المتحدة لجاهزية الدول للحكومة الإلكترونية 2016، وقياس جودة تقديم الخدمات الإلكترونية لتتصدر البحرين خمس مناطق جغرافية، وتتقدم إلى الترتيب (24) في جاهزية الحكومة الإلكترونية على مستوى العالم، بعد أن كانت في الترتيب (36) في التقرير السابق. ونيلها جائزتين ضمن جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة 2014.

كما حققت مملكة البحرين المركز الأول على مستوى الدول العربية ودول الشرق الأوسط في جاهزيتها للحكومة الإلكترونية للعام 2016، وتقدمت في مؤشر المشاركة الإلكترونية بخمس نقاط، لتحتل الترتيب (14) بعد أن كانت في الترتيب (19) في تقرير العام الماضي، كما تم تصنيفها للمرة الثالثة على التوالي ضمن أفضل ثمان دول عالمياً في مؤشر الويب.

إن تصنيف البحرين ضمن الدول التي حققت درجة عالية جداً في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية كان ثمرة الجهود المخلصة من قبل اللجان الرئيسية لمتابعة تطوير جاهزية الحكومة الإلكترونية، والممثلة بهيئة تنظيم الاتصالات، والجهاز المركزي للمعلومات، ووزارة التربية والتعليم، والوزارات المساهمة في تطوير مؤشر الخدمات الإلكترونية وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة المالية.

وشهد مؤشر البنية التحتية للاتصالات تطوراً ملحوظاً لتحتل به البحرين المركز(11) عالمياً بعد أن كانت في المركز (26) في عام 2014، ويعتمد قياسه على نسبة مستخدمي الإنترنت والمشتركين في خطوط الهاتف الثابت والنقال، ومشتركي خدمة النطاق العريض الثابت، وخدمة النطاق العريض اللاسلكي.واحتلت البحرين في مؤشر رأس المال البشري المركز (77) عالمياً، والذي يقيس نسبة التعليم بين الكبار ونسبة إجمالي الملتحقين بالتعليم شاملاً التعليم الجامعي، إلى جانب نسبة سنوات التعليم المتوقعة ومتوسط سنوات التعليم

للفرد.وجاءت البحرين في مؤشر الخدمات الإلكترونية في الترتيب (22) عالمياً.

## الإمارات العربية المتحدة

تستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة الوصول للمركز الأول عالمياً في مؤشر الأمم المتحدة للجاهزية الإلكترونية بحلول عام 2021، ولذلك أطلقت حكومة الإمارات الذكية أجندتها التي تحدد خريطة الطريق للوصول للمركز الأول عالمياً بمؤشر الجاهزية الإلكترونية، تماشياً مع رؤية الإمارات 2021. وقد تم تأسيس فريق حكومي للعمل على إنجاز الخطة الوطنية الخاصة بتحقيق أهداف "حكومة الإمارات الذكية" للانتقال بمبادرة الحكومة الذكية في الإمارات نحو آفاق جديدة تتضمن حشد جهود الأطراف المعنية كافة بالقطاعين العام والخاص.

وتعكف هيئة تنظيم الاتصالات في الوقت الراهن على عقد اجتماعات مكثفة مع العديد من الجهات المعنية، بهدف تقديم فكرة شاملة حيال هذه الخطة، وتقييم مستوى بنيتهم التحتية الخاصة بقطاع التكنولوجيا، ومناقشة الإجراءات الكفيلة بتحقيق التحول الذكي.

يذكر أن الإمارات حققت المركز (29) عالمياً في المؤشر الكلي لتنمية وتطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة مؤخراً، وحققت المركز الثامن في قيمة مؤشر الخدمات الإلكترونية، الأمر الذي يضعها على مقربة من تحقيق الهدف الأكبر والمتمثل بالمركز الأول عالمياً في الخدمات الحكومية الإلكترونية والذكية، وفقاً لمؤشرات الأجندة الوطنية.

## المملكة العربية السعودية

اهتمت المملكة العربية السعودية بموضوع الحكومة الإلكترونية، وقامت بوضع الخطط الهادفة لبناء منظومة متقدمة للخدمات الإلكترونية، حيث وضعت خطة عمل وطنية للحكومة الإلكترونية (2012-2016) بهدف بناء قوة مستدامة لحكومة إلكترونية، وتحسين تجربة الرأي العام في التفاعل مع حكومته، ونشر ثقافة التعاون والإبداع والابتكار، وتحسين كفاءة الحكومة وفعاليتها.

وقد تضمنت خطة العمل الوطنية للحكومة الإلكترونية (2012-2016) تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة التي كان لها تأثير في التقدم المحرز في المؤشرات المعنية بالحكومة الإلكترونية، حيث تقدمت السعودية في مؤشر المشاركة المجتمعية الإلكترونية (12) مرتبة، وذلك من المرتبة 51 عام 2014 إلى المرتبة 39 عام 2016، كما تقدمت المملكة في تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي لمؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2016 مركزين لتحتل المركز (33) من بين (139) دولة.

وأظهرت نتائج تقرير جاهزية الحكومة الإلكترونية للعام 2016 أن المملكة حققت تقدماً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات بواقع (0.5733) درجة مقارنة بالعام 2014، حيث كانت (0.5523) درجة، ومؤشر رأس المال البشري الذي حققت المملكة فيه درجة (0.7995) بعد أن كانت (0.7461) في 2014.

هذه التطورات تعكس حجم التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية في السعودية، علماً بأن المملكة تمتلك رؤية واضحة ومحددة الأهداف، تتطلب مزيداً من الجهد المشترك بين الجهات الحكومية، لتحقيق التحول الذي تطمح له المملكة.

ومن المتوقع أن يرتفع ترتيب السعودية في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية في السنوات المقبلة من خلال ما تضمنه برنامج التحول الوطني للقطاع من مبادرات ستسهم في تحسين الخدمات، ورفع الأداء وتبوء المملكة مراكز متقدمة في المؤشرات الدولية.

## دولة الكويت

حققت دولة الكويت تحسناً في قيمة المؤشر الخاص بالمشاركة الإلكترونية، إذ جاءت بالمركز الثالث عربياً بقيمة بلغت (0.6441) والمركز 55 عالمياً. وجاءت أيضاً بالمركز الثالث خليجياً وعربياً في مؤشر رأس المال البشري بعد كل من السعودية وقطر، وحققت قيمة (0.7287).

ويمكن القول إن الكويت قطعت شوطاً كبيراً في مشروع الحكومة الإلكترونية من حيث التوعية ونقل الخبرات من خلال ثلاثة مؤتمرات عالمية عقدت فيها، حضرها نخبة من ذوي الاختصاص من علماء وباحثين وخبراء، تم خلالها التعرف على أحدث الأبحاث والتجارب خصوصاً في الدول التي تتشابه فيها محددات الحكومة الإلكترونية مع دولة الكويت. وقد أتمت معظم الفعاليات المشاركة في مشروع الحكومة الإلكترونية في الكويت الكثير من المهام استعداداً لبدء التفاعل مع بوابة دولة الكويت للحكومة الإلكترونية. فقد أنشأت كل وزارات الدولة بواباتها الإلكترونية، وأصبح من الممكن تقديم العديد من الخدمات من خلالها، كما تم استكمال البنية التحتية للاتصالات بعد تطوير شبكة الاتصالات في الكويت عبر مذكرة التفاهم المشتركة مع جمهورية سنغافورة، وبدأ تنفيذ خطة طموحة لتطوير قنوات الاتصال بين الشبكة المحلية والشبكة العالمية، مما أدى إلى جودة عالية، واستمرارية، وبتكاليف منخفضة. وفي مجال التعليم والتدريب تم تطوير العديد من المناهج والدورات لإعداد الكوادر الوطنية المطلوبة.

## دولة قطر

حققت دولة قطر تقدماً طفيفاً في قيمة المؤشر الخاص بالخدمات الإلكترونية والذكية ضمن استبيان تنمية الحكومات الإلكترونية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من تأخرها أربعة مراكز في المؤشر الكلي لتنمية الحكومة الإلكترونية لتحتل المرتبة الثالثة خليجياً بقيمة بلغت (0.6739).

إن مؤشر الخدمات الإلكترونية والذكية قد وضع قطر ضمن أفضل عشر دول آسيوية من حيث قيمة ذلك المؤشر، الذي يعد مكوناً أساسياً من مكونات المؤشر الكلي لتنمية الحكومة الإلكترونية.

كذلك حققت قطر تحسناً في قيمة المؤشر الخاص بالمشاركة الإلكترونية لتحتل المرتبة الثالثة عربياً بقيمة بلغت (0.6441) والمرتبة 55 عالمياً، وفق تقرير جاهزية الحكومة الإلكترونية للعام 2016.

وحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن برنامج حكومة قطر الرقمية، فقد تم إطلاق (144) خدمة رقمية خلال النصف الأول من عام (2016)، ليصل العدد الإجمالي للخدمات الرقمية إلى (1030) حتى نهاية يونيو 2016، متخطياً بذلك عدد الخدمات المستهدفة بنهاية عام 2016، بـ 1000 خدمة.

كما تسعى حكومة قطر الرقمية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمحور حول الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد والشركات، ورفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية،

وإضفاء المزيد من الانفتاح على الأداء الحكومي من خلال مشاركة أكثر فعالية من قبل المواطنين والمقيمين، وسوف يسهم ذلك في الارتقاء بترتيب دولة قطر في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2018م.

## سلطنة عمان

قامت سلطنة عمان بوضع إستراتيجية لتطبيق الحكومة الإلكترونية، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية لمجتمع عُمان الرقمي.

وقد بدأ العمل في مشروع الحكومة الإلكترونية اعتباراًمن 7 مايو 2003، من خلال تشكيل اللجنة التنفيذية لتقنية المعلومات برئاسة معالي الأمين العام لوزارة الاقتصاد الوطني، وتعيين عدد من الموظفين بمكتب الأمانة الفنية لتقنية المعلومات، وهي الجهاز المسؤول عن متابعة تطبيق الإستراتيجية الوطنية.

ويمكن إيجاز أهم المشروعات التي دخلت حيز التنفيذ في مجال الحكومة الإلكترونية في السلطنة بالآتي:

1 - الشبكة الحكومية الموحدة للمعلومات والبيانات، وذلك بالشراكة مع الشركة العُمانية للاتصالات، حيث إن هذه الشبكة ستكون وسيلة الربط بين الوحدات الحكومية كافة لتسهيل الربط بينها كمطلب أساسي لتبادل البيانات والمعلومات لبناء منظومة الحكومة الإلكترونية بالسلطنة، مع التأكيد على حصول المناطق النائية جغرافياً على خدمات الاتصال ذات النطاقات الترددية العالية في المدارس ومراكز الرعاية الصحية ومراكز رجال الأعمال ومقاهي الإنترنت، والتي سيكون لها مردود عالٍعلى ردم الفجوة الرقمية ومحو الأمية المعلوماتية.

2 - البطاقة الذكية للمواطنين والمقيمين، وقد أصدرت السلطنة أول بطاقة وطنية ذكية يوم 4 يناير 2004، وهي تتضمن بيانات المواطنين والمقيمين، وبيانات رخصة السياقة، وستكون أساساً للتعامل الإلكتروني.

3 - بوابة أوبار لخدمات الحكومة الإلكترونية، والتي تشمل تقنية التكامل والربط لأنظمة المعلومات الحكومية، وهي المدخل الوحيد للخدمات الحكومية كافة، وستتصل بالمواقع الحكومية الأخرى التي توفر خدماتها إلكترونياً، كما ستكون مرجعاً للمعلومات عن السلطنة.

4 - مركز الخدمة الشاملة One Stop Shop أو المحطة الواحدة، والتي تعنى بتسجيل الشركات بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة.

5 - موقع الإحصاءات الوطنية الإلكترونية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني، وسيوفر هذا الموقع الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية كافة المنشورة عن السلطنة.

6 - موقع المناقصات الحكومية الإلكترونية بالتنسيق مع مجلس المناقصات، والذي سيتيح التعرف على المناقصات الحكومية كافة وقانون المناقصات وكيفية المشاركة فيها.

7 - شبكة التحويلات الإلكترونية للأموال (EFT)، وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي العُماني.

وختاماً نقول إن جميع حكومات دول مجلس التعاون تسعى جادة إلى تطوير البرامج كافة المتعلقة باستخدامات الحكومة الإلكترونية، وتحاول الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة الخمس الأفضل عالمياً، والتي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وهي: المملكة المتحدة، وكوريا، وأستراليا، وسنغافورة وفنلندا، حيث تركز أغلب الخطط والإستراتيجيات الوطنية للتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي المستوحاة من رؤاها الوطنية البعيدة المدى على وضع أهداف للارتقاء بترتيبها في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، ومؤشر مجتمع المعلومات والاقتصاد المرتكز على المعرفة.

## تهدف للتعاون في مجالات التدريب وتبادل الخبرات

# "جويك" توقع مذكرة تفاهم مع شركة "إي أس تي أم"

وقعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مذكرة تفاهم مع شركة "أيه أس تي أم" (ASTM)الدولية الرائدة في مجال تطوير وتوفير المعايير الدولية والمعلومات التقنية، هدفت إلى التعاون والتنسيق بين الجانبين لدعم القطاع الصناعي الخليجي.

جرى توقيع مذكرة التفاهم في مقر "جويك" بالعاصمة القطرية الدوحة، حيث وقع نيابة عن سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة، سعادة الدكتور علي حامد الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في "جويك"، ووقع من جانب الشركة السيد جان بيس نائب رئيس الشركة للنشر والتسويق.

تهدف المذكرة إلى إيجاد صلة وصل بين الجهات في القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي وبين شركة "أيه أس تي أم"، مما يتيح لهذه الجهات الاطلاع والاستفادة على جميع المعايير المعتمدة من قبل الشركة، وكل الإصدارات من مجلات وكتب وسجلات ونشرات ومواد وبحوث ودورات تدريبية إلكترونية.

كما تنص مذكرة التفاهم على استكشاف فرص التعاون في مجالات التدريب وبرامج اختبارات المهارة والمنتجات والخدمات ذات الصلة، كما تهدف المذكرة إلى دعم الأحداث والمؤتمرات والمعارض التي تنظمها "جويك" من خلال استخدام العلامة التجاريةASTM ، وقنوات

التسويق والمشاركة في هذه الفعاليات عبر الخبراء.

يشار إلى أن شركة ASTM الدولية، شركة غير ربحية معترف بها عالمياً في مجال تطوير وتوفير المعايير الدولية وتقنية المعلومات، وقد تأسست عام 1898، وهي تستخدم اليوم أكثر من 13000 معيار في كل بلد تقريباً في جميع أنحاء العالم لتحسين جودة المنتج، وتعزيز السلامة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتجارة وبناء ثقة المستهلك، كما تستخدم معلومات "ASTM" على نطاق واسع في دول مجلس التعاون الخليجي.

# دار الشرق
# DAR AL-SHARQ

تعتبر دار الشرق أحد أكبر المؤسسات الإعلامية الرائدة في المنطقة الخليجية؛ بما تملكه من إمكانيات إعلامية متنوعة كإصدار صحيفتي **الشرق** والبننسولا، وتنظيم المؤتمرات، ودخولها المبكر مجال الصحافة الرقمية، وتقديم الدورات والاستشارات الإعلامية، واضطلاعها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع القطري.

وشهدت صحيفة **الشرق** تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.. حيث تمتلك مجمعا ضخما للطباعة والتصميم، يعد الأول في قطر، كما تغطي الدار أكبر شبكة توزيع على جميع المناطق، ويصل حجم ما توزعه من مطبوعات إلى 600 مطبوعة يومية واسبوعية وشهرية.

وإلى جانب صحيفة **الشرق** تصدر الدار صحيفة البننسولا باللغة الإنجليزية، التي تهتم بقضايا المقيمين في دولة قطر وتعبر عن آرائهم، وتعد النافذة الإخبارية اليومية لهم.

## الجريدة الأولى في قطر

حسب استبيان الشركة الفرنسية الدولية للدراسات التسويقية (Ipsos-Stat)
ودراسة المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية (PARC)

## ضمن أقوى 50 صحيفة حضوراً على الإنترنت في العالم العربي

حسب استبيان
مجلة فوربس – الشرق الأوسط

Khoday/Al-Sharq

هاتف: ٤٤٥٥٧٧٧٧ (٩٧٤+) – فاكس: ٤٤٥٥٧٧٦٠ (٩٧٤+) – ص. ب: ٣٤٨٨ الدوحة – قطر
Tel.: (+974) 44557777 - Fax: (+974) 44557760 - P.O.Box: 3488 Doha - Qatar
www.al-sharq.com alsharq@al-sharq.com

دار الإعلام المتكامل
Integrated Media House

دار الشرق
DAR AL-SHARQ

# مجلس التعاون الخليجي.. مسيرة راسخة ومستمرة

إعداد: أحمد الشيخ عبدالله الفضالة
مستشار في مكتب معالي الأمين العام
لمجلس التعاون

مع مضي أكثر من 35 عاماً على قيام مجلس التعاون في 25 مايو 1981، نتذكر هنا بكل الفخر والتقدير والإكبار واضعي لبناته الأولى القادة المؤسسين لهذا الكيان -الذي صمد في وجه أعاصير ومحن من الشرق والغرب- أصحاب الجلالة والسمو: الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والملك خالد بن عبد العزيز آل سعود، والسلطان قابوس آل سعيد، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، والشيخ جابر الأحمد الصباح، رحم الله من توفاه ومتع الأحياء بالصحة والسلامة.

## الفكرة

أثناء زيارة سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في 16 مايو 1976 إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طرحت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي، إحساساً بأهمية سد النقص الذي خلفته المملكة المتحدة بعد خروجها من الخليج العربي. وقد تم اقتراح فكرة إنشاء المجلس في قمة للجامعة العربية بالعاصمة الأردنية عمّان في نوفمبر 1980، وبالفعل صار

الحلم حقيقة في 25 مايو 1981.

## الانطلاقة

في اجتماع عقد بأبوظبي في 25 مايو 1981 توصل قادة كل من الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

وتأتي ذكرى مرور أكثر من خمسة وثلاثين عاماً على قيام مجلس التعاون ليعيد للذكرى سنوات مضت كانت -ولله الحمد- حافلة بالبذل والعطاء والعمل الجاد، سنوات حرص خلالها الآباء المؤسسون بكل عزيمة وتصميم على إرساء قواعد صلبة وراسخة لهذه المنظومة الخليجية المباركة، التي تمكنت بفضل من الله العلي القدير، ثم بفضل عطاء وإخلاص وتفاني أبنائها، أن تعزز مكانتها إقليمياً ودولياً، لما حققته من إنجازات مشهودة، هدفها ترسيخ الترابط والتكامل الخليجي في مختلف المجالات، وتحقيق تطلعات شعوبها في المزيد من التواصل والتضامن والوحدة، وذلك تأكيداً لما يربط مواطني دول مجلس التعاون من وشائج القربى والمحبة وروابط التاريخ والمصير الواحد.

## بقاء مجلس التعاون لفترة تزيد عن ثلث قرن تثبت رسوخه.. وعزم حقيقي وصادق لقادته على استمراره

وقد أكد قادة دول المجلس -رعاهم الله- دائماً وأبداً أن هذه المسيرة الخيرة ماضية -بعون الله تعالى- نحو أهدافها السامية، وبالقوة نفسها والثبات والإصرار على تخطي العقبات والصعاب كافة ومواجهة مختلف التحديات، مهما تجاذبتها الأعاصير، أو مرت بها سحب الصيف العابرة، متطلعة إلى المستقبل المنشود نحو مزيد من العزة والمنعة والرقي والازدهار.

إن قيام مجلس التعاون يعتبر أمنية غالية تحققت لكل مواطن خليجي، فقد جسد مجلس التعاون الهوية الخليجية المشتركة بين دوله الأعضاء، التي تتمتع فيما بينها بجملة من القواسم المشتركة، كالتاريخ والقرب الجغرافي والعادات والتقاليد، كما نجح في مواجهة مختلف التحديات والأزمات، وأبقى دوله بعيدة عن مظاهر التوتر والاضطراب التي تموج بها المنطقة والعالم.

إن مجلس التعاون حقق بعزم قادته وتوجيهاتهم السديدة والتفاف مواطنيه حول قادتهم الكثير من الأهداف والإنجازات المشهودة في المجالات كافة (السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية)، مما يؤهله لتحقيق تطلعات ورؤية أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وصولاً للوحدة المنشودة، واستجابة لدواعي التحديات التي تستلزم بذل أقصى الجهود للبروز ككيان واحد وقوة مؤثرة.

إن مجلس التعاون ولد ليبقى وليتطور وصولاً إلى الاندماج الكامل، ومن ثم إلى اتحاد خليجي بعزم شعبه، وإصرار قادته.

# "جويك".. الحلفاء والشركاء

على مدى العقود الأربعة الماضية، أقامت "جويك" تحالفات إستراتيجية، ودخلت في شراكات مثمرة مع مجموعة من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، في القطاعين العام والخاص، لعل أبرزها: منظمة التجارة العالمية (WTO)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط (JCCME).

ومن الامتيازات الأخرى التي تتمتع بها "جويك" إقليمياً ودولياً المشاركة في تنظيم المؤتمرات المتخصصة، ومجموعات الدراسة والمؤتمرات ومناقشات الطاولة المستديرة بالتعاون مع مختلف المنظمات الدولية، والتحالف مع الخبراء ومراكز البحوث، ومراكز المعرفة في مجالات صناعية متنوعة، مثل البتروكيماويات والمعادن، ومواد البناء والطاقة الشمسية، وتقنية النانو والتعليم.

حيث تشمل قائمة المتعاونين الصناعيين الدوليين: Nexant ChemSystems، QMI، CSIRO، GETI، منظمة التعاون الدولي ICP التركية.

كما تشمل قائمة شركاء التدريب جامعات، أبرزها جامعة كارنيجي ميلون، وجامعة دوك، وجامعة الملك سعود (معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية)، وجامعة قطر، وسلمان بن عبد العزيز.

# مذكرات تفاهم واتفاقيات (2008 - 2016)

| | |
|---|---|
| مذكرة تفاهم مع جامعة قطر | غرفة تجارة وصناعة قطر |
| مذكرة تفاهم مع Texas A&M Engineering Experiment Station | مذكرة تفاهم مع شركة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (قطر للمشاريع) |
| مذكرة تفاهم مع مجموعة كايزن | مذكرة تفاهم مع المعهد العربي للتخطيط |
| مذكرة تفاهم مع شركة China Railways | اتفاقية إطار عمل مع مؤسسة دبي لتنمية الصادرات |
| مذكرة تفاهم مع شركة ASTM | مذكرة تفاهم مع ( HBG Petrochemical Holdings (Limited |
| شركة المناطق الاقتصادية | مذكرة تفاهم مع (KIET) |
| مؤسسة دبي لتنمية الصادرات | مذكرة تفاهم مع شركة PRTM |
| صحيفة الشرق القطرية | مذكرة تفاهم حول التعاون والتنسيق مع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض |
| المنظمة العربية للتنمية الإدارية | مذكرة تفاهم حول التعاون والتنسيق مع جامعة الملك سعود – معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية |
| غرفة تجارة وصناعة أبها | مذكرة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA |
| Korea Trade-Investment Promotion Agency | مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع جمعية الصناعيين اليمنيين |
| صندوق التنمية الصناعية السعودي | مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع منظمة صلتك (قطر) SILATECH |

| | |
|---|---|
| مؤسسة الخليج للاستثمار | مذكرة تفاهم للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأبوظبي U.N.D.P |
| Euro petroleum consultants DMCC | مذكرة تفاهم مع الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات (GPCA) |
| International cooperation platform (UIP-ICP) | مذكرة تفاهم مع وزارة الصناعة والتجارة في الجمهورية اليمنية |
| الغرفة التجارية الصناعية في عنيزة ومركز قلعة المسك للتطوير والمشاريع | مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة برشلونة |
| الشركة القطرية للصناعات التحويلية | اتفاقية تفاهم مع مركز الخليج للأبحاث |
| غرفة الشرقية | مذكرة تفاهم مع مؤسسة دبي لتنمية الصادرات – دبي E.D.C |
| غرفة تجارة وصناعة عُمان | اتفاقية تعاون مع: سوميت إيفينتس – مقر رئيسي بسويسرا Summit Events |
| غرفة تجارة وصناعة الشارقة | مذكرة تفاهم للتعاون مع: ميكون ليميتد – الهند MECON Limited |
| مجموعة بنك البحرين للتنمية | مذكرة تفاهم مع SRI International – U.S.A |
| مذكرة تفاهم مع ( DSL Exhibition (Organizers and Managers | مذكرة تفاهم مع اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي - السعودية |
| جامعة سلمان بن عبد العزيز | |

# العيد الأربعون لتأسيس "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"

في عام 1976 كانت انطلاقة وتأسيس "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، وقد مثل هذا التاريخ علامة فارقة في إنشاء أول بيت للخبرة الخليجية في مجال الاستشارات الصناعية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة تأسست من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست، وانضمت إليها الجمهورية اليمنية عام 2009.

لقد تم إنشاء المنظمة لتكون مؤسسة استشارية تنسيقية صناعية تعمل على توفير الأبحاث والخدمات الاستشارية المتميزة للقطاعين العام والخاص لدى الدول الأعضاء، ولتكون مصدراً للمعلومات، يهدف إلى تعزيز الصناعة والاستثمار الصناعي في المنطقة، وذلك من خلال المعلومات والمعرفة، والعمل على تدعيم التكامل والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء.

ولتحقيق المنظمة أهدافها فقد تبنت مراحل عملية من أهمها:

- صياغة إستراتيجية التنمية الصناعية لدول الخليج العربية.
- تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية لهيئات القطاع العام والخاص.
- توفير الأبحاث والمعلومات والخدمات الاستشارية ذات الجودة العالية للدول الأعضاء.
- تحديد وتشخيص وترويج فرص الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- بناء قواعد المعلومات الصناعية وإطلاق البوابة التفاعلية.
- عقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات وورش العمل الفنية والمتخصصة.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والعربية والدولية، وعقد اتفاقات تعاون، والعضوية في اللجان الدولية المتخصصة.

ولتيسير نقل المعلومات والمعرفة وترشيد اتخاذ القرار، فقد طورت المنظمة عملها بحيث تبنت مجموعة من البرامج المتخصصة من أهمها:

ممدوح هبرة (رحمه الله)
المستشار الاقتصادي - "جويك"

- برنامج فرص الاستثمار الصناعي، وذلك لإيجاد مشاريع جديدة والترويج لها وطرحها من خلال مختلف الفعاليات التي تنظمها المنظمة في الدول الأعضاء.
- برنامج الدراسات والسياسات الصناعية، ويعمل على إجراء البحوث والدراسات والمسوحات الميدانية.
- برنامج المناولة والشراكة الصناعية، ويعمل هذا البرنامج على إيجاد توافقات ثنائية وشراكات بين المشترين والموردين، بحيث يهدف إلى إيجاد بيئة ملائمة للتعاقد والتعاون بين أصحاب المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة.
- برنامج المعونة الفنية الصناعية، يهدف البرنامج إلى تقييم وتقييس الأداء الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تقليل التكلفة عبر تحسين كفاءة واستخدام الطاقة، وتحسين الإنتاجية، وتقليص الفائض، ونظافة البيئة، مما يزيد من قدرتها التنافسية.
- برنامج المعلومات والأسواق الصناعية، وتعتبر البوابة التفاعلية المتطورة التي أطلقتها المنظمة من عدة سنوات، وكذلك مركز المعرفة الصناعية الخليجي، الأداة الشاملة والمثلى لنشر وإتاحة البيانات عبر شبكة الإنترنت، وهي البوابة الأولى والوحيدة التي تنشر بيانات صناعية واقتصادية واجتماعية دقيقة وحديثة ومعتمدة للدول الأعضاء، مما يساعد العملاء على اتخاذ القرارات التجارية الصائبة، كما أنها تساعد في تحديد فرص الاستثمار السانحة والواعدة وموردي التقنية، وغير ذلك من بيانات تعمل على دعم التنمية الصناعية في المنطقة.
- برنامج التدريب وتطوير القدرات، وتهدف المنظمة إلى إرساء مفهوم التدريب الصناعي باعتباره من ضرورات تطوير القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون، وزيادة القدرات والمهارات والمعرفة البشرية للعاملين في القطاع الصناعي، والعمل على إيجاد مدة عمل تتميز بالإبداع وتطوير بيئة العمل. كما عقدت المنظمة العديد من المؤتمرات والندوات والاجتماعات وورش العمل الفنية المتخصصة كوسيلة لخلق الوعي الصناعي وتطوير الصناعة في المنطقة.

في هذا الصدد عقدت المنظمة 15 مؤتمراً للصناعيين، تناولت العديد من القضايا الصناعية، ونوقشت فيها موضوعات متنوعة تهتم بالصناعيين.

- برنامج التعاون والتنسيق الإقليمي، طورت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" مجموعة من الشراكات، وعقود التعاون مع مراكز البحث وبيوت الخبرة المحلية والإقليمية والدولية المرتبطة بمجال الصناعة والطاقة، بهدف تنويع المعرفة وتبادل الخبرات لدى المنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة قد عقدت عدة تحالفات إستراتيجية مع منظمات عالمية مهمة مثل:

- منظمة التجارة العالمية (WTO).
- المنظمة الدولية للتنمية الصناعية (يونيدو).
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا).

وغيرها من المنظمات العالمية العريقة، هذا بالإضافة إلى عقد عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم وشراكات بحثية على مستوى دول مجلس التعاون.

في مجال نشر المعرفة والمعلومات، قامت المنظمة بإعداد ونشر الكثير من الأدبيات الفنية والصناعية والاقتصادية، شملت النشرات الدورية والشهرية والكتب والملخصات والأدلة الصناعية والتقارير الاقتصادية وغيرها.

## أضواء على إنجازات المنظمة حتى عام 2016

عقدت المنظمة العشرات من الاجتماعات والمناقشات والمنتديات وحلقات الدراسة، بهدف وضع أساس عمل لمستقبل المشاريع الصناعية المشتركة في مجال التنسيق والأبحاث والتجارة والاتفاقيات المشتركة.

- نظمت المنظمة خمسة عشر مؤتمراً للصناعيين في دول المجلس، وذلك بهدف رسم السياسات المناسبة لتطوير الصناعة في الخليج.
- قامت المنظمة بإعداد نحو 450 فرصة استثمارية واعدة في المنطقة.
- أصدرت المنظمة أكثر من 485 تقريراً صناعياً ودراسة جدوى ودراسة متعددة العملاء في مختلف القطاعات الصناعية.
- قامت المنظمة بإعداد خارطة الصناعات الخليجية القائمة والمطلوبة مستقبلاً والصناعات الغائبة، شملت مسح أكثر من سبعة آلاف منشأة صناعية.
- عقدت المنظمة نحو 350 اجتماعاً صناعياً واقتصادياً متخصصاً تناولت مجالات التعاون والتدريب والتنسيق.
- عقدت المنظمة حوالي 1700 اجتماع بين أصحاب الأعمال وفق برنامج المناولة والشراكة الصناعية.
- أطلقت المنظمة البوابة التفاعلية المطورة في عام 2012 وهي الأولى من نوعها في المنطقة، لتكون مصدراً متكاملاً للبيانات والمعلومات الصناعية والاقتصادية في دول المجلس.
- قدمت المنظمة إجابات على أكثر من 3 آلاف استفسار غطت مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.
- نظمت المنظمة أكثر من 100 حلقة دراسية وورشة عمل لمساعدة أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة ليكونوا أكثر قدرة على المنافسة.
- أصدرت المنظمة نحو 600 دورية ومطبوعة في شكل نشرات وتقارير وكتب وأدلة وملفات وملخصات حول مختلف أدبيات التنمية الصناعية في المنطقة.

**(كتب الأستاذ ممدوح هبرة هذه المادة بخط يده وهو طريح الفراش في المستشفى قبل وفاته رحمه الله وجعل مثواه الجنة)**

# الاهتمام بالقطاع الصناعي في إطار رؤية المملكة 2030

الدكتور صلاح بن فهد الشلهوب
دكتوراه في التمويل الإسلامي
أستاذ جامعي
الجامعة السعودية الإلكترونية

في إطار اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بتحقيق التنمية المستدامة والنمو المستمر في الاقتصاد، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة تنافسية الاقتصاد السعودي وجعله أحد أهم الاقتصادات في المنطقة، وقوة اقتصادية عالمية ضمن أهم عشرين اقتصاداً في العالم، أعلنت المملكة عن رؤيتها للعام 2030، والتي ارتكزت على ثلاثة أسس وهي كما يلي:

أولاً العمق العربي والإسلامي، باعتبار أنها تحتضن الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين، ومنبع رسالة الإسلام، ودستورها يقوم على تحكيم الشريعة المستند على الكتاب والسنة.

والمرتكز الثاني هو أن تكون قوة استثمارية رائدة، لما تتميز به المملكة من وجود موارد طبيعية، من أهمها النفط، والاستفادة المثلى من تلك الموارد يتطلب استثمارها وتنميتها.

والمرتكز الثالث هو أن المملكة محور ربط القارات الثلاث، فالموقع الإستراتيجي لها بين القارات الرئيسية الثلاث في آسيا وإفريقيا وأوروبا سوف يجعل لها أهمية إستراتيجية للاستفادة منه في حركة النقل البحري والبري والجوي للسلع والبضائع، إضافة إلى الاستفادة من الموقع في تقديم خدمات لوجستية لوسائل النقل، وموقع المملكة الإستراتيجي يمكن أن يجعل للمملكة ميزة في ظل المنافسة عالمياً لجذب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل وزيادتها.

وكان للقطاع الصناعي نصيب في رؤية المملكة 2030، باعتبار أنه أحد أهم مصادر التنمية الاقتصادية، وأحد ركائز تنويع مصادر الدخل للاقتصاد، والاهتمام بالقطاع الصناعي في ظل الرؤية يبدأ من التعليم، حيث اهتمت الرؤية بالتعليم العام في مراحل مبكرة، كما أنها نصت على العناية والتوسع في مجال التعليم والتدريب المهني، وهذا تمهيد لبناء العنصر البشري للانخراط في القطاع الصناعي، وفي إطار دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكدت الرؤية على دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة.

وقد تضمنت رؤية المملكة موضوع تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة تنافسية السعودية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ودعم الاستثمارات المحلية، ومن ضمن تحسين بيئة الاستثمار مسألة إعادة تأهيل بعض المدن الاقتصادية هيكلتها بما يزيد من كفاءتها في تحقيق إضافة إلى الاقتصاد الوطني. كما تضمنت الرؤية تأسيس مناطق خاصة بهدف سهولة الحركة والنشاط في تلك المناطق، بما يزيد من تنافسية تلك المناطق لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومن أهم الركائز التي يمكن أن تصنع فارقاً في قطاع الصناعة في المملكة الاهتمام بقطاع الطاقة، حيث إن المملكة تسعى إلى زيادة تنافسيتها وإنتاجيتها في هذا القطاع.

وفي إطار الاهتمام بقطاع الطاقة، أكدت الرؤية على الاهتمام بتوطين قطاعات الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية، وفي قطاع تقنية المعلومات نجد أن الرؤية ستعزز من استثماراتها في الاقتصاد الرقمي لتتبوأ المملكة مكانة متقدمة في هذا القطاع، إضافة إلى الاهتمام بقطاع التعدين، وسيتم تشجيع التنقيب عن الثروة المعدنية، إضافة إلى توطين قطاع النفط والغاز وبناء مدينة لصناعة الطاقة. وقد اهتمت الرؤية بتوطين الصناعات العسكرية، والتي تسعى المملكة لتوطين 50 % من هذه الصناعة، لأهميتها ولحجم الإنفاق الكبير عليها من الميزانية العامة للمملكة.

الحقيقة أن القطاع الصناعي له أهمية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد، خصوصاً أن العنصر البشري في المملكة تغلب عليه فئة الشباب التي تمثل ما يزيد عن 70 % من عدد السكان، ويبلغ الأفراد في عمر الخامسة والعشرين فأقل نسبة 50 %، وهذه الشريحة يمكن توظيفها بما يحقق تنمية اقتصادية من خلال قطاع الصناعة، الذي يمثل أحد أهم الخيارات لتنويع مصادر الدخل واستغلال طاقات الشباب في المملكة، خصوصاً أنه يتوقع دخول عدد هائل من هذه الشريحة إلى قطاع العمل، ونسبة البطالة الحالية تتناقض مع حجم ما يولده الاقتصاد من الوظائف، كما أن قطاع الصناعة يمكن أن يعزز من حجم الوظائف التي تستوعب الأعداد الكبيرة من الشباب بما ينعكس بصورة إيجابية على تنمية حقيقية في القطاع الصناعي.

اهتمام الرؤية ركز على قطاعات محددة في الصناعة، وهي قطاع الطاقة الذي تتبوأ المملكة حالياً فيه مكانة متقدمة لكن من خلال تصدير مواردها الطبيعية، حيث ستحوذ المملكة على مكانة عالمية فيه، وهذه المكانة يمكن الاستفادة منها في جعل السعودية منتجاً رئيسياً أيضاً في قطاع النفط الصخري وقطاع الطاقة المتجددة، والتي تعتبر العنصر الأهم الذي يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً، باعتبار أن هذا توجه عالمي حالياً ويتطور بصورة كبيرة، ويمكن أن يكون منافساً لمنتجات الطاقة التقليدية في المستقبل القريب، بسبب الاهتمام الكبير به من قبل الدول المتقدمة والتي تستورد احتياجاتها من الطاقة، إضافة إلى أن تكلفة إنتاجه أصبحت تنخفض بسبب تطور تقنيات الإنتاج.

والعنصر الثاني في قطاع الصناعة هو الاستثمار في تقنية المعلومات، وهذا القطاع يمكن أن يوفر فرص عمل مميزة ذات دخل جيد للقوى العاملة الوطنية، ويمكن أن يوفر إضافة كبيرة وقيمة للاقتصاد الوطني، والمملكة استثمرت كثيراً في شبابها من خلال التوسع في قطاع التعليم والابتعاث لكثير من الشباب خلال الفترة الماضية، ولا يزال الإنفاق على التعليم يزداد كفاءة باعتبار أنه العنصر الأهم لزيادة كفاءة القوى العاملة الوطنية.
العنصر الثالث في قطاع الصناعة هو صناعة التعدين التي يعوّل عليها كثيراً في تقليل الاعتماد على النفط كمورد طبيعي، وهذا القطاع يعتبر داعماً كبيراً لقطاع الصناعة بمختلف مجالاته.

## بمشاركة كثيفة من دول التعاون

# "جويك" تختتم العام 2016 بدورات متخصصة للقطاع الصناعي

### دورة قانون التنظيم الصناعي الموحد

اختتمت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عام 2016 بعدد من الدورات التدريبية، كان آخرها في الربع الأخير من العام، الدورة التدريبية حول "قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي"، والتي عقدتها في مقرها بالدوحة خلال الفترة من 25 - 27 سبتمبر 2016، بمشاركة متدربين من مختلف دول المجلس، وتحديداً من وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، والصندوق السعودي للتنمية، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية في سلطنة عمان، ووزارة الطاقة والصناعة في دولة قطر، بالإضافة إلى عدد من موظفي "جويك".

وفي ختام الدورة سلم الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الشهادات للمشاركين، مشدداً على أن "برنامج التدريب وتطوير القدرات

طورته "جويك" بهدف زيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون، حيث أقامت المنظمة شراكات مع عدد من أفضل الجامعات المتخصصة عالمياً، ومراكز التدريب والتعليم الفني، لتقديم دورات تدريبية وورش عمل مركزة للصناعيين والمستثمرين، ورجال الأعمال، والمسؤولين الحكوميين، والأفراد، وصناع القرار الرئيسيين، وتزويدهم بمعارف وأدوات يحتاجونها لتفعيل مهاراتهم وزيادة الربحية والاستدامة".

وقد قدم الدورة التدريبية الدكتور محمد الخطيب، فتناول الجانب القانوني لقانون التنظيم الصناعي الموحد لدول المجلس وتعريفه واللائحة التنفيذية الخاصة به ونطاق تطبيقه، وتحديد المشاريع الصناعية التي يطبق عليها القانون والمشاريع المستثناة منها، كما قدم شرحاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية لها، ورصد كيفية ضبط وإثبات الجرائم وتوقيع الجزاءات بالمخالفات لأحكام القانون.

من جهته تناول الدكتور مخلد الزعبي أهمية قانون نظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي للقطاع الصناعي في دول الخليج، مستعرضاً مصادر وطبيعة الإجراءات العملية للمراقبة والضبط.

وشارك المتدربون في استعراض مجموعة من التطبيقات العملية حول أصول وقواعد وإجراءات مراقبة وضبط المخالفات، وكذلك حول وسائل الاستدلال وإثبات وجود المخالفات، إضافة إلى تطبيقات عملية حول أخلاقيات الموظف العام في مراقبة وضبط المخالفات، وحول عملية الحماية القانونية لموظفي مراقبة وضبط المخالفات، وكذلك تطبيقات عملية خاصة بالأخطاء الشكلية والجوهرية في مراقبة وضبط المخالفات (البطلان).

## دورة التصانيف الصناعية

كما عقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" دورة "التصانيف الصناعية" في مقرها في الدوحة خلال الفترة من 23 - 25 أكتوبر 2016، بمشاركة عدد من العاملين في مجال التصانيف الصناعية في وزارة الطاقة والصناعة بدولة قطر، ودائرة التنمية الاقتصادية في حكومة الشارقة، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية في سلطنة عُمان، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، والهيئة العامة

للصناعة في دولة الكويت.

وقد تسلم المشاركون شهاداتهم من سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة، الذي أكد على دور المنظمة في النهوض بقدرات العاملين بالقطاع الصناعي الخليجي.

هدفت الدورة التدريبية -التي قدمها الأستاذ حاتم الرشيد الأخصائي الاقتصادي في "جويك"- إلى رفع كفاءة العاملين في مجال الإحصاءات الصناعية، وتطوير العمل الإحصائي الصناعي والتنسيق، وتوحيد الأساليب الإحصائية المتبعة في مجال الأنشطة الصناعية. إضافة إلى تعريف المشاركين بآخر التحديثات التي أدخلت على تصنيف ISIC4، وطرق التحويل بين التصانيف المستخدمة والنظام المنسق HS.

يشار إلى أن "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" تعد برنامجاً تدريبياً حافلاً للعام 2017، كما أنها تقدم مجموعة من الدورات التدريبية للجهات المعنية وفق احتياجاتها الخاصة، في مجالات متعددة من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، ويمكن للراغبين بالمشاركة في هذه الدورات التسجيل فيها بكل سهولة من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، أو عبر التواصل من خلال "فايسبوك" و"تويتر".

## صحيفة "الجزيرة" السعودية
## محطة تحلية مياه متطورة في رأس الخير

أكد المهندس عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أن محطة تحلية رأس الخير تأتي كأحد أهم المشاريع التنموية والخدمية التي نفذتها حكومة خادم الحرمين الشريفين في مدينة رأس الخير على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، حيث تحتوي على أحدث التقنيات المستخدمة لأول مرة على مستوى العالم، وقد حصلت المحطة على شهادة "غينيس" كأكبر محطة تحلية في العالم مزدوجة الغرض.

وثمن المهندس الفضلي دعم خادم الحرمين الشريفين السخي لقطاعات البيئة والمياه والزراعة بالمملكة عامة وفي المنطقة الشرقية خاصة، والذي مكّنها من أداء رسالتها التنموية الشاملة، معرباً عن بالغ امتنانه بتفضل خادم الحرمين الشريفين بتدشين محطة رأس الخير، حيث يعد مشروع محطة رأس الخير لتحلية المياه وإنتاج الطاقة الكهربائية (المرحلة الأولى) بمدينة رأس الخير الصناعية، من المشاريع التنموية ذات الطابع الحديث على صعيد البناء والتكنولوجيا العالمية المتطورة، وبما يتفق ورؤية المملكة (2030).

وذكر المهندس الفضلي أن المشروع يضم أكبر وحدات إنتاج لتحلية مياه البحر تمت صناعتها في العالم، وبقدرة إنتاجية تتجاوز (مليون) متر مكعب يومياً من المياه المحلاة، إضافة إلى (2400) ميغاوات من الكهرباء، وباستثمارات بلغت نحو (25) مليار ريال، كما تعد أكبر محطة مزدوجة الغرض لتحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية في العالم. وكشف معاليه أن المشروع سيغذي مدينة الرياض والمحافظات الداخلية (سدير والمجمعة وثادق وشقراء والغاط والزلفي) بواقع (900) ألف متر مكعب يومياً، كما سيضخ (100) ألف متر مكعب يومياً موزعة على النعيرية والقرية العليا وحفر الباطن والقيصومة.

## صحيفة "لوسيل" القطرية
## وزير الاقتصاد القطري: قطر ضمن أفضل 10 دول بمؤشر التنافسية

قال سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة إن دولة قطر تبنت سياسات اقتصادية متكاملة، والتواجد ضمن أفضل 10 دول من حيث مؤشر التنافسية العالمية، مضيفاً أن الدولة أطلقت مجموعة من المبادرات الحكومية التي تؤكد عزمها على المضي قدماً في تحقيق أهدافها التنموية عبر اتخاذ خطوات واضحة للارتقاء بجودة السلع والخدمات، وتعزيز كفاءة الأسواق ودعم نشاطات الإبداع والابتكار.

وبين سعادته -خلال افتتاحه المؤتمر السنوي السادس عشر حول "التنافسية.. الفرص والتحديات أمام الدول العربية في السنوات العشر القادمة"- أن التقدم في المؤشرات التنافسية يعد دليلاً مهماً على القوة الاقتصادية للدول، وأن قوة الاقتصاد واستمراريته تأتي من قدرته على منافسة الاقتصادات الأخرى، ومن هذا المنطلق فإنه يجب إعطاء التنافسية الأهمية اللازمة على مستوى السياسة الاقتصادية من خلال تعزيز البنية التحتية وتطوير آليات إدارة الأسواق المحلية وتنظيمها عبر تدعيم السياسات وأجهزة حماية المستهلك من خلال تطوير قوانين حماية الملكية الفكرية اليوم. مشيراً إلى أن "قطر سعت لتطوير بنية تحتية متطورة مستدامة تعمل على تلبية الاحتياجات التنموية واستقطاب الاستثمارات الدولية من خلال إنشاء مطار حمد الدولي، وميناء حمد، وتوفير شبكة واسعة من الطرق السريعة والجسور وإنشاء مناطق اقتصادية ولوجستية تهدف لتعزيز البيئة الاستثمارية بدولة قطر".

وأوضح سعادة وزير الاقتصاد والتجارة أن المشاريع في قطر أخذت بعين الاعتبار المعايير الدولية التي يتم بناء عليها تصنيف الدول من حيث سهولة بدء ممارسة الأعمال التجارية والخدمية، مما ساهم في رفع تصنيف دولة قطر في العديد من التقارير الدولية، منها تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي دافوس في عام 2015 - 2016، والذي أكد تبوأ قطر مراكز متقدمة في العديد من المجالات، حيث حصلت

الدولة على المركز الأول في العديد من المحاور.

وفي مجال تطور سوق المال، أفاد بأن دولة قطر جاءت في المرتبة الأولى عالمياً في مجال مدى توافق رؤوس الأموال وسهولة الحصول على قروض، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتمكنت قطر من المحافظة على وتيرة نموها، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي 3.7 % خلال عام 2015، ليتجاوز بذلك معدل نمو الناتج المحلي العالمي الذي بلغ 3.3 % في العام الماضي، كما يتوقع تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2017 - 2018 أن تشهد قطر نمواً اقتصادياً بنسبة 3.9 % بفضل التوسع الإجمالي للاقتصاد غير النفطي.

## صحيفة "النهار" الكويتية
## "جيبكا": 79.7 مليار دولار إيرادات مبيعات الكيماويات الخليجية في 2015

قال الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) الدكتور عبد الوهاب السعدون إن إيرادات مبيعات الكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت نحو 79.7 مليار دولار (ما يعادل تقريباً 24 مليار دينار) في عام 2015، وبانخفاض ما نسبته 8.9 % مقارنة بعام 2014 إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وأضاف السعدون -في مؤتمر صحافي- أنه على الرغم من انخفاض الإيرادات فإن دول مجلس التعاون تفوقت بأدائها على بقية المناطق في العالم باستثناء أميركا الشمالية وآسيا. وقال إن صناعة الكيماويات في دول المجلس أثبتت رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها العالم مستوى عالياً من المرونة، واستمرت معدلات تشغيل وحداتها الإنتاجية لتسجل مستويات هي الأعلى عالمياً خلال عام 2015، بحسب أحدث تقرير صادر عن الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا).

وبين أنه بالرغم من انخفاض أسعار النفط بنحو 60 % عن مستوياتها في يونيو 2014، فإن الانخفاض الذي حدث في البتروكيماياويات كان الأقل وهو بين 19 إلى 32 %، ما يعني أن رؤية القيادات الخليجية في التوجه لاستغلال الغاز المصاحب وتحويله إلى منتجات بتروكيماوية رؤية سليمة تقلل من التذبذب في إيرادات هذه الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي.

وأكد أن صناعة الكيماويات تعد مفتاح النجاح لقطاع الصناعة التحويلية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، موضحاً أنه منذ عام 2005 نمت القيمة المضافة التي يخلقها القطاع الصناعي بالمجمل بمعدل ثابت قدره 10.3 %، وبرزت صناعة البتروكيماويات والكيماويات كواحدة من أفضل القطاعات أداء بمساهمة تصل إلى 27 % تلاها قطاع التكرير مباشرة.

وأوضح أن نسبة مساهمة صناعة الكيماويات في الناتج المحلي للصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي تراوحت ما بين 14 و73 % عام 2015.

وقال إن صناعة الكيماويات والبتروكيماويات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من قطاعات الاقتصاد الخليجي، وتسهم في تحقيق الأهداف والغايات الوطنية الرئيسية. ولفت إلى أن القطاع يوظف حالياً 143 ألف شخص مشكلاً 9 % من إجمالي التوظيف في قطاعات الصناعات التحويلية في المنطقة. وأوضح أن كل وظيفة من تلك الوظائف المباشرة تخلق ثلاث فرص عمل أخرى في قطاعات أخرى من الاقتصاد، أي نحو 430 ألف فرصة عمل في قطاعات خدمية مختلفة مرتبطة بهذه الصناعة.

وأكد أن نسبة التوطين عالية في هذا القطاع بالرغم من وجود شركات عاملة فيه من القطاع الخاص، موضحاً أن عملية التوطين في هذه الشركات تعد من الأهداف الرئيسة لدول الخليج، موضحاً أن نسبة التوطين فيها بلغت 66 % عام 2015.

وأعرب عن ثقته بأن هذه الصناعة مقبلة على انتعاش كبير بعد عودة أسعار النفط إلى مستوياتها الطبيعية.

## موقع "زاوية" الاقتصادي
## وزير الطاقة السعودي: تكلفة المجمع البحري قد تتجاوز خمسة مليارات دولار

قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إن المملكة تتوقع أن تتجاوز تكلفة مجمع لبناء وإصلاح السفن الذي تطوره شركة "أرامكو" السعودية في مدينة رأس الخير الواقعة على الساحل الشرقي للبلاد 20 مليار ريال (5.33 مليار دولار).

وأضاف الفالح الذي يرأس أيضاً مجلس إدارة "أرامكو"، "سيبدأ الإنشاء في 2018 والإنتاج من المجمع سيبدأ في 2022."

وستمول الحكومة السعودية البنية الأساسية للمشروع، كما فعلت مع مشروعات بمدن أخرى أصبحت مراكز صناعية كبرى مثل الجبيل وينبع. والمجمع البحري مشروع مشترك بين "أرامكو" السعودية و"الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري"، و"لامبريل" التي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، و"هيونداي" للصناعات الثقيلة الكورية الجنوبية.

ومن شأن المشروع أن يخلق الآلاف من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، وهو هدف رئيسي لخطة الإصلاح الاقتصادي "رؤية 2030" التي تستهدف تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، والتي ستضطلع "أرامكو" فيها بدور كبير في تطوير المشاريع الصناعية.

## صحيفة "مكة" السعودية
## 99.7 % من إجمالي المنشآت السعودية صغيرة ومتوسطة

كشف الدكتور غسان بن أحمد السليمان محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن 99.7 % من إجمالي المنشآت في المملكة هي منشآت صغيرة ومتوسطة، مؤكداً أهميتها في المساهمة في تطوير الاقتصاد السعودي، والعمل على رفع الناتج المحلي تماشياً مع رؤية المملكة 2030 .

وشدد الدكتور السليمان في لقاء بمقر الغرفة التجارية الصناعية بالطائف مع رواد ورجال وسيدات الأعمال، على ضرورة التكامل بين الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة

والمتوسطة أن 99.7 % من إجمالي المنشآت في المملكة هي منشآت صغيرة ومتوسطة، مؤكداً أهميتها في المساهمة في تطوير الاقتصاد السعودي، والعمل على رفع الناتج المحلي تماشياً مع رؤية المملكة 2030 .

وشدد الدكتور السليمان في لقاء بمقر الغرفة التجارية الصناعية بالطائف مع رواد ورجال وسيدات الأعمال، على ضرورة التكامل بين الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والغرف التجارية في مختلف مناطق ومدن المملكة، فهي الذراع الأساسي للنهوض بتنمية هذه المنشآت، مؤكداً أهمية إعادة هندسة بعض الإجراءات الحكومية عند قيام أي منشأة، بحيث تراعي الوقت والزمان، وتنافس في الوقت ذاته الأنظمة العالمية.

وأفاد أن الهيئة سيكون لها دور كبير في محاربة سلبيات التستر، وذلك عبر طرح جديد مخالف للحلول القديمة السابقة، بحيث توجه تلك الحلول لكل قطاع على حدة منعاً للسلبية، مفيداً أن الهيئة تعمل حالياً على تعريف موحد لمفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة يراعي المعايير المتبعة في ذلك من حيث عدد العمال وحجم المبيعات وحجم الأصول.

## صحيفة "البيان" الإماراتية
## أبوظبي تستطيع إنتاج النفط لـ 100عام مقبلة

أكد مركز «إحصاء أبوظبي»، أن حزمة السياسات التي انتهجتها إمارة أبوظبي بهدف تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية والإنتاجية، أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع قدرة الفرد على الاستهلاك، مما عزز من قدرة مختلف القطاعات الاقتصادية على النمو.

وأشار المركز في تقرير حديث حول «أبوظبي في نصف قرن» إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إمارة أبوظبي بلغ 280 ألف درهم، مرتفعاً من 49 ألف درهم عام 1970 لتتمتع أبوظبي بثاني أعلى معدل في العالم.

وأكد التقرير أن أبوظبي تحتل المرتبة السادسة عالمياً من حيث حجم الاحتياطي النفطي المؤكد الذي يشكل نحو 10 % من موارد العالم النفطية، كما يشكل إنتاجها 9 % من إجمالي إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، وتستطيع أبوظبي أن تواصل إنتاجها من النفط لمدة 100 عام مقبلة حسب معدلات الإنتاج الحالية، فيما جاءت الإمارة بالمرتبة السابعة عالمياً من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بامتلاكها 212 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وأضاف أن الإمارة نجحت بمضاعفة إنتاجها النفطي من 17 ألف برميل في عام 1962 إلى 2.73 مليون برميل يومياً (160 مرة)، ورغم ذلك لا يشكل الخام بحد ذاته أهمية في مسيرة التنمية التي تشهدها الإمارة وإنما دور القيادة بإدارة الموارد النفطية وتوظيفها في خطط التطوير والتقدم. وتمتلك 212 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ما يضعها في المرتبة السابعة عالمياً من حيث الاحتياطي المؤكد.

وارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى 51 % مقابل 34 % قبل 5 عقود، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية 700 مرة خلال العقود الخمسة الماضية مرتفعاً من 1.12 مليار درهم عام 1970 إلى 727 مليار درهم العام الماضي.

وأكد التقرير أن القطاع الصناعي جذب استثمارات تفوق قيمتها 100 مليار درهم، حيث تضم المناطق الصناعية في أبوظبي والعين ما يزيد على 500 مصنع باستثمارات

تتخطى 50 مليار درهم، فيما أبرمت عقود لمشاريع في منطقة «كيزاد» الصناعية بما يفوق 49 مليار درهم.

ووفقاً للتقرير فإن حجم القوى العاملة في أبوظبي بلغ من إجمالي السكان 15 عاماً فأكثر 81.3 %، يشكل المواطنون منهم نحو 8.4 %، كما يشكل الإناث نسبة 32.8 % من القوى العاملة المواطنة، موضحاً أن المستوى التعليمي للمواطنين المشتغلين أفضل كثيراً من غير المواطنين المشتغلين، حيث إن نسبة 25.4 % من غير المواطنين المشتغلين لا يحملون مؤهلاً، بينما تصل النسبة بين المواطنين إلى 2 %، كما أن 8.5 % من المواطنين المشتغلين يحملون مؤهلاً عالياً، بينما تصل النسبة بين غير المواطنين إلى 5.8 %.

وذكر التقرير أن نسبة الإناث المواطنات العاملات في أبوظبي قد تضاعفت 203 مرات خلال أربعة عقود. وتشغل المرأة الإماراتية نسبة 73.3 % من إجمالي المواطنين في الوظائف الحكومية.

وذكر التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الجارية تضاعف أكثر من 446 مرة من عام 1970 إلى 2015 فارتفع من 1.1 مليار درهم إلى 502.4 مليار درهم، لتشكل هذه القطاعات نصف الناتج المحلي الإجمالي، فيما تضاعف حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية الثابتة 314 مرة بالأسعار الجارية، فارتفع من 565 عام 1970 إلى 177.4 مليار درهم عام 2015، حيث استحوذت الأنشطة السلعية على 40.8 % من إجمالي الاستثمارات.

## صحيفة "الراية" القطرية
## إنشاء مصنع لإنتاج كلوريد الكالسيوم في مسيعيد

وقعت شركة ك.ل.ج - قطر وشركة الخليج "كلورين" عقد التأسيس والنظام الأساسي لإنشاء الشركة المتحدة للكيماويات كشركة قطرية ذات مسؤولية محدودة. حيث ستقوم هذه الشركة بإنشاء مصنع لإنتاج كلوريد الكالسيوم ضمن موقع ك.ل.ج- قطر في منطقة مسيعيد الصناعية بطاقة إنتاجية تبلغ 60 ألف طن سنوياً. كما ستقوم الشركة المتحدة للكيماويات بتسويق حامض الهيدروكلوريك المنتج محلياً من قبل الشركتين. ويأتي هذا المشروع المشترك كمساهمة في نمو القطاع غير النفطي لدولة قطر، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة.

وقع العقد السيد عبد الرحمن الأنصاري الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للصناعات التحويلية وعضو مجلس الإدارة لشركة ك.ل.ج - قطر للمواد العضوية ممثلاً عن ك.ل.ج - قطر للمواد العضوية والسيد فؤاد الباشا المدير التنفيذي ممثلاً عن شركة الخليج كلورين.

وبهذه المناسبة أشاد سعادة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس إدارة كل من الشركة القطرية للصناعات التحويلية وشركة ك.ل.ج - قطر بأن هذا الاتفاق نتج عن تعاون مكثف بين الشركاء لبناء شراكة طويلة الأمد بين الشركتين، كما أنه إشارة قوية على ثقتنا في الاقتصاد القطري وأهمية قيامنا بدور إيجابي ومهم في دعم هذا الاقتصاد الواعد، ومساهمة منا في دعم رؤية قطر الوطنية 2030.

من جانبه، أشار السيد عبد الرحمن الأنصاري إلى أن المشروع سيساهم بشكل إيجابي في تنفيذ خطتنا التوسعية في الشركة القطرية للصناعات التحويلية، ويساهم في دعم توجه الدولة بمشاركة القطاع الخاص القطري بالمشاريع الرئيسية فيها.

ورأى السيد فؤاد الباشا أن هذا المشروع سيفتح آفاقاً جديدة للصناعات التحويلية، ويخلق فرص عمل صناعية جديدة. كما أشار إلى أن هذا التعاون بين الشركتين سيستمر مستقبلاً من خلال دراسة فرص استثمارية أخرى في دولة قطر.

## صحيفة "الشرق" السعودية
## «صدارة».. أكبر مجمع كيميائي متكامل في العالم

تأسست شركة صدارة للكيميائيات "صدارة" في أكتوبر 2011، كمشروع مشترك بين شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو"، وشركة "داو" كيميكال. ويمثل مشروع صدارة تحدياً غير مسبوق، إذ يُعتبر أكبر مجمع كيميائي متكامل في العالم يتم بناؤه دفعة واحدة، حيث يتكون من 26 مصنعاً عالمي المستوى، بطاقة إنتاجية تتجاوز ثلاثة ملايين طن متري من المنتجات الكيميائية سنوياً، كما يبلغ حجم استثمارات المشروع الإجمالية حوالي 75 مليار ريال سعودي (20 مليار دولار أميركي).

وستسهم صدارة في دعم التنوع الصناعي بالمملكة العربية السعودية، من خلال التوسع في إيجاد قيم مضافة جديدة في مجال الصناعات التحويلية، وتوفير آلاف الفرص الوظيفية، سواء من خلال مجمعها الكيميائي أو مجمع الصناعات التحويلية والكيميائية المجاور لها "بلاس كيم".

ويعد مجمع صدارة للكيميائيات الوحيد من نوعه في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الخليج العربي يقوم بتكسير «النافثا»، وسيساعد هذا التوجه في إيجاد صناعات ومنتجات كيميائية متخصصة وجديدة في المملكة، وكذلك تمكين قطاع الصناعات الكيميائية السعودية من الانطلاق لتجاوز نطاق المنتجات الموجودة حالياً، كما يساعد ذلك في توفير منتجات وسيطة جديدة، تعمل بدورها على إيجاد عديد من الفرص الجديدة بمجال الصناعات التحويلية.

وسينتج مجمع صدارة المتكامل العالمي المستوى

ما يزيد على 3 ملايين طن من المواد العالية الأداء من كيميائيات ذات قيمة مضافة أو منتجات بلاستيكية، وذلك من خلال الاستعانة بأحدث التقنيات العالمية وأكثرها تقدماً في هذا المجال.

وتعد "صدارة" الشركة الوحيدة في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الخليج العربي التي تستخدم السوائل النفطية مثل النافثا كلقيم لصناعاتها، وتعتمد في ذلك على أفضل التقنيات في مجال تكسير النافثا، وسيساعد هذا التوجه على نشوء صناعات عديدة لم تكن موجودة في الأساس بالمملكة، أو متوفرة فقط من خلال عمليات الاستيراد لموادها الخام، مثل المواد الكيميائية المرتبطة بالنفط والغاز، وتلك المستخدمة في معالجة المياه، وصناعة الأثاث، وأغطية الأسرة، وأجزاء المركبات، والمنظفات، وغيرها، كما يسهم ذلك للمرة الأولى، في دعم ونشوء وجذب عديد من الاستثمارات في مجال الصناعات التحويلية.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة صدارة للكيميائيات المهندس زياد بن سامي اللبّان، أن مشروع "صدارة" من أبرز وأهم المشاريع التي نُفّذت على هذا الصعيد، حيث إن 14 مصنعاً من بين مصانع المجمع البالغ عددها 26 مصنعاً ستنتج منتجات كيميائية وبلاستيكية متخصصة يتم تصنيعها للمرة الأولى في السعودية، وهذه المنتجات لم تكن تتوافر سابقاً على المستوى الإقليمي إلا عن طريق الاستيراد، وبما أن الطاقة الإنتاجية الإجمالية لهذه المصانع تصل إلى أكثر من 3 ملايين طن من مختلف المواد الكيميائية والبلاستيكية سنوياً، فإن هذا سيغير المشهد الكيميائي في المملكة بل والمنطقة برمتها وينقلها إلى مستويات أعلى وأكثر تطوراً.

وذكر أن هذه المنتجات ستفتح الباب لفرص استثمارية قيّمة لتأسيس صناعات تحويلية جديدة على أرض مجمع «بلاسكيم» المجاور لمجمع الشركة الكيميائي، تصدّر المنتجات الوسيطة والنهائية ذات القيمة المضافة العالية إلى السوق المحلية والعالمية، حيث تم بالفعل إبرام عدد من الاتفاقيات مع شركات محلية ودولية، الأمر الذي سيعزز ويرسّخ ريادة المملكة في هذا المجال من جهة، ويرفد وينوّع الاقتصاد الوطني ويوفر آلاف الوظائف للكوادر الوطنية ويُكسِبنا علوماً ومعارف وخبرات جديدة تماماً من جهة أخرى، تتماشى جميعها مع رؤية المملكة 2030.

## صحيفة "الوطن" القطرية السعودية: إنتاج الأسمدة والمعادن.. الأقل كُلفة

أكد وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح أن أثر ضعف الاستثمارات العالمية في مجال النفط نتيجة انخفاض الأسعار سيتضح السنة الجارية، وسيؤثر حتماً في الاقتصاد الدولي.

وقال الفالح -في تصريحات صحفية- إن إنتاج الصناعات السعودية من الأسمدة والمعادن والبتروكيماويات والتكرير، والبترول والغاز، هو الأقل كلفة على مستوى العالم، وبالتالي تكون ربحية هذه القطاعات في السعودية الأعلى، موضحاً أن العالم يعاني من تباطؤ اقتصادي وعدم استقرار في السوق النفطية، وفائض في الطاقة الإنتاجية في الكثير من

المواد الأساسية، واعتبرها فترة مؤقتة، وسيتم تجاوزها.

وأكد أن المشاريع العملاقة التي يُجرى إطلاقها بكلفة عشرات المليارات تدعم الاقتصاد الوطني، وستمكن قطاع الصناعة من أن يضاعف مرات نسبة مساهمته في الناتج المحلي، وستوفر مئات الآلاف من الوظائف الجديدة للشباب السعودي، وعشرات الآلاف من الفرص الاستثمارية للمبادرين ولصغار رجال الأعمال والمبتدئين في قطاع الأعمال.

وإلى جانب المشاريع النفطية، أكد الفالح أن الغاز محور أساسي لمشاريع أرامكو السعودية لتطوير الطاقة بشكل عام، والسعودية لديها طاقة كبيرة من الغاز، وهناك استثمار مستمر في مشاريعه، مشدداً على أنه سواءً ارتفعت الأسعار أم انخفضت تظل الكلفة في السعودية لكل سلاسل القيمة من الاستكشاف الأقل عالمياً، والسعودية تستطيع أن تنافس على المدى القصير، وسننمو ويزدهر اقتصادنا على المدى البعيد.

وقال إن سوق النفط ستوازن نفسها في 2017 حتى إذا لم يتدخل المنتجون فيها، مضيفاً أن أي تدخل سيهدف إلى تسريع عملية التوازن، مجدداً التزام المملكة بموقفها في شأن اتفاق الجزائر، قائلاً، على الجميع أن يتعاونوا.

## صحيفة الجزيرة السعودية
## 145 مليار دولار حجم التجارة البينية الخليجية

أشاد أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بمخرجات اللقاء المشترك الرابع الذي عقدته هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون مع القطاع الخاص في الدول الأعضاء بالرياض مؤخراً، والتي ستنعكس إيجاباً على تيسير حركة التبادل التجاري، ومضاعفة التجارة البينية التي بلغت أكثر من 145 مليار دولار في النصف الأول من 2016.

وثمّن نقي الجهود الكبيرة التي تبذلها هيئة الاتحاد الجمركي لتسهيل حركة التبادل التجاري بين دول المجلس، مما انعكس إيجاباً على سرعة وانسيابية حركة السلع والبضائع في المنافذ الجمركية. وجاء ذلك، في اللقاء المشترك الرابع بين هيئة الاتحاد الجمركي والأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وممثلي القطاع الخاص الخليجي، ممثلاً بالاتحادات وغرف دول مجلس التعاون، الذي عقد مؤخراً بالعاصمة السعودية الرياض برئاسة صالح الخليوي مدير عام مصلحة الجمارك رئيس وفد المملكة.

كما تم الاتفاق على عدد من الآليات التي من شأنها تسهيل حركة التبادل، ومنها عدم تكرار المنافذ البينية لما يطبق من إجراءات في المنافذ الأولى ودور القطاع الخاص في هذا المجال، بحيث لا يتم تكرارها في المنافذ البينية، وأن يقتصر الدور الجمركي في المنافذ البينية على الإجراءات التي لم تتم في نقاط الدخول الأولى فقط.

# إلى أي مدى نجحت المنظمة في القيام بدورها المطلوب صناعياً؟

بشير يوسف الكحلوت
مدير مركز البيرق للدراسات الاقتصادية والمالية

تحتفل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" هذا العام بالذكرى الأربعين لتأسيسها بقرار صدر في عام 1976 عن مؤتمر وزراء الصناعة الخليجيين، وكانت الدول الخليجية قد استشعرت بعد استكمال حصولها على الاستقلال في مطلع السبعينيات، أهمية وضرورة تنسيق جهودها في مجال التصنيع، فعقدت اجتماعات وزراء الصناعة من أجل التشاور وتبادل الخبرات وبناء التعاون المشترك، وسرعان ما أثمرت تلك الجهود عن تحقيق نجاحات مبكرة، لعل في مقدمتها إنشاء مجمع للألومنيوم في البحرين، وتأسيس "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية". وقدكان التعاون الصناعي بذلك سابقاً لقيام مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في عام 1981.

وكجهة فنية متخصصة في المجال الصناعي، عملت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" عبر تاريخها الطويل على دفع عجلة التصنيع بدول المنطقة، من خلال ما وفرته من معلومات وبيانات ودراسات لخدمة القطاع الصناعي، ويتمثل ذلك أساساً في الإعداد والترويج لفرص الاستثمار الصناعي الجديدة، وتوفير المعلومات عن ظروف السوق واتجاهاتها المستقبلية، إضافة إلى توفير حزم البيانات الاجتماعية، والأنظمة والقوانين التي يجب على المستثمرين مراعاتها والالتزام بها، وكذلك قوائم الموردين المحتملين والشركاء التجاريين لأي مشروع صناعي.

على أن دور المنظمة لم يتوقف عند هذا الحد، بل إنها عملت كمستشار صناعي للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وشاركت باستمرار في اجتماعات وزراء ووكلاء وزراء الصناعة، التي ينعقد كل منها مرتين سنوياً. وقدمت "جويك" العديد من الاستشارات الفنية والاقتصادية لدول المجلس، وعقدت مؤتمرات للصناعيين، والعديد من الدورات التدريبية. وقد أتاح لها ذلك المساهمة بدور فعال في إعداد وصياغة الإستراتيجية الصناعية الموحدة لدول المجلس عام 1985، ثم الإستراتيجية الصناعية المعدلة عام 1998. كما ساهمت المنظمة في الجهود المتواصلة لتطوير الإستراتيجية الموحدة منذ العام 2009، بما يتناسب مع المستجدات التي طرأت على الواقع الصناعي الخليجي، وبما يعالج الثغرات التي برزت فيها عبر السنين، ومنها الحاجة إلى مرونة أكبر، والقدرة على التكيف مع المتغيرات، وأن تحتوي الإستراتيجية على منهجية ذات أهداف مختلفة لكل مرحلة، وأن تراعي اختلاف أولويات كل دولة.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، أتمت المنظمة وضع دراسة الخريطة الصناعية لدول المجلس التي تمكن المستثمرين من معرفة الصناعات الغائبة، وقدمت مجموعةمن الخدمات والخبرات، منها العمل على اختزال وتخفيض التكاليف وتعظيم الربح، وتحديد أفضل السبل والموارد المطلوبة للوصول إلى التنافسية في السوق، وتطوير منتج أفضل، واختيار إستراتيجيات تقديم المنتج في السوق،كما أنجزت "جويك"برامج متخصصة لتسهيل نقل المعرفة واتخاذ القرار، من أجل توسيع استخدام التقنيات المتعلقة بتوفير الطاقة وإدارة المخلفات، ورفع الإنتاجية، وحماية البيئة.

إضافة إلى ما أنجزته المنظمة بالتعاون مع"منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" (يونيدو) وهو برنامج المناولة والشراكة الصناعية SPX، ليكون آليةً لتنسيق العلاقات الصناعية، والتواصل بين أصحاب الأعمال والشركات المنفذة، كما عملت المنظمة على تطوير بناء القدرات التقنية من خلال برامج متميزة تهدف لتقديم الدعم الفني، لتمكين الصناعيين من مواكبة التطورات السريعة في استخدامات التقنية.

على ضوء ما تقدم يمكن القول إنه كان للمنظمة دور مهم ونصيب وافر من النجاح الذي لحق بقطاع التصنيع في دول مجلس التعاون على مدى العقود الماضية. ولكي نستشعر مدى حجم هذا التطور الذي لحقبالقطاع الصناعي الخليجي نشير إلى بعض البيانات المتاحة التي تعكس حجم التطور المذكور،وخصوصاً فيعدد المصانع وحجم قوة العمل، وحجم الاستثمارات في الفترة ما بين 1998 و2015 . ففي حين كان إجمالي عدد المصانع في حدود 7089 مصنعاً حتى عام 1998، فإن العدد قد تضاعف إلى 16890 مصنعاً عام 2015. وتضاعف عدد العاملين في الفترة المشار إليها من 559 ألف عامل إلى 1.63 مليون عامل، كما ارتفع إجمالي حجم الاستثمارات من 81 مليار دولار عام 1998إلى قرابة 394 مليار دولار عام 2015. وبالمثل تضاعف عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى قرابة 1 4 ألف مصنع.

على أنه لا بد من التسليم بأن هناك عوامل أخرى أساسية ساهمت في صنع هذا التطور الصناعي، لعل في مقدمتها توافر الطاقة الرخيصة ممثلة في النفط والغاز بكميات كبيرة، وتوافر رؤوس الأموال من فوائض الموازنات العامة، والسياسات الحكومية الهادفة والداعمة إلى تنويع مصادر الدخل.

كما أن هذا النجاح قد حدث رغم معوقات كثيرة برزت منذ البداية، تتمثل في النقص الكبير في أعداد القوىالعاملة اللازمة في معظم دول المجلس، وتشابه المعطيات المتاحة والمؤهلة لقيام الصناعة في هذه الدول وخصوصاً توافر الطاقة، ومحدودية السوق الخليجية بوجه عام وفي معظم دول المجلس بوجه خاص.

ومن جهة أخرى،لا بد من التسليم أيضاً بأن النجاح في تطوير المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة كان من الممكن أن يكون أكبر من ذلك بكثير، لولا تباين اهتمامات كل دولة، فعلى سبيل المثال ركزت دولة قطر في العقود الثلاثة الماضية على تطوير حقل الشمال للغاز، وعلى هدف الارتقاء بصناعة تسييل الغاز، بينما ركزت السعودية على تنمية الصناعة داخل مناطق المملكة الشاسعة، بعد اعتماد إستراتيجية وطنية للصناعة منذ العام 2007، أما الإمارات وخصوصاً دبي فركزت على تنمية التجارة وتطوير الصناعات في منطقة جبل علي، وعلى تشجيع الاستثمار العقاري والسياحة. كما كان تركيز البحرين على تنمية القطاع المالي.

# الاستثمار في الطاقة المتجددة

سعيد خليل العبسي
محلل وكاتب اقتصادي
www.salabsi.com

لقد أنعم الله سبحانه وتعالى على دول مجلس التعاون الخليجي بوفرة الشمس الساطعة معظم أيام السنة تقريباً، وهذه النعمة تمتاز بأنها طبيعية لا تحتاج إلى أية تكاليف لاستخراجها، وبأنها نظيفة، ويمكن استخدامها في العديد من الاستعمالات لمنفعة الإنسان والنبات في كل الأوقات إذا ما تم استثمارها بشكل جدي وعلمي.

فالطاقة المتجددة تشتمل على الاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لطاقة الريح والأمواج المائية، وحرارة باطن الأرض، والطاقة العضوية والنووية، لأن مخزون الطاقة المتجددة بكل أشكالها، وعلى رأسها الطاقة الشمسية، لا ينضب، وطاقة نظيفة لا أثر سلبي يذكر على البيئة، وهي رخيصة الثمن وخصوصاً على المدى الطويل، لهذا فإن الطاقة المتجددة تعتبر بحق عصب الحياة المستقبلية.

إن استغلال الطاقة الشمسية له العديد من المزايا، نذكر منها - على سبيل المثال - أنها طاقة نظيفة ليس لها آثار بيئية ضارة، كما يمكن استغلالها طوال السنة، ويمكن تخزينها واستخدامها في مختلف مناحي الحياة في الإنارة والزراعة، وكذلك استخدامها في تسيير السيارات والقوارب، وحتى الهواتف المحمولة، ويمكن توليد الطاقة الكهربائية بواسطتها، وتسخين المياه وأحواض السباحة، وتحلية المياه. كما أنها تعتبر طاقة رخيصة بالمقارنة مع استهلاك الوقود وبمختلف أنواعه، وكما أن تكلفة استخدام الخلايا الشمسية أقل تكلفة من استخدام مولدات الديزل، فضلاً عن الوفر في تكاليف صيانتها مقارنة بالبدائل الأخرى، وكما أنها ليس لها أي ضجيج أو ضوضاء كالبدائل الأخرى، وهناك إمكانية كبيرة لإنتاج الكهرباء وبيعها.

فمنذ زمن طويل كان هناك الاستفادة والاستخدام المعقول في ظل الإمكانات المتاحة حينها لطاقة الشمس في العديد من الاستخدامات، والتي منها - على سبيل المثال - تسليط المرايا باتجاه الشمس للحصول على

النار اللازمة لمختلف الاستخدامات، وكذلك استخدام أشعة الشمس لتجفيف المنتجات الزراعية وغيرها الكثير.

وأمام التقدم العلمي والتكنولوجي أصبحت الآفاق واسعة وكبيرة في إمكانية الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، نظراً لما تمتاز به هذه الطاقة المتجددة والاستثمار فيها من جدوى اقتصادية وبيئية عالية القيمة والمنفعة.

فمهما كان حجم الاستثمار في الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة يبقى المنفعة والعائدان الاقتصادي والبيئي لا نقاش فيهم على المدى الطويل، كذلك لأنه وبكل بساطة تنتج عن ذلك طاقة نظيفة ولا أثر سلبي على البيئة ولا انبعاثات سامة، ولا ضارة لا بالإنسان ولا بالحيوان ولا بالمياه والطبيعة عموماً، وهي تبقى قليلة التكاليف مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، مثل البترول والغاز وغيره، وفوق كل ذلك يمكن تحويلها إلى طاقة كهربائية وحرارية وتخزينها لحين الطلب الآجل أيضاً.

وبالتالي فإنه يمكن استخدام الخلايا الكهروضوئية في إنارة المنازل والحدائق وكل المنشآت، وكذلك في المحطات الفضائية والبحرية ومحطات الاتصالات الأرضية وغيرها، وتشغيل الثلاجات المتنقلة، وحيث ما وجدت وحيث لا يوجد بديل لها، ولتحلية المياه ولإنارة السياجات الأمنية، حيث لا تتوافر طاقة بديلة هناك، وكذلك لإنتاج الهيدروجين.

ولهذا فالاستثمار في الطاقة المتجدده يعتبر الحل الأمثل والأكثر جدوى حتى للدول التي تتوافر فيها مصادر طاقة أخرى مثل النفط، لأنه وإن كان أيضاً قليل التكلفة عليها، إلا أنه لا قيمة سوقية يباع بها وهي أعلى من القيمة التي يتم استهلاكه بها، وكذلك يعتبر الاستثمار في الطاقة المتجددة هو أيضاً أكثر جدوى وعائدية للدول التي لا يتوافر بها النفط، حيث تبقى تكلفة شراء النفط بالأسعار العالمية أعلى بكثير من الاستثمار في الطاقة المتجددة والعائد منها.

وإن كنا نعترف بأن دول مجلس التعاون سارت على هذا الطريق في العديد من المشاريع، وأقامت بعض الصناعات اللازمة لها، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً أمام الاستغلال الأمثل والكامل لمصادر الطاقة المتجددة، والانتهاء كلياً وفعلياً من الاعتماد على مصادر الطاقة القديمة والقائمة حالياً.

وإننا ندعو لبذل جهد جماعي ومتكامل من كل دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بدراسة شاملة لاحتياجات كل دول المجلس من الطاقة اللازمة لها وحجم هذه الطاقة، ومن ثم رسم الخطط لإقامة صناعات متطورة للاستغلال الأمثل لأشعة الشمس الطبيعية، وثانيهما الحفاظ على البيئة في الوقت نفسه، ليس لكل دولة على حدة، وإنما للاستفادة من هذه المشاريع، وما سيتم إنتاجه من طاقة متجددة لكل دول مجلس التعاون، فالتكامل في الاستثمار في الطاقة المتجددة وأيضاً التكامل في الاستفادة من الطاقة المستخرجة هو الحل الأكثر جدوى وعائدية اقتصادياً وبيئياً.

## "جويك" تكرّم الموظفين المنتهية خدماتهم

# العقيل: جهودهم ساهمت في نجاح الكثير من المشاريع

كرمت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عدداً من موظفيها المنتهية خدماتهم، تقديراً لجهودهم في خدمة المنظمة، وذلك في حفل أقيم بمقر "جويك" في العاصمة القطرية الدوحة، بحضور سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة، والدكتور علي بن حامد الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في "جويك"، والأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد السابق لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك"، وعدد من مديري الإدارات والموظفين.

وقد شكر الأستاذ العقيل الموظفين المحتفى بهم على تفانيهم في عملهم خلال السنوات الطويلة التي قضوها في المنظمة، مثنياً على جهودهم في نجاح المشاريع والفعاليات العديدة التي أنجزتها "جويك" خلال الفترة الماضية، وتمنى لهم التوفيق في أعمالهم.

وتسلم الموظفون شهادات تقديرية وهدايا رمزية، وقد تحدث باسم المكرمين المرحوم المستشار الاقتصادي الأستاذ ممدوح هبرة، الذي أمضى 35 سنة في المنظمة، فألقى قصيدة شعر مؤثرة هنا نصها،

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

# القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في دول التعاون

د. عدنان فرحان الجوارين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة - العراق

احتل مفهوم القدرة التنافسية مكانة كبيرة لدى العديد من الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن الشركات والدول منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وأصبحت التنافسية غاية يسعى الجميع لتحقيقها للوصول إلى هدف رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية، إذ أصبحت القدرة التنافسية مؤشراً للقوة الاقتصادية ومدخلاً لاستمراريتها، وهذا ما جعل العديد من المنظمات الدولية تولي اهتماماً كبيراً لقياس القدرة التنافسية، وقام بعضها بنشر تقارير دورية تقيس من خلالها القدرة التنافسية بموجب مؤشرات وضعتها تلك المؤسسات وترتب دول العالم على أساسها، وقد أدى ذلك إلى اهتمام دولي بتلك التقارير، كون التنافسية المرتفعة تعني قوة اقتصادية للبلد، فضلاً عن قدرة عالية على جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد سعى عدد كبير من دول العالم إلى توفير بيئة تنافسية مناسبة لشركاتها، سواء على الصعيد المحلي أم الدولي، الأمر الذي يعد وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي. وقد برز اهتمام العديد من دول مجلس التعاون بالقدرة التنافسية من خلال تشكيلها لهيئات ومجالس خاصة بها، إذ أنشأت

البحرين مجلس البحرين الوطني للتنافسية عام (2005)، وأصدر تقريره الأول عن القدرة التنافسية للبحرين عام (2006)، كما قامت السعودية بإنشاء مركز التنافسية الوطني عام 2006، أما مجلس الإمارات للتنافسية فقد تم تشكيله عام (2009)، وتم تأسيس لجنة الكويت الوطنية للتنافسية عام 2012،، ويتم الإعداد لقيام مجالس وطنية للقدرة التنافسية في كل من قطر وعمان.

نشأت التنافسية من الكلمة اللاتينية (Competer)، والتي تعني الدخول في البيئة التنافسية للأسواق، وبمعنى أدق تعني القدرة على التنافس، واليوم أصبحت هذه الكلمة معياراً مهماً للقوة الاقتصادية للبلد أو الصناعة أو الشركة، وتؤدي القدرة التنافسية دوراً كبيراً في اقتصاد البلد إذا استطاعت شركات البلد الاستفادة من فرص الانفتاح الدولي، وتحرير التجارة وحركة الاستثمار الأجنبي.

ويتركز تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير السلع والخدمات ذات النوعية الجيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، لذ فإنها تعرف على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من الشركات الأخرى".

والقدرة التنافسية على مستوى المشروع هي الأساس للقدرة التنافسية سواء للقطاع الاقتصادي أو للاقتصاد ككل، وطبيعي أن المشروع الذي لا يحقق الأرباح المنشودة هو مشروع قليل التنافسية أو غير تنافسي.

في حين أن التنافسية على مستوى القطاع تعني قدرة شركات ذلك القطاع على تحقيق نجاح مستمر في السوق العالمية بشرط عدم الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، ويمكن قياس تنافسية قطاع معين من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن مقاييس أخرى تتعلق بكفاءة المنتجات وجودتها.

ويوضح مايكل بورتر صاحب نظرية الميزة التنافسية أن نظرية الميزة النسبية التي جاء بها الاقتصادي "ريكاردو" كانت أكثر إقناعاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما كانت العديد من الصناعات ضعيفة وليس بينها روابط، والإنتاج كان كثيف العمل وخصوصاً العمل غير الماهر، وجزء كبير من التجارة يتأثر بالاختلافات في النمو بين الدول، والموارد الطبيعية ورأس المال، إلا أن معظم الصناعات الحالية لا تشبه الصناعات التي بنيت عليها نظرية الميزة النسبية، فاقتصاديات الحجم انتشرت بشكل واسع، ومعظم المنتجات أصبحت متنوعة وغير متشابهة، وتنوع المستهلكون بين دول العالم، والتغيرات التكنولوجية أصبحت واسعة الانتشار ومستمرة، والتكنولوجيات فائقة القدرة مثل الإلكترونيات الدقيقة، والمعدات المتطورة، ونظم المعلومات ألغت الكثير من الفروق التقليدية بين الصناعات المتقدمة تكنولوجياً، وتلك الأقل تقدماً، والمنافسة في معظم الصناعات أصبحت عالمية، ليس فقط في الصناعات التحويلية ولكنها تزداد في الخدمات، حيث الشركات تتنافس بإستراتيجيات حقيقية عالمية تتضمن البيع على المستوى العالمي، ونقل الأنشطة إلى مناطق عديدة للاستفادة من انخفاض كلفة عناصر الإنتاج، وعقد تحالفات مع شركات من دول أخرى لتقوية موقفها التنافسي في السوق العالمية.

وتحاول دول مجلس التعاون الخليجي ضمن سياساتها لتقليل الاعتماد على المورد النفطي رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال رفع القدرة التنافسية لهذا القطاع، وقد بيّنت دراسة حديثة أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، أن حجم الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي تجاوز بنهاية عام 2014 عتبة الـ 323 مليار دولار، من خلال تشغيل ما يزيد على 14 ألف منشأة صناعية مسجلة وفرت نحو مليون و261 ألف فرصة عمل، وتوقعت "دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي"، أن يبلغ الاستثمار الصناعي الخليجي قرابة تريليون دولار بحلول العام 2020، بعد انتهاء دول المجلس من تجهيز المدن الصناعية التي يجري العمل فيها حالياً.

وكشفت الدراسة أن حجم الاستثمار التراكمي في القطاع الصناعي الخليجي تجاوز 220 مليار دولار أميركي حتى العام 2010، استثمرت في أكثر من 12 ألف منشأة صناعية ووفرت ما يزيد على مليون فرصة عمل، تمثل نحو 6 % من حجم العمالة بالسوق الخليجية التي تبلغ حوالي 10 % في القطاع الصناعي.

ومن النتائج التي خلصت إليها الخارطة أيضاً أن الصناعة الخليجية تتميز بالتركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل أكثر من 86 % من جملة المنشآت الصناعية في دول المجلس، غير أن معظم الاستثمارات الصناعية تتركز في الصناعات الكبيرة، ممثلة بقطاع صناعات البتروكيميائيات الأساسية، حيث تمثل أكثر من 78 % من جملة الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي.

وتشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع مساهمة السلع المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي في أربع من دول المجلس، إذ ارتفعت في الإمارات من (3.9 %) إلى (11.6 %)، وفي السعودية من (1.6 %) إلى (2.5 %)، وفي عمان من (0.6 %) إلى (5.3 %)، وفي البحرين من (16.3 %) إلى (31.6 %)، بينما انخفضت في دولتين هما قطر من (5.4 %) إلى (3.8 %)، وفي الكويت من (2.2 %) إلى (1.4 %)، وذلك خلال المدة 2000 - 2010.

وقد أولت كل دول مجلس التعاون اهتماماً بتطوير البنى التحتية، باعتبارها من المقومات المهمة لرفع القدرة التنافسية، وقد تضمن ذلك إنشاء وتحديث مختلف الهياكل والمرافق الأساسية الضرورية للاقتصاد الوطني من طاقة كهربائية وشبكات مياه وطرق حديثة، وموانئ ومطارات ووسائل اتصال حديثة، ومدن ومناطق صناعية وشبكات الصرف الصحي وغيرها من مشاريع البنى الارتكازية الضرورية لتحسين موقفها التنافسي.

كما قامت دول المجلس بإنشاء العشرات من المدن والمناطق الصناعية، ففي الإمارات يوجد (12) منطقة صناعية، من ضمنها المنطقة الحرة في جبل علي، التي تعد من أكبر المناطق الصناعية مساحة في الإمارات. وفي دولة البحرين أنشأت منطقتين صناعيتين رئيستين فضلاً عن المناطق القديمة. ويوجد في المملكة العربية السعودية (10) مدن صناعية بما فيها مدينتا ينبع والجبل (أكبر منطقة في الشرق الأوسط) الصناعيتان الكبيرتان. وهناك أربع مناطق صناعية في عمان، وثلاث مناطق صناعية في قطر، و(12) منطقة صناعية في الكويت.

وقد أدت هذه الجهود إلى احتلال دول المجلس مراتب متقدمة في تقرير التنافسية كما يشير

تقرير التنافسية العالمية لعام (2015 - 2016)، إذ إن دولة قطر احتلت المرتبة الرابعة عشرة عالمياً، في حين احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السابعة عشرة في مؤشر التنافسية العالمية بين 140 دولة شملها التقرير، وتفوقت قطر والإمارات على العديد من الدول المتقدمة اقتصادياً، مثل أستراليا (المرتبة 21)، وفرنسا (المرتبة 22)، وكوريا الجنوبية (المرتبة 26)، والجدول رقم (1) يمثل ترتيب دول المجلس ضمن مؤشر التنافسية العالمية لعام (2015 - 2016).

**جدول (1)**
**ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر القدرة التنافسية العالمي**

| الدولة | قيمة مؤشر التنافسية (1-7) | الترتيب عالمياً | الترتيب عربياً |
|---|---|---|---|
| قطر | 5.30 | 14 | 1 |
| الإمارات العربية المتحدة | 5.24 | 17 | 2 |
| المملكة العربية السعودية | 5.07 | 25 | 3 |
| الكويت | 4.59 | 34 | 4 |
| البحرين | 4.52 | 39 | 5 |
| عمان | 4.25 | 62 | 6 |

Source: WEF, Global Competitiveness Report 2015-2016, Geneva, 2015, p.7.

يتضح من الجدول أن دول مجلس التعاون احتلت المراتب الأولى عربياً، وأن أربع دول منها جاءت ضمن الربع الأول من دول العالم التي شملها التقرير، وهذا يشير إلى أن دول مجلس التعاون اجتازت مراحل عديدة في مسيرتها لتوفير البيئة المناسبة للقدرة التنافسية لمنتجاتها، إذ يعرف بعض الاقتصاديين القدرة التنافسية على أنها نوعية البيئة الاقتصادية والمؤسسية التي تساعد على التنمية المستمرة ورفع الإنتاجية لقطاع معين.

وتصدر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) مؤشراً لقياس القدرة التنافسية للأداء الصناعي هو (Competitiveness Industrial Performance CIP)، وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة أبعاد هي:

البعد الأول: القدرة على الإنتاج وتصدير المنتجات (Capacity to produce & Export manufactures)، ويتضمن مؤشرين رئيسيين هما حصة الفرد من القيمة الصناعية المضافة (MVApc)، والثاني حصة الفرد من الصادرات الصناعية (MXpc).

البعد الثاني: التطوير والتعميق التكنولوجي (Technological deepening and upgrading)، ويتضمن مؤشرين، الأول الكثافة الصناعية (INdint)، والثاني جودة الصادرات (MXqual).

البعد الثالث: التأثير العالمي (World impact) ويتضمن مؤشرين، الأول تأثير الدولة في القيمة الصناعية المضافة عالمياً (ImWMVA)، والثاني تأثير الدولة في الصادرات الصناعية العالمية (ImWMT).

وقد بدأ إصدار هذا المؤشر في عام 1990، وتم ترتيب معظم دول العالم في تقرير يصدر بشكل سنوي تحت اسم تقرير تنافسية الأداء الصناعي (Competitive Industrial Performance Report)، وقد تضمن تقرير عام 2014 (140) دولة كان ترتيب دول مجلس التعاون فيه كما في الجدول (2):

**جدول (2)**
**ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي**

| الدولة | قيمة المؤشر (1-0) | الترتيب عالمياً | الترتيب عربياً |
|---|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | 0.1083 | 37 | 1 |
| قطر | 0.0834 | 43 | 2 |
| البحرين | 0.0737 | 48 | 3 |
| الكويت | 0.0704 | 49 | 4 |
| الإمارات | 0.0653 | 53 | 5 |
| عمان | 0.0455 | 64 | 7 |

Source: UNIDO, Competitiveness Industrial Performance Report 2014, UN, Vienna.

نلاحظ أن دول المجلس احتلت المراتب الأولى عربياً، لكن قيمة المؤشر كانت منخفضة مقارنة بألمانيا التي احتلت المرتبة الأولى بمؤشر بلغت قيمته (0.5539)، مما يعني أن هناك الكثير من الجهد الذي على دول المجلس بذله من أجل رفع قيمة المؤشر واحتلال مراتب متقدمة عالمياً.

إن رفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي في دول المجلس سيوفر العديد من الإيجابيات لاقتصاديات هذه الدول، أهمها:

1 - الإسهام بشكل كبير في التنويع الاقتصادي في هذه الدول، وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية والغازية، والتأسيس لمرحلة ما بعد النفط على أسس سليمة.

2 - رفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي يساعد على قيام السوق الإقليمية الموحدة بين دول المجلس، وبما يوفر لمنشآت هذا القطاع ظروف المنافسة المتكافئة، فضلاً عن تأمين حرية انتقال المنتجات بين دول المجلس دون أية عوائق.

3 - إن وجود السوق الإقليمية سيعمل على تحسين شروط المنافسة للصناعات القائمة في دول المجلس، فضلاً عن توفير ظروف قيام صناعات اقتصادية قادرة على المنافسة المتكافئة مع المنتجات الأجنبية المماثلة، ولمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم.

4 - يلاحظ من خلال هيكل الصادرات لدول مجلس التعاون أن صناعة تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال والصناعات المرتبطة بها لا تزال محدودة في دول المجلس، إذ لا تشكل الصادرات ذات التقنية العالية سوى أقل من (1 %) من إجمالي الصادرات، على الرغم من التقدم الكبير الذي يشهده العالم في هذا المجال، إذ أصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات من الصناعات الرئيسة التي تمثل حافزاً أساسياً لتحقيق التقدم التكنولوجي للعديد من الصناعات والمجالات الأخرى، فضلاً عن أن هذه الصناعات تتميز بأنها صناعات كثيفة العمل تعتمد على الموارد البشرية بالدرجة الأساس، مما يعني قدرتها على توفير العديد من فرص العمل، خصوصاً للخريجين، كما تتميز بأنها تحقق دخلاً عالياً للفئات العاملة فيها.

**معرض "عرب بلاست"**
8 - 10 يناير 2017
مركز دبي التجاري العالمي - دولة الإمارات العربية المتحدة
www.arabplast.info

**معرض الخليج للصناعة**
7 - 9 فبراير 2017
مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات
www.gulfindustryfair.com

**معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للسكك الحديدية**
7 - 8 مارس 2017
مركز دبي التجاري العالمي - دولة الإمارات العربية المتحدة
www.terrapinn.com/exhibition/middle-east-rail

**معرض دبي لتكنولوجيا المشروبات**
7 - 9 مارس 2017
مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض - دولة الإمارات العربية المتحدة
http://drinkexpo.ae/

**معرض الأخشاب**
7 - 9 مارس 2017
مركز دبي التجاري العالمي - دولة الإمارات العربية المتحدة
www.dubaiwoodshow.com

**مؤتمر ومعرض دبي الدولي للصيدلة والتكنولوجيا "دوفات" 2017**
7 - 9 مارس 2017
مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض - دولة الإمارات العربية المتحدة
http://duphat.ae/

**الدورة الافتتاحية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع**
1 - 11 مارس 2017
أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

**The Big 5**
**14th International Exhibition of Building Materials, Construction Equipment, Ceramics, & Bathroom Fittings, Wood Machinery and Interior Design**
13 - 16 مارس 2017
مسقط - سلطنة عمان
http://thebigshow-oman.com

**Global manufacturing & Industrilisation summit**
27 - 30 مارس 2017
جامعة السوربون باريس في أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
http://gmisummit.com/

**ملتقى الاستثمار السنوي**
2 - 4 أبريل 2017
مركز دبي التجاري العالمي
http://www.aimcongress.com/

**مؤتمر النفط الثقيل في الشرق الأوسط 2017**
11 - 12 أبريل 2017
فندق الخليج - مملكة البحرين
www.meheavyoil.com

**معرض الحديد والصناعات المعدنية والزجاج**
30 أبريل - 3 مايو 2017
مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض
الرياض - المملكة العربية السعودية

**المعرض الدولي للإسمنت والخرسانة**
30 أبريل - 3 مايو 2017
مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض
الرياض - المملكة العربية السعودية

**معرض الطاقة السعودي**
14 - 16 مايو 2017
مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض
الرياض - المملكة العربية السعودية
www.saudi-power.com

**معرض التكييف السعودي 2017**
14 - 17 مايو 2017
مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض
الرياض - المملكة العربية السعودية

# "جويك" مسيرة متواصلة للنهوض بالقطاع الصناعي الخليجي

عندما أطلق سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن جاسم آل ثاني (رحمه الله)، وزير الصناعة والزراعة السابق في دولة قطر، مبادرته لإنشاء "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عام 1976، كانت تلك البذرة التي غرست مفهوم العمل الخليجي المشترك، في المرحلة التي سبقت تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد أثمرت هذه المبادرة "جويك" كياناً يساهم في النهضة الصناعية لدول الخليج، ويسجل لها الإنجازات العديدة التي دفعت بعجلة النمو الاقتصادي فيها.

واستطاعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) بفضل الرؤية الثاقبة ومثابرة القيمين عليها أن تحقق عاماً تلو الآخر إنجازات سجلت لها في سجل ذهبي، بدءاً من ترسيخ وجودها كبنك للمعلومات الصناعية لدول الخليج، مروراً بكونها أحد أبرز وأهم مصادر الفرص الاستثمارية الصناعية والدراسات والأبحاث الخاصة بدول المجلس في المنطقة، وصولاً إلى احتضانها شبكة المناولة والشراكة الصناعية التي جمعت المستثمرين وموردي الخدمات.

أضف إلى ذلك ما أنجزته من دراسات كان لها الأثر الإيجابي في رسم السياسات الصناعية في المنطقة، وفي طليعتها دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، التي شخّصت الوضع الراهن للقطاع الصناعي الخليجي، وأبرزت الإنجازات والمعوقات والتحديات، وحددت الصناعات الغائبة والقطاعات الصناعية المستهدفة لدول المجلس، وعملت المنظمة على الترويج للقطاعات الصناعية المستهدفة، وطرح الفرص الصناعية في جميع دول المجلس، إضافة إلى قيام المنظمة بإعداد دراسات مهمة للقطاع الصناعي الخليجي، من أبرزها: الإستراتيجية الصناعية الموحدة المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوحيد أسعار المشتقات النفطية، وإستراتيجية الصادرات غير النفطية، وتقييم إنجازات وعقبات العمل الصناعي الخليجي المشترك في دول مجلس التعاون، ومعاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون باستثمارات خليجية، وإنجاز التقييم السنوي لجاهزية دول المجلس للتحول للصناعات المعرفية، وإعداد التقرير السنوي لأداء التنافسية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

كما كان من أبرز إنجازات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) الاجتماع التنسيقي الأول لمصنعي الأدوية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، ورعاية إنشاء اتحاد لمصنعي الأدوية والمستلزمات الطبية في دول المجلس. أضف إلى ذلك 15 دورة ناجحة لمؤتمر الصناعيين الخليجيين. ولا ننسى إطلاق "جويك" للبوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية، وفي مرحلة لاحقة مركز المعرفة الصناعية الخليجي، ليكون مصدراً غنياً للمعلومات والدراسات والتقارير. ولا تألو المنظمة جهداً في عقد التحالفات وإبرام الاتفاقيات والمشاركة في تنظيم المؤتمرات المتخصصة بالتعاون مع مختلف الجهات الدولية والخليجية، وبالتحالف مع الخبراء ومراكز البحوث ومراكز المعرفة في مجالات صناعية متنوعة.

أما أحدث الإنجازات وليس آخرها، فكان حصول المنظمة على شهادة "الأيزو" في مجال توفير الدراسات الصناعية ودراسات السوق، وفي توفير الخدمات المطورة لمعلومات السوق الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وكل هذه الإنجازات لم تكن لترى النور لولا جهود العاملين في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، وإخلاصهم في عملهم، فعلى مدار أربعة عقود، كانت "عائلة جويك" تثبت تفانيها وإخلاصها، خصوصاً أنها ضمت نخبة من الخبراء ممن كان لهم الباع الطويل في مجال الاستشارات والدراسات والأبحاث وتحليل البيانات. وترافق ذلك مع التزام أفراد البيت الواحد بأعلى معايير الجودة والأداء المتميز، حتى استطاعت هذه النخبة أن ترفع اسم المنظمة عالياً في فضاء الاستشارات الصناعية، جاعلة من هذا الصرح الخليجي معلماً صناعياً مهماً يحظى بثقة واحترام صناع القرار في دول المجلس.

في ذكرى تأسيسها الأربعين، تؤكد "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) وجودها على الساحة الصناعية، وفي فلك الاقتصاد بشكل عام. وهي لا تدخر جهداً للعمل على خلق أرضية مناسبة للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس تلبية لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، وهذا ما يشكل أحد أهم الأهداف التي قامت عليها المنظمة، لذا سعت "جويك" منذ إنشائها لدعم وتهيئة دول مجلس التعاون الخليجي للتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والصناعية العالمية، وللاستفادة من التجارب والخبرات الدولية، انطلاقاً من إصرارها على المضي قدماً نحو آفاق التنمية الصناعية الخليجية، للارتقاء بالقطاع الصناعي في دول المجلس.

"جويك".. أربعون عاماً في تنمية الصناعة الخليجية، والمسيرة مستمرة.

**عبير عادل جابر**
aajaber@goic.org.qa

# منطقتك للنجاح

**بيئة متكاملة وفق أعلى المعايير العالمية لازدهار أعمالك.**

تُوفر "مناطق" البيئة الأكثر كفاءةً واستدامةً وبتكلفة مناسبة لكل من المناطق الاقتصادية الخاصة واللوجستية والصناعية ومناطق التخزين من خلال تأمين عقود إيجار طويلة الأمد، وبنى تحتيّة بمواصفات عالمية، إضافة إلى مواقع استراتيجية لتلبية احتياجات السوق والمستثمرين وتيسير نجاحهم.
وتنوع نمو أعمالك.

قم بزيارة manateq.qa

مناطق.
شركة المناطق الاقتصادية، قطر
ECONOMIC ZONES COMPANY, QATAR

التحويلية
QIMC

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ق.)
QATAR INDUSTRIAL MANUFACTURING CO. (Q.S.C.)

# Supporting the medium and large industrial manufacturing products

QIMC is a pioneering company in medium and large scale industries. As QIMC moves forward on solid foundations, they make every effort to boost in the economic and commercial various sectors towards the progress of Qatar.

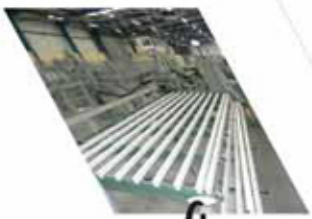

We build the future of Qatar's industry شركاء في بناء مستقبل قطر الصناعي
www.qimc.com.qa